سياسة المالية العامة، والضرائب، والمساواة بين الجنسين في الأردن

توصيات للحكومة الأردنية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

٢٠٢٠ هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

الآراء المعبر عنها في هذا التقرير تعود لمعدين التقرير وليس بالضرورة تعبر عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات التابعة لها.

تم إعداد التقرير في المملكة الأردنية الهاشمية

أعدّ هذا التقرير آبيك إلكاراكان (ilkkaracan@itu.edu.tr) بمساعدة بحثية من آيشة آيلين بايار (bayaray@itu.edu.tr). ونتقدم بالشكر والثناء للفاضلة نهى زايده من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتفضلها بقراءة المسوّدات السابقة من هذا التقرير وتقديم الملاحظات بشأنها.

تم تمويل هذا التقرير بدعم سخي من حكومات فنلندا، وفرنسا، وآيسلندا، وإيطاليا، ومؤسسة زونتا الدولية بالإضافة إلى اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

نود أن نعرب عن التقدير للمساهمة الهامة والمدخلات الفنية التي قدمتها منظمة هيفوس الدولية لهذا تقرير السياسات ضمن سياق "مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة" الممول من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا.

سياسة المالية العامة، والضرائب، والمساواة بين الجنسين في الأردن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة- مكتب الأردن
سبتمبر / أيلول ٢٠١٩

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
WE4L Women Empowered for Leadership
Hivos people unlimited

جدول المحتويات

الجداول	III
الأشكال	IV
الملخص التنفيذي	V
القسم الأول: المقدمة	١
القسم الثاني: الفجوات الاقتصادية بين الجنسين: نظرة عامة – أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في سوق العمل	٢
القسم الثالث: السياق الاقتصادي الكلي وسياسة المالية العامة في الأردن من منظور النوع الاجتماعي	١١
القسم الثالث - ألف: الإطار المفاهيمي: الإنفاق من المالية العامة والمساواة بين الجنسين	١١
القسم الثالث - باء: السياق الاقتصادي الكلي وسياسة المالية العامة في الأردن	١٤
القسم الثالث – جيم: تقييم تدخلات السياسات بشأن تشغيل النساء	١٧
القسم الرابع: تقييم الإصلاح الضريبي في الأردن من منظور النوع الاجتماعي	٢١
القسم الرابع - ألف. الإطار المفاهيمي: فرض الضرائب والمساواة بين الجنسين	٢١
القسم الرابع - باء. الإصلاح الضريبي الذي جرى مؤخراً في الأردن	٢٣
القسم الرابع - جيم. إصلاح ضريبة الدخل الشخصي من منظور النوع الاجتماعي	٢٦
القسم الرابع - دال: الضرائب غير المباشرة (المبيعات) من منظور النوع الاجتماعي	٣٥
القسم الرابع - هاء: الضرائب في الأردن من منظور النوع الاجتماعي: خُلاصة التقييم	٤٢
القسم الخامس: الاستنتاجات	٤٤
المراجع	٤٨
الملحق الأول: مصادر البيانات	٥٠
الملحق الثاني: مسح لوحة سوق العمل (LMPS) الذي يُجريه مجلس البحوث الاقتصادية (ERF)، ٢٠١٦ – النتائج المُصنّفة لوحدات النوع الاجتماعي	٥٢
الملحق الثالث: حساب ضريبة الدخل الشخصي لمختلف أنواع الأسر المعيشية	٧٨

الجداول

الجدول ١: الدخل السنوي من الأجور حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي	٦
الجدول ٢: مواقف النساء والرجال تجاه العمل بأجر	٧
الجدول ٣: مقارنة متوسط تكاليف رعاية الأطفال مع متوسط أجور النساء	٩
الجدول ٤: إصلاح ضريبة الدخل الشخصي في عام ٢٠١٨	٢٥
الجدول ٥: توزيع الأجور حسب الشرائح الضريبية: قبل ٢٠١٩ مقارنة مع بعد ٢٠١٩	٢٩
الجدول ٦: تصنيف الأسر حسب رب الأسرة المعيشية، و حالة العمل لديها، وتكوينها حسب الجنس	٣١
الجدول ٧: نسب ضريبة الدخل قبل إصلاح الضريبة بالمقارنة مع نسب ضريبة الدخل بعد الإصلاح، حسب نوع الأسرة المعيشية والدخل	٣٣
الجدول ٨: حصة النفقات الاستهلاكية من الدخل المتاح للإنفاق حسب شرائح خُميسات الدخل ونوع الأسرة المعيشية	٣٧
الجدول ٩: أثر النوع الاجتماعي في لإصلاح الضريبي في الأردن	٤٢

الأشكال

الشكل ١: معدل التشغيل حسب النوع الاجتماعي (٢٠٠٠ – ٢٠١٨)	٣
الشكل ٢: معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي (٢٠٠٠ – ٢٠١٨)	٤
الشكل ٣: معدل التشغيل للسكان الذين هم في أوج سن العمل (٢٥ – ٥٤ عاماً)، حسب النوع الاجتماعي، والتعليم، والحالة الاجتماعية	٥
الشكل ٤: حصة ضرائب المبيعات من مجموع الدخل المتاح للإنفاق حسب نوع الأسرة المعيشية وخُميسات شرائح الدخل: تمت المحاكاة على أساس نسبة ضريبة مبيعات عامة ثابتة*	٣٩
الشكل ٥: حصة النفقات الأساسية بالمقارنة مع حصة النفقات الكمالية في مجموع النفقات حسب نوع الأسرة المعيشية وشرائح خُميسات الدخل	٤١
الشكل ٦: حصة النفقات الأساسية بالمقارنة مع حصة النفقات الكمالية في مجموع النفقات حسب نوع الأسرة المعيشية وشرائح خُميسات الدخل	٤١

الملخص التنفيذي

يواجه الاقتصاد الأردنيُّ مهمةً يكتنفها عددٌ من التّحدّيات، وهي: عكس مسار اتجاه النمو المتباطئ في سياق من الدَّين العام المرتفع، مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة المشكلة الهيكلية المتعلقة بالانخفاض الكبير في معدلات مشاركة القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة. وقد أضحت الحاجةُ المُلحّة لتحقيق أهداف هذه السياسات حتّى أكثر وضوحاً نظراً لهشاشة الوضع الإقليمي، حيث أصبح الأردن موطناً لعدد كبير من اللاجئين يُضاهي خُمسَ عدد سكانه. ويوجد توافقٌ ساحقٌ لدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الأردن، ولدى شركائه الدوليين بأنّ الهدف من وراء الإصلاحات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية لا ينحصر بمجرد تحقيق النمو، بل يتعدّاه إلى تحقيق نمو شمولي ومنصف، وبأنّ تضييق الفجوة في التشغيل بين الجنسين يجب أن يكون من بين العناصر الرئيسة لهذه الاستراتيجية. ويحتلُّ الأردنُّ ثالثَ أدنى مرتبة في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة على المستوى العالمي (متقدّماً على اليمن وسورية)، وبنسبة بلغت نحو ١٥٪ في العام ٢٠١٨. وبالنسبة إلى الأفراد الكبار الراشدين، ممّن هم في سنّ العمل (٢٥ – ٥٤ عاماً)، فإنّ الفجوة في التشغيل بين الجنسين بلغت مستويات صارخةً، وتصل إلى ٥٣ نقطة مئوية (تبلغ نسبة النساء العاملات ضمن هذه الفئة العمرية ١٨,٢٪ مقارنةً مع ٧١,٢٪ من الرجال الذين في أوج سن العمل).

وبينما يُشكّل التّوافق على الحاجة المُلحّة لتحسين نسب تشغيل النساء، في دوائر السياسات، أساساً متيناً للعمل، فإنّ الإصلاحات الجارية في الأردن على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية تقتضي تنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي مبنيّ على تدابير تقشُّفية صارمة، بالتّوازي مع تنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي، مما يتطلّب المزيد من المرونة في سوق العمل. وقد تَعرّضت هذه الحُزمة من السياسات العامة القياسية (المُوحّدة) إلى الانتقاد، في أماكن أُخرى من العالم، كونها تُلقي عبئاً ثقيلاً – بشكل غير متكافئ – على الفئات الأقل حظاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تضمُّ النّساء في أوساطها. ويَزعُمُ برنامج الإصلاح الحالي في الأردن بأنه يعالج أيّ نواتج سلبية لإعادة التوزيع، من خلال اتخاذ تدابير تكميلية تتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي، وتعديل المُكوّنات الفرعية لبرامج التقشف، مثل الإصلاح الضريبي بقصد الحدّ من أي آثار سلبية على الفئات المُستضعفة. وعلى ضوء هذه الخلفية، فإنّ هذا التقرير يوفّر تقييماً للإصلاحات الجارية على قدم وساق للسياسة المالية العامة من منظور النوع الاجتماعي (منظور المساواة بين الجنسين)، مع التركيز بشكل خاص على أحدث التغييرات على صعيد فرض الضرائب، الأمر الذي يتطلّب تخفيض سقوف الإعفاءات، ورفع النّسب الضريبية على ضريبة الدخل الشخصي بالإضافة إلى رفع نسب الضريبة العامة على المبيعات.

ويُظهر استعراضٌ ناقدٌ لأنماط سوق العمل الجندرية، أنّ معدل تشغيل النساء منخفضٌ جداً، ولا يزال راكداً على حاله منذ زمن طويل. ويتأثر تشغيل النساء بصورة كبيرة بالحالة الاجتماعية وبالحالة الوالدية له: فبينما تُعتبر معدلات تشغيل النساء الشابات العازبات مُرتفعةً نسبياً، وخصوصاً في أوساط حاملات الشهادات ما بعد الثانوية العامة والجامعية، إلا أنّ النساء يَملْنَ، عقب الزواج وإنجاب الأطفال، إلى الانسحاب من سوق العمل بأعداد كبيرة، لكي يتفرّغن لأداء دور ربّات المنازل. وتكشف دراسةٌ مَسحيّة أجرتها مؤخراً هيئة الأمم المتحدة للمرأة (عام ٢٠١٨) النّقاب عن أنّ رعاية الأطفال، والأعمال المنزلية، إلى جانب تدنّي الأجور تُعَدُّ أبرز ثلاثة أسباب تذكرها النساء لبقائهن خارج سوق العمل. ورغم ذلك، فإنّ المسوحات النّوعية تُظهر بالمجمل توجُّهات عامة إيجابية تجاه انخراط النساء في سوق العمل، الأمر الذي يُشكّل أساساً اجتماعياً مشجّعاً للتدخل على مستوى السياسة الاقتصادية.

ويُركّز إطارُ السياسات الحالي، الهادف إلى تشجيع تشغيل النساء، بصورة دقيقة، على مرونة التشغيل كاستراتيجية رئيسية لإحداث التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات الحياة، الأمر الذي يُهدّد بالترويج بصورة أكبر لفصل الوظائف على أساس النوع الاجتماعي، وتعميق الفجوة في الأجور بين الجنسين. وتقتصر التدخلات، الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول إلى خدمات رعاية الأطفال، على الحلول المُرتكزة على مكان العمل، بدلاً من التركيز على الاستثمارات العامة في قطاع الرعاية. ومن الضروري التنويه على الحاجة إلى إطار سياسات أكثر شمولية يتناول تشغيل النساء، بحيث تعمل سياسات المالية العامة، في جانبي الإنفاق والإيرادات (الضرائب) منها، على استكمال التدابير الخاصة بسوق العمل.

ويُوفّر تقييم الأثر، الذي يُفرّق بين الجنسين لعملية الإصلاح الضريبي في الأردن، بعض الاستنتاجات المتباينة. إذ أن أحدُ المكاسب المهمة لعملية الإصلاح التي أُجريت مؤخراً في إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد (والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من العام ٢٠١٩)، بشكل صريح، وضع المرأة كمُعيلة لأسرتها، مما يؤكد حقّ المرأة في الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمُعالين، من دون الشروط التي كان يُعمل بها في تطبيق القانون السابق – بأن تكون المرأةُ أرملةً أو يكون طليقُها عاطلاً عن العمل. وأصبحت الآن الأُسر التي تعيلها امرأةٌ عزباء تخضع لنسب ضريبة الدخل نفسها التي تخضع لها الأُسر التي يعيلها الرجل الأعزب. فبمقتضى تطبيق القانون السابق، كانت المرأة العازبة المعيلة تخضع لنسب ضريبية أعلى. ولا يزال تقديم الإقرارات الضريبية، بصورة منفردة، خياراً متاحاً للأزواج، الأمر الذي يحول دون خضوع أصحاب الدخل الثانوي (النساء بشكل عام) للضريبة بنسب هامشية أعلى، وبالتالي يُشجّع على تشغيل النساء، والأسر المعيشية الثنائية الدخل (الثنائية المدخول) من الزوجين. ومع ذلك، لا يزال تقديم إقرار مشترك بين الزوجين خياراً متاحاً لهما (رهناً بموافقة الزوجين كليهما)؛ والذي من المرجح اعتماده من قبل البعض بالنظر إلى معدلات المعرفة المالية المنخفضة المستوى في أوساط النساء.

ولقد تمّ إجراء تحليل حسب النوع الاجتماعي للأثر النّسبي لزيادة ضريبة الدخل الشخصي، على أساس البيانات الجزئية (micro data) للعاملون والعاملات بأجر، والمأخوذة من الدراسة المسحية لسوق العمل الأردنية – باستطلاع رأي الأُسر (المعيشية). وبالرغم من القيود المتعلقة بالبيانات، فقد جاءت استنتاجاتنا حول التغيير في عدد الأشخاص المُكلَّفين ضريبياً متماشيةً مع التقديرات التي أوردتها مصادر أخرى في تقاريرها. وتتمثّل المساهمة الرئيسة للتحليل هنا في محاولته حصر التغير في عدد النساء مقارنةً مع عدد الرجال من حيث ارتفاع حجم العبء الضريبي عليهم جميعاً. وقد أدّى خفض سقوف الإعفاءات الضريبية من ١٢,٠٠٠ دينار أردني إلى ٩,٠٠٠ دينار أردني إلى إخضاع نحو ٤,١٪ من العاملين أصحاب الأجور المنخفضة للضريبة؛ وبالنسبة إلى بقية العاملين الخاضعين أصلاً للضريبة (٣,٧٪)، فقد أدى إعادة ترتيب الشرائح والنسب الضريبية إلى زيادة العبء الضريبي عليهم. وبقَدْر ما يتعلّق الأمر بالتّصنيف حسب النوع الاجتماعي، فإنّ الأرقام المُطلقة، والحصص النسبية للنساء العاملات بأجر، الخاضعات للزيادة في الضرائب المستحقة والنسب الضريبية (العاملات المُكلّفات)، تعتبر أقلّ من تلك الضرائب والنّسب التي يخضع لها الرجال.

فعقب إجراء الإصلاح الضريبي، زادت نسبة العاملات المُكلّفات بمقدار ٢,٨٪، مع بقاء أجور ورواتب ٩٥٪ منهن غير خاضعة للضريبة (بالمقارنةً مع نسبة ٩٧,٨٪ قبل الإصلاح الضريبي)؛ بينما زادت نسبة الرجال العاملين الخاضعين للضريبة (العمال المُكلّفين) بمقدار ٤,٤٪، مع بقاء أجور ورواتب ٩١,٦٪ منهم غير خاضعة للضريبة (مقارنةً مع ٩٦٪ قبل الإصلاح الضريبي). ومع شمول شرائح الدخل الأعلى في الخضوع للضريبة، فقد زادت نسبة العاملون الذين يتقاضون أجوراً ورواتب أعلى من الجنسين، ممّن خضعوا لعبء ضريبي أعلى (العمال المُكلّفين) في مرحلة ما بعد الإصلاح بمقدار ٤٪ للإناث و ٦,١٪ للذكور.

إن هذه النتائج تُبيّن أنّ الإصلاح الذي أُدخِلَ على ضريبة الدخل أدّى إلى زيادة عدد المُكلّفات والمُكلَّفين ضريبياً (الخاضعات والخاضعين للضريبة) من النساء والرجال، إلا أنه لم يؤدّ بالضرورة إلى زيادة العبء الضريبي على النساء بدرجة أكبر من زيادته على الرجال. ورغم ذلك، من المهمّ الملاحظة بأنّ انخفاض عدد وحصة النساء مقارنةً بالرجال من حيث الخضوع للضريبة بموجب القانون الجديد يُستوحى من فجوتين اقتصاديتين ناتجتين عن: الفجوة في تشغيل الجنسين والفجوة في الأجور بين الجنسين. ونظراً للانخفاض الكبير في معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، فإنّ عدد النساء العاملات يقلُّ كثيراً عن عدد الرجال العاملين. إذ يبلغ عدد العمال بأجر في قاعدة بياناتنا (٨٢١,٥٧٨ عاملاً من الذكور) أربعة أضعاف عدد الإناث العاملات بأجر (٢٠٨,٠٥٠ عاملةً من الإناث). ثانياً، حصة النساء العاملات بأجر (٩٥٪) أعلى مقارنةً بالرجال العاملين بأجر (٩١,٦٪) ممن تقلّ دخولهم عن ٩,٠٠٠ دينار أردني، وهو سقف الإعفاء الضريبي الجديد. وبعبارة أخرى، فإنّ السّبب في الأثر السّلبي المحتمل والمنخفض نسبياً، نتيجةَ الإصلاح في ضريبة الدخل المفروضة على النساء العاملات، يعود إلى أوجه انعدام المساواة الهيكلية بين الجنسين في سوق العمل، والتي لا تصبُّ في مصلحة النساء؛ إذ تواجه النساء محدوديةً أكثر صرامةً في الحصول على فرص العمل مقارنةً بالرجال، كما تقلّ دخول العاملات من النساء عن دخول العاملين من الرجال.

كذلك بحث التّحليلُ في أثر إصلاح ضريبة الدخل على مسألة العدالة رأسياً (عمودياً) وأُفقياً عبر مختلف أنواع الأُسَر المعيشية من حيث فئات الدخل المختلفة وتركيبة الأسرة، حسب النوع الاجتماعي، ومن حالة التوظيف. فنحو نصف عدد الأسر في الأردن (٤٦,٤٪) أسرٌ تقليديةٌ، المعيلون فيها هم الذكور؛ بمعنى أُسَرٌ تضم زوجاً وزوجةً، الذكر هو المعيل والزوجة

هي المُعالة (أي المتعطلة عن العمل). وتُشكّل الأسر الثنائية الدخل (الزوج والزوجة يعملان كلاهما) ٧,٢٪ فقط من جميع الأسر، مما يعكس معدل تشغيل الإناث المنخفض كثيراً. وتُشكّل الأُسر التي تُعيلها إما أُنثى وإما ذكر أقليةً صغيرةً (٠,٧٪ و ١٪ على التوالي). ويندرج نحو ثلث الأسر المعيشية (٢٩,٨٪) ضمن فئة «الأسرة التي لا يعمل أي فرد من أفرادها».

وباستكشاف ضريبة الدخل الافتراضية التي يشهدها مختلف أنواع الأسر المعيشية في مختلف مستويات الدخل، فإننا نجد أنّ جميع أنواع الأسر، التي يتمحور دخلها عند مستوى الوسط الحسابي للدخل، تبقى مُعفاةً من الضرائب (أي تندرج تحت سقف الإعفاءات). أما في الأُسر ذات مستويات الدخل الأعلى نسبياً (أعلى من ٢٠,٠٠٠ دينار أردني)، فقد ازدادت الضريبة المستحقة على جميع أنواع الأسر. ومع ذلك، فعقب إجراء الإصلاح الضريبي، أصبحت الأسر الثنائية الدخل (من الزوجين) تستفيد من الخضوع لنسبة ضريبية أقل، بصورة أكبر من استفادة الأسر أُحادية الدخل (من ذكر أعزب) رغم تساوي مستوى الدخل بين نَوْعي الأُسر. وكلما كانت المميزات الضريبية للأسر الثنائية الدخل أعلى من المميزات الضريبية للأسر أُحادية الدخل، تنخفض معها الفجوة في الأجور بين الجنسين. ومع ذلك أيضاً، تواجه الأُسر الثنائية الدخل (من الزوجين) مساوئ ضريبيةً مقارنةً مع الأسر المتعددة الدخل من عدة ذكور (زوج عامل، وزوجة معالة، بالإضافة إلى وجود دخل آخر من ابن / ابنة). ويعود السبب في ذلك إلى فرض سقف يبلغ حدّه الأقصى ٢٣,٠٠٠ دينار أردني للإعفاءات الجماعية للأسر الثنائية الدخل (من الزوجين)، بينما لا تخضع الأنواع الأخرى من الأسر التي لديها عدة مُكلَّفين ضريبياً لمثل هذا السقف.

لقد يَسَّرَ الإصلاحُ الذي أُدخِلَ مؤخراً على ضريبة الدخل إحداث تَحوُّل طفيف من الضرائب غير المباشرة (المبيعات) إلى الضرائب المباشرة (الدخل) باعتباره مصدر الإيرادات العامة. ومع أن هذه الخطوةَ تأتي في الاتجاه الصحيح، إلا أنّ تحصيل الإيرادات الضريبية في الأردن يعتمد، بصورة كبيرة، على الضرائب غير المباشرة. وبالنظر إلى الطبيعة التراجعية للضرائب غير المباشرة، فمن المحتمل أن تتحمّل النساء، اللواتي يتركّز دخلهنّ في أسفل سُلّم الدخل، عبئاً أكبر من غيرهنّ. وقد أكّد التحليل الذي أجريناه لأثر النوع الاجتماعي في ضرائب المبيعات غير المباشرة في الأردن بأنّ الزيادة في الضريبة العامة على المبيعات من المحتمل أن تؤدّي إلى زيادة فجوات الدخل بين الجنسين، حيث تُخصّص النساء في الأردن حصةً أكبر من مداخيلهنّ للنفقات الاستهلاكية، قياساً على ما يُخصّصه الرجال، كما يُخصّصن حصةً أكبر من نفقاتهن على السلع الضرورية، مثل الغذاء، والتعليم، والخدمات الطبية مقارنةً بالسّلع الكمالية التي ينفق عليها الرجال (لوحظ وجود نمط مبني على النوع الاجتماعي في أماكن أخرى). ولذلك، فإن التخفيضات (الزيادات) في ضريبة المبيعات، وبالتحديد على السلع الاستهلاكية والخدمات الضرورية، من المحتمل أن تكون أو لا تكون في صالح النساء ذوات الدخول المتدنية، بالإضافة إلى أطفالهن وعائلاتهنّ.

وبمنظور يتعدّى نطاق الإصلاح الضريبي، فإنّ إحدى القنوات الهامة – التي يظهر من خلالها آثار التفريق بين الجنسين، والتي أحدثتها الإصلاحات التي جرت مؤخراً على السياسة الاقتصادية الكلية، وعلى المالية العامة في الأردن – تتعلّق بالقيود المفروضة على الإنفاق المالي. وبسبب الأدوار الهيكلية المناطة بالنساء، كمقدمات رعاية رئيسيات في العائلة، فإنّ التخفيضات في الإنفاق العام، وما يلي ذلك من التّراجع اللاحق في كمية ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، يؤدي إلى زيادة عبء العمل من دون أجر (العمل بدون اجر)، ويفرض المزيد من القيود المُلزمة على أوقاتهنّ، مما يجعل ذلك التّخفيض بالتالي يُشكّل رادعاً أمام المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص التشغيل والدخل. وفي ظل تدابير التقشف المُطبّقة في الأردن، فقد واجهت النفقات العامة انخفاضاً حاداً (بنحو ١٠ نقاط مئوية في العقد السابق)، وذلك يشمل انخفاض الاستثمارات العامة، وانخفاض الإنفاق في المجال الاجتماعي.

وبسبب عدم توافر البيانات حول استغلال الوقت في الأردن، فإنه يتعذّر استكشاف أثر التّقشُّف على الوقت الذي تقضيه النساء في العمل بدون اجر. ورغم ذلك، فإنّ إحصاءات سوق العمل – المُصنّفة تفصيلاً حسب النوع الاجتماعي، ابتداءً من التعليم، والحالة الاجتماعية وانتهاءً بالقيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر – تعمل بمثابة العامل الرئيس الذي يُحدد معدلات نشاط المرأة في سوق العمل. وبالنظر إلى تكلفة الخدمات المدفوعة الأجر، والسائدة في السوق، كبدائل للعمل غير المدفوع الأجر، يُحدَّدُ الأجر الأدنى (الحد الأدنى للأجور) "reservation wage" للمرأة بمستوى أعلى من المستوى الذي يُحدَّدُ للرجل، الأمر الذي يُيَسّر وجود مستوى الانخفاض الهائل في مشاركتهن في القوى العاملة. ويتراوح متوسط تكاليف رعاية الأطفال كحصة من الأجور الوسيطة للنساء بنسبة تتراوح ما بين ١٢٣٪ من أجور خرّيجات التعليم الأساسي، وبين ٧٧٪ من أجور خريجات الجامعات. ويشكل الافتقار

إلى إمكانية الحصول على خدمات جيدة وفي المتناول لرعاية الأطفال، عندما يُضمُّ ذلك إلى مسألة انخفاض الأجور لدى النساء، عاملاً هاماً في إضعاف ارتباط المرأة بسوق العمل. ونتيجة لذلك، ثمّة حاجةٌ إلى القضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتحسين الأجور الفعلية (والذي يمكن إنجازه فقط في ظل تحقيق نمو اقتصادي كلي فعّال يستحدث الوظائف؛ للاطلاع على المزيد، انظر القسم الثالث)، وخفض تكاليف رعاية الأطفال عبر توفير خدمات رعاية أطفال جيدة مدعومة حكومياً.

ويمكن أن تُشكّل سياسة المالية العامة للبلد أداةً هامةً في معالجة تلك الاختلالات: فعلى صعيد الإنفاق، يكون العلاج من خلال إتاحة المجال لزيادة الإنفاق الحكومي على قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية؛ وعلى صعيد الإيرادات، تكون المعالجة من أجل إدخال تعديلات مُحسّنة على النظام الضريبي لتضييق الفجوة في الدخل بين الجنسين، وتشجيع مبدأ وجود الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين.

مسار الأردن في اعتماد خطة العمل الوطنية

- منح المزيد من الإعفاءات في ضريبة الدخل الشخصي للنفقات المتعلقة بخدمات رعاية الأطفال (والرعاية الاجتماعية الأخرى) والخدمات المنزلية.
- إلغاء سقف الإعفاءات الضريبية للأزواج.
- تحسين مستوى المعرفة المالية لدى النساء بخصوص محاسن / مساوئ التقديم المنفصل مقابل التقديم المشترك للإقرارات الضريبية من قبل الأزواج (تستطيع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إبلاغ الأزواج الذين يقومون بتقديم إقرارات مشتركة بذلك).
- ضمان تنفيذ المادة ٩ / هـ من قانون ضريبة الدخل الجديد، والتي تُعرّف وضع المُعيلة، بحيث تستطيع النساء في الأسر (المعيشية) التي تضم عدة أشخاص مُكلَّفين ضريبياً بالحصول على «شهادة معيل» "breadwinner certificate"، للاستفادة من الإعفاءات الضريبية (منع الاستخدام التمييزي بين الجنسين بحكم قانون الأحوال الشخصية مقارنةً مع الوضع ما قبل الإصلاح الضريبي، والذي من المحتمل أن يتعارض مع المادة ٩ / هـ من قانون ضريبة الدخل الجديد).
- منح حوافز ضريبية لقطاع خدمات الرعاية الاجتماعية بموجب المادة ٨١ من قانون ضريبة الدخل الجديد، والتي تتنبّأ باحتمالية منح حوافز ضريبية لقطاعات محدّدة بعينها، وفقاً لاحتياجات المصلحة الاقتصادية.
- إعفاء أو تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات الأساسية (الضرورية) مع الأخذ بعين الاعتبار الأنماط المُختلفة للجنسين في الإنفاق.
- إجراء تحليل مفصّل حسب النوع الاجتماعي (الذكور والإناث) لضرائب الدخل الشخصي على أساس البيانات الإدارية.
- استخدام أُسلوب وضع الموازنات المستندة إلى النوع الاجتماعي على المستويات الوطنية والمحلية، كأداة لتقييم وإعادة تخصيص الإنفاق العام، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.
- زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق العام على خدمات الرعاية الاجتماعية الجيدة في ضوء إمكاناتها المزدوجة من جانب العرض في التخفيف من المُعيقات أمام فرص العمل للنساء مع تعزيز جانب الطلب على فرص العمل في الوقت ذاته (بمعنى: استحداث عدد من الوظائف أكبر – ولا سيما للنساء – مما يستحدثه الإنفاق القطاعي الآخر نظراً إلى ارتفاع كثافة العمل في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية، كما أثبتته بالأدلة مؤخراً الدراسات التجريبية في أماكن أخرى).
- إعطاء الأولوية لاستحداث وظائف لائقة كأهداف تحظى بالأولوية في السياسات الاقتصادية الكلية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات استحداث فرص التشغيل التفاضلية (أو «التّمايزية» "differential") من مخصصات الإنفاق المالي (كما تم شرحه أعلاه).

- استخدام سياسات سوق العمل الفاعلة، مثل برامج الأشغال المجتمعية لدعم إعادة دخول النساء إلى سوق العمل.
- تصميم مبادرات تدخُّل خاصة بسوق العمل لتعزيز تشغيل المرأة، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين، وليس مجرّد تعزيز «معدل تشغيل المرأة».
- كجزء مما تقدم أعلاه، إجراء إصلاحات في سوق العمل لإيجاد التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ بمعنى، على سبيل المثال، ضرورة تعزيز خيارات العمل المرن (خيارات المرونة في العمل) مع تطبيق نهج لدورة الحياة لا لإيجاد وظائف دائمة «للإناث»، بل لعمل ترتيبات مؤقتة للعاملين من الرجال والنساء ممن يضطّلعون بمسؤوليات الرعاية؛ بالإضافة إلى رسم سياسات بشأن الإجازات لأغراض الرعاية، وتأمين الرعاية، وتنظيم ساعات العمل بدوام كامل (انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨ للاطلاع على نقاش مفصل بشأن الخيارات المتاحة للسياسات).
- تقديم الدعم إلى دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لإجراء الدراسة المسحية (الاستقصائية) حول استخدام الوقت وتمكين الباحثين من الوصول إلى بيانات إفرادية مفصلة حسب النوع الاجتماعي من مسوح الأسرة.

١. المقدمة

تُشكّل الفجوات، المستمرّة والكبيرة بين الجنسين، في إمكانية الوصول إلى فرص تشغيل ومداخيل مُجزية، تحدّياً هيكليّاً هاماً يواجه الاقتصاد الأردني. ويوجد تقبُّل واسع النطاق من جميع الجهات المختصة برسم السياسات الاقتصادية، وأكثرها أهميةً الحكومة الأردنية والوكالات الاستشارية المشتركة بين الحكومات (الدولية)، ابتداءً من صندوق النقد الدولي وانتهاءً بمنظمة العمل الدولية، نظراً لأنّ معالجة الفجوات الاقتصادية بين الجنسين (ولا سيّما الفجوة في التشغيل بين الجنسين) أمراً بالغ الأهمية لا لغايات تحقيق المساواة بين الجنسين فحسب، بل أيضاً من أجل تحقيق نمو شمولي وديناميكي.

ويتّصف السياق الاقتصادي الكلي الحالي في الأردن بتباطؤ جوهري في النمو، وبتقلُّبات في الاقتصاد الكلي. وإنّ اجتماعَ هذا التّباطؤ وهذه التّقلبات، مع حقيقة تدفّق اللاجئين بأعداد توازي خُمس سكان الأردن، يحمل معه إمكانية تفاقم الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، العميقة أصلاً. ويُعَدُّ الارتفاع الذي حدث مؤخراً في معدل البطالة، والانخفاض المتوازي معه في معدل مشاركة (الإناث) في القوى العاملة شاهداً على هذه الهشاشة وبالنظر إلى الأدوار الاقتصادية الهيكلية للمرأة كمُعيلات ثانويات، فإنهن بحاجة على وجه التحديد لبيئة قويّة، توفّر وظائف لائقة تُحقّق النمو، بهدف تسهيل إدماج المرأة في سوق العمل.

وثمّة سلسلةٌ من الإصلاحات التي أُجريت مؤخراً على السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التّصدّي للتّحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني والمتعلّقة بالنمو واستحداث فرص العمل. فبالنظر إلى نظام سعر الصرف الثابت في الأردن، فلا يوجد سوى متّسع ضئيل لإجراء مبادرات تدخليّة في السياسة النقدية. وبناءً على واقع الحال، فإنّ جهود الإصلاح تعتمد على جهد شمولي لضبط أوضاع المالية العامة من خلال الإصلاحات الضريبية، وكبح الإنفاق. وتتمثل عملية استكمال جهود تحقيق الاستقرار المالي في وجود سلسلة من الإصلاحات الهيكلية نحو زيادة مرونة سوق العمل، ورفع كفاءة أداء المؤسسات الاقتصادية. ومن المعروف في أدبيات النوع الاجتماعي والاقتصاد أن سياسة المالية العامة تُعَدُّ أداةً فعّالةً لتسهيل نتائج إعادة التوزيع ليس فقط حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بل أيضاً حسب النوع الاجتماعي. وتُظهر العديد من تجارب البلدان أن التَّقشُّف والمرونة في سوق العمل يقتضيان وجود أوجه من الانحياز الضمني في النوع الاجتماعي (إلى أحد الجنسين دون الآخر).

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم تقييم ناقد للمبادرات التّدخُّليّة التي جرت مؤخراً في الأردن على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية وصعيد المالية العامة، وبالتحديد الإصلاح الضريبي، من منظور النوع الاجتماعي. ويتألف التقرير من الأقسام التالية إلى جانب هذا القسم: القسم الثاني ينطوي على إجراء استعراض ومراجعة لأنماط التفريق بين الجنسين والفجوات بين الجنسين (في النوع الاجتماعي) في سوق العمل في الأردن. أما القسم الثالث، فهو يُقيّم السياق الاقتصادي الكُلّي الحالي والمبادرات التّدخُّليّة على مستوى السياسات مع التركيز على النفقات المالية العامة، والإصلاحات الهيكلية. واستناداً إلى هذه الخلفية، فإنّ القسم الرابع يُجري تقييماً ناقداً للأثر المُحتمل للإصلاحات الضريبية التي جرت مؤخراً على النوع الاجتماعي. وأما القسم الخامس فيختم التقرير بملخص للاستنتاجات ومضامين وتبعات السياسات.

٢. الفجوات الاقتصادية بين الجنسين: نظرة عامة – أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في سوق العمل[1]

احتلّ الأردنُّ، ابتداءً من العام ٢٠١٨، المرتبة (١٣٨) المئة وثمانية وثلاثين بين ١٤٩ بلداً على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين[2]. وهذا يعني أن مرتبة الأردن تدهورت نزولاً من المرتبة (٩٣) الثالثة والتسعين في العام ٢٠٠٦. ويتألف هذا المؤشر العالمي من أربعة مكونات رئيسة للتّمكين في مجالات الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والسياسة. ويُحقّق الأردن أفضل أداء له في مجال التعليم: (تحسّنت مرتبته إلى المرتبة (٤٥) الخامسة والأربعين مقارنةً مع المرتبة (٧٠) السبعين في العام ٢٠٠٦)، يليه التّحسُّن في مجال الصحة والبقاء على قيد الحياة (مع تراجع جوهري إلى المرتبة (١٠٢) الثانية بعد المئة، مقارنةً مع المرتبة (٦٢) الثانية والستين في العام ٢٠٠٦)؛ ثمّ المرتبة (١٢٩) المئة وتسعة وعشرين في مجال التّمكين السياسي (متراجعاً من المرتبة (١٠٠) المئة في العام ٢٠٠٦)؛ ويحتل الأردنُّ المرتبة الأخيرة على صعيد مؤشر التّمكين الاقتصادي باحتلاله المرتبة (١٤٤) المئة وأربعة وأربعين (متراجعاً من المرتبة (١٠٥) الخامسة بعد المئة في العام ٢٠٠٦). ويتألف كلٌّ مُكوّن من عدد من المُكوّنات الفرعية. فبالنسبة إلى التّمكين الاقتصادي، كان الأداءُ الأسوأ للأردن في مجال المشاركة في القوى العاملة، حيث احتلّ المرتبة (١٤٧) المئة وسبعة وأربعين (ثالث بلد من المرتبة الأدنى). ويَتبَعُ ذلك في سوء الأداء الدخل التقديري المُكتسب (من حيث تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، حيث يحتلّ الأردن المرتبة (١٤٥) المئة وخمسة وأربعين. أما أفضل أداء للأردن على صعيد المؤشرات الفرعية للأداء الاقتصادي، فقد كان «الأجر عن العمل المتساوي القيمة»، حيث يحتل الأردن المرتبة (٨٤) الرابعة والثمانين.

ومنذ مطلع الألفية الجديدة، تَكادُ الاتجاهاتُ في معدل تشغيل الإناث تُظهِرُ أي بوادر تحسُّن، من ٩,٣٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ١١,٣٪ فقَط في العام ٢٠١٨ (الشكل ١). وبالرغم من أن معدل تشغيل الذكور يعتبر مرتفعاً بشكل كبير، إلا أنه يُظهر اتجاهاً نزوليّاً: من ٥٦,٦٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٧,١٪ في العام ٢٠١٨. وبالتالي، يعتبر معدل التشغيل على المستوى الوطني لكلا الجنسين منخفضاً للغاية، ويبلغ ٢٩,٥٪ فقط.

لقد شهد معدل البطالة في أوساط الذكور ارتفاعاً حاداً في الآونة الأخيرة مقارنةً مع مستوى مرتفع أصلاً، حيث ارتفع المعدل من ١٠,٤٪ في العام ٢٠١٠ ليبلغ ١٦,٥٪ في العام ٢٠١٨ (الشكل ٢). كما يُعَدُّ معدل البطالة لدى الإناث مرتفعاً ارتفاعاً كبيراً، وهو آخذ في التصاعد، حيث ارتفع من ٢١,٧٪ في العام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٦,٨٪ في العام ٢٠١٨. وارتفع المعدل الإجمالي للبطالة من ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٠ ليبلغ ١٨,٦٪ في العام ٢٠١٨. وتُعَدُّ هذه الزيادة الحادة في معدل البطالة، إلى

١ تم الحصول على إحصائيات سوق العمل في هذا القسم من مسح العمالة والبطالة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.

2 http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/data-explorer/#economy=JOR

حدّ كبير، أحد نواتج الصدمات الخارجية التي تعرّض لها الاقتصاد الأردني كنتيجة لانعدام الاستقرار في المنطقة، ولأزمة اللاجئين.

يُشكّل العاملون والعاطلون عن العمل مجتمعين مجموع القوى العاملة؛ بمعنى أولئك الذين يعملون أو لا يعملون لكنهم ينشطون في البحث عن فرصة عمل. ويشهدُ الأردن واحداً من أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على المستوى العالمي، وفي المنطقة كذلك، حيث بلغ معدل مشاركتهنّ نحو ١٥,٤٪ ابتداءً من العام ٢٠١٨. ويُوجد بَلَدان في العالم فقط (اليمن وسوريا) يشهدان معدلات أدنى لمشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنةً مع الأردن. كما يُعَدُّ معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة متدنياً أيضاً بحسب المعايير الدولية (٥٦,٤٪ في العام ٢٠١٨)؛ لكنه ليس بنفس الحجم كما هو الحال بالنسبة إلى الإناث[٣].

وإنّ الجَمعَ بين المستوى المنخفض للمشاركة في القوى العاملة – وهي مشاركة آخذة في التراجع، وبين المستوى المرتفع لمعدل البطالة – وهو معدّل آخذ في الارتفاع، يُعَدُّ شاهداً على التّحدي الذي يواجهه الأردن في سبيل استحداث الوظائف (فرص العمل). وعند النظر في تدفق اللاجئين باعتباره عامل ضغط إضافي على أسواق العمل، تُصبح الحاجة الملحة لنمو استحداث الوظائف واضحة.

الشكل ١:
معدل التشغيل حسب النوع الاجتماعي (٢٠٠٠ - ٢٠١٨)

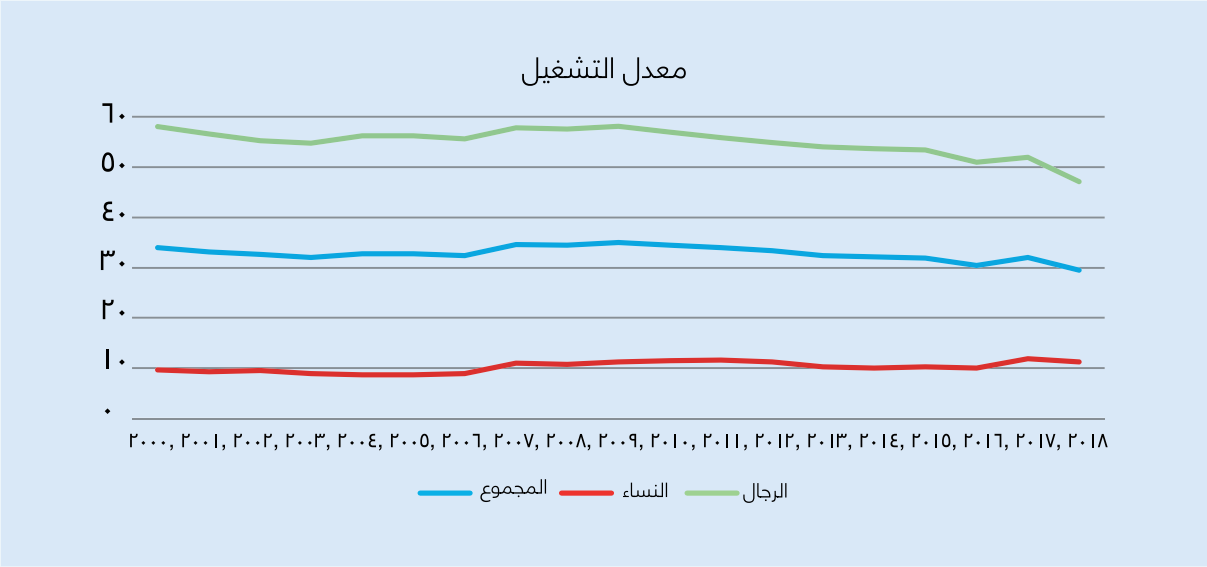

المصدر: أعدّ البيانات وجمعها المؤلفون من دائرة الإحصاءات العامة، ومركز الإحصاء الأوروبي "EUS"، ٢٠٠٠ – ٢٠١٨؛ الأردنيون فقط.

٣ تبلغ معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة في الاقتصادات المتوسطة الدخل المُقارنة ٧٠٪ فأكثر (البنك الدولي ٢٠١٨).

الشكل ٢:
معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي (٢٠٠٠ - ٢٠١٨)

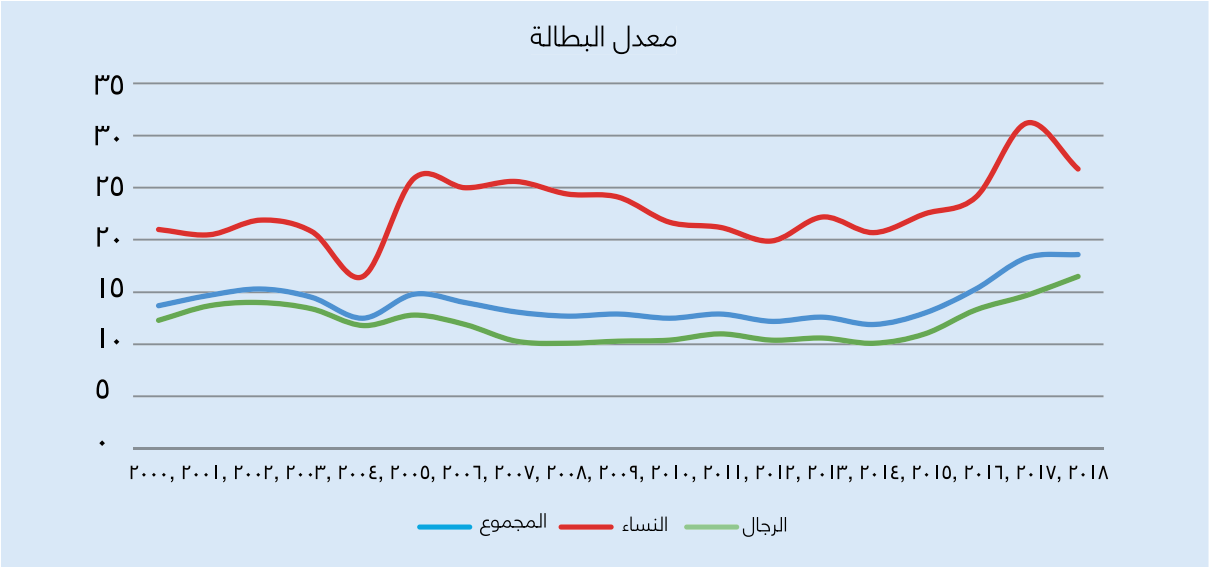

المصدر: أعدّ البيانات وجمعها المؤلفون من دائرة الإحصاءات العامة، ومركز الإحصاء الأوروبي ٢٠٠٠–٢٠١٨؛ الأردنيون فقط.

يبلغُ مُعدَّلُ التشغيل للكبار الراشدين، الذين هم في أوْج سنّ العمل (٢٥ – ٥٤ عاماً)، نسبة ١٨,٢٪ للنساء، ونسبة مرتفعة جداً للرجال تبلغ ٧١,٢٪. كما تُعتبر معدلات التشغيل للعاملين الحاصلين على تعليم بعد المرحلة الثانوية أعلى من المتوسط؛ وبالنسبة إلى النساء (والرجال) من حملة الدبلوم المتوسط (من الكليات الجامعية المتوسطة)، يبلغ معدل التشغيل ١٨,٩٪ (٥٧,١٪). وبالنسبة إلى حملة الشهادات الجامعية، تبلغ النسبة ذُروتها عند ٣٨,٦٪ لدى النساء (٦٠,٧٪ لدى الرجال). وتوجد فجوةٌ كبيرة في معدلات المشاركة في القوى العاملة للنساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج (٢١,١٪) وللنساء المتزوجات (١٢,٣٪). وهذه الفجوة معكوسةً لدى الرجال، حيث يبلغ معدل المشاركة ٦١,٥٪ للرجال المتزوجين، مقابل ٥٠,١٪ للرجال الذين لم يسبق لهم الزواج.

وبالجمع بين جميع هذه المُحدّدات الديمُغرافية للمشاركة في القوى العاملة، يوضّح الشكل ٣ معدلات التشغيل للنساء والرجال ممّن هم في أوج سنّ العمل، مفصلةً حسب المستوى التّعليمي والحالة الاجتماعية. وبينما تُعتبَرُ الفجوات في النوع الاجتماعي لكل فئة من الفئات لافتةً للأنظار، فإنّ الفجوات بين النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج والنساء المتزوجات جديرةٌ بالذكر والتّنويه هي الأخرى. وإنّ مُعدّل التشغيل للنساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج أعلى من معدل تشغيل نظيراتهن المتزوجات في جميع مستويات التعليم. وبينما تبلغ نسبة النساء العاملات في أوج سن العمل الرئيسي، واللواتي لم يسبق لهن الزواج من الحاصلات على التعليم الثانوي ١٧٪، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٥,٧٪ عند الزواج. وتُحقّق النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج من الحاصلات على التعليم ما بعد الثانوي والجامعي معدلات تشغيل مرتفعة جداً تبلغ نحو ٥٠٪، بينما ينخفض معدل تشغيلهن عند الزواج إلى ١٤,٢٪ و ٣١,٨٪. وتُحقّق النساء العازبات والرجال العازبون من الحاصلين عل التعليم الجامعي التكافؤ في التشغيل تقريباً، لكن الفجوة تزداد إلى ٤٦ نقطة مئوية عند الزواج.

إن هذه النّسب تُظهر وجود مشكلة في الارتباط الضعيف للمرأة بالقوى العاملة بنفس حجم العراقيل التي تحول دون دخول المرأة إلى سوق العمل. وبعبارة أخرى، فإنّ واحدةً من كل سيدتين من الحاصلات على التعليم بعد الثانوي قادرةً على العثور على وظيفة قبل الزواج، وبمعدلات مشابهة لمعدلات الرجال من ذوي المؤهلات التعليمية المماثلة. وإن ذلك يعني أنه طالما بقيت النساء عازبات، فيبدو أنّهنّ يمتلكن نفس فرص دخول سوق العمل التي تتوافر للرجال. إلا أن النساء يتسرّبن من سوق العمل عقب الزواج،

بينما يدخل الرجال بأعداد أكبر. ويبدو أن ذلك يعكس وجوداً قوياً لتقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي والقيود المفروضة بسبب عبء العمل غير المأجور (العمل «دون مقابل» أو العمل «غير المدفوع الأجر») المُلقى على كاهل النساء المتزوجات، وبالتحديد في السياق الذي تكون فيه خدمات رعاية الأطفال، وخدمات الرعاية الاجتماعية غير متاحة أو ليست في المتناول مقارنةً مع مداخيل النساء من الأجور (انظر الجدول ٣ أدناه للمزيد من البيانات والنقاشات حول ذلك).

ويجد المسح (الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨) أن رعاية الأطفال والعمل المنزلي، بالإضافة إلى انخفاض الأجور، تُعَدُّ أبرز ثلاثة أسباب أشارت إليهنّ النساء لعدم الانخراط في العمل المدفوع الأجر. وفي الوقت ذاته، يُظهر تحليل البيانات أنه وبالنظر إلى ضعف استحداث فرص العمل وارتفاع معدل البطالة، فإنّ انتهاك قوانين الحد الأدنى للأجور أخذ يُصبح أمراً شائعاً بشكل متزايد. وينطبق هذا الأمر حتى على الوظائف التي يوفّرها القطاع الرّسمي بشكل عام كما هو الحال بالنسبة إلى المعلمين.

الشكل ٣:
معدل التشغيل للسكان الذين هم في أوج سن العمل (٢٥ - ٥٤ عاماً)، حسب النوع الاجتماعي، والتعليم، والحالة الاجتماعية

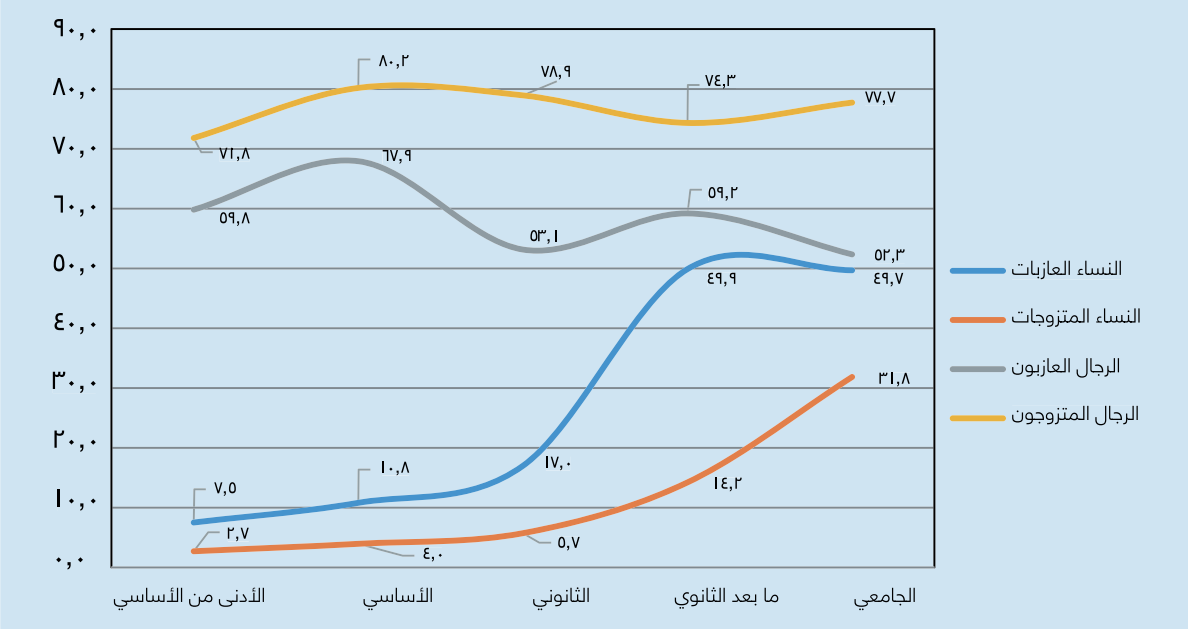

المصدر: مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن – ٢٠١٦، للمواطنين الأردنيين فقط، في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

ومن بين النساء غير النّاشطات في سوق العمل (لا هُنّ عاملات، ولا هُنّ عاطلات / متعطلات عن العمل، بمعنى أنّهنّ يبحثن بنشاط عن عمل)، أشارت ٧٨,٦٪ إلى الانشغال في التدبير المنزلي كسبب لعدم المشاركة (مقابل ٤,٥٪ للرجال). وبالنسبة إلى الرجال، تتمثل الأسباب الرئيسة لعدم المشاركة في كونهم طلبة (٤٠,٩٪ مقابل ١٨,٧٪ للنساء)، أو وجود دخل باستثناء مداخيل من العمل، مثل الدخل من التقاعد أو العقارات (٣٤,٣٪ مقابل ٤٠,٨٪ للنساء)، أو ضعف في الصحة / الإعاقة (١٥,١٪ مقابل ١,٩٪ للنساء).

وتتمثل الأغلبية الساحقة للتشغيل: ٩٦٪ من النساء و ٨٧٪ من الرجال. ويعتبر القطاع العام مصدراً هاماً لتشغيل النساء (٤٩,٥٪ مقابل ٣٨٪ للرجال). ويُشكّل العاملون لحسابهم الخاص حصةً صغيرةً لا تعتبر معتادةً لأي اقتصاد نام، نحو ٢,٣٪ للنساء و ١٠,١٪ للرجال. كما أن ٧٦٪ من تشغيل النساء و ٥٣,٣ ٪ من تشغيل الرجال يتم في القطاع الرسمي (مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦).

وتُعَدُّ الفجوة في الأجور الخام بين الجنسين صغيرةً نسبياً، حيث يبلغ الوسيط الحسابي السنوي للمداخيل من الأجور لدى النساء ٩٠٪ من الوسيط الحسابي السنوي للمداخيل من الأجور لدى الرجال (الجدول ١). ويعود ذلك جزئياً إلى أنّ عدداً قليلاً من النساء العاملات يحصلن على مستوى تعليمي عالٍ، ويمثّلن أقليةً مختارة، ولديهنّ خصائص قوية يحتاجها سوق العمل. وعند تفصيل بيانات الفجوة حسب المستوى التعليمي، تصبح الفجوة في الأجور أكبر اتّساعاً؛ وهي الأعلى للحاصلين على مستويات تعليمية أدنى: إذ تحصل النساء الحاصلات على تعليم دون مستوى التعليم الأساسي، في المتوسط، على ٦٣٪ من أجور الرجال؛ وبالنسبة للعاملين من الحاصلين على التعليم الأساسي، فإنّ الفجوة في الأجور تبلغ مستوى ٧١٪؛ وللحاصلين على التعليم الثانوي تبلغ الفجوة ٧٩٪، وعلى دبلوم الكليات الجامعية المتوسطة ٨٤٪؛ أما الفجوة الأدنى فهي تبلغ ٨٨٪ بالنسبة إلى العاملين من الحاصلين على التعليم الجامعي والعالي.

الجدول ١:

الدخل السنوي من الأجور حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي

الدخل من الأجور	المجموع	النساء	الرجال	الفجوة في الأجور بين الجنسين (أجور النساء / أجور الرجال)
المجموع				
عدد العاملين	١,٠٢٩,٦٢٨	٢٠٨,٠٥٠	٨٢١,٥٧٨	
العدد الأدنى	٧٢	٣٦٠	٧٢	
الوسط الحسابي	٥,١٤٩*	٤,٦٨٦	٥,٢٦٦	٨٩, ٠
الوسيط الحسابي	٤,٤٤٠	٤,٢٠٠	٤,٦٦٨	٩٠, ٠
العدد الأعلى	٢٢٩,٨٠٠	٩٥,١٦٠	٢٢٩,٨٠٠	
أقل من التعليم الأساسي				
عدد العاملين	٧٤٩, ١١١	٣٨١, ٧	٣٦٨, ١٠٤	
العدد الأدنى	٧٢	٣٦٤	٧٢	
الوسط الحسابي	٠٥٧, ٤	٧٨٠, ٢	١٤٧, ٤	٦٧, ٠
الوسيط الحسابي	٦٠٠, ٣	٤٠٠, ٢	٧٨٠, ٣	٦٣, ٠
العدد الأعلى	٠٠٠, ٨٧	٧٦٠, ٥	٠٠٠, ٨٧	
التعليم الأساسي				
عدد العاملين	٣١٨,٧٤٢	١٩,٨٥٩	٢٩٨,٨٨٣	
العدد الأدنى	٣٥٠	١,٢٠٠	٣٥٠	
الوسط الحسابي	٤,٧٤٢	٦,١٣٣	٤,٦٤٩	٣٢, ١
الوسيط الحسابي	٤,٢٠٠	٣,٠٠٠	٤,٢٠٠	٧١, ٠
العدد الأعلى	٩٥,١٦٠	٩٥,١٦٠	٤٩,٢٠٠	
التعليم الإعدادي				
عدد العاملين	١٧٨,٣٤٨	٢١,٢٧٦	١٥٧,٠٧٢	
العدد الأدنى	٢٥٠	٩٠٠	٢٥٠	
الوسط الحسابي	٥,٠٣٨	٤,١٢٤	٥,١٦٢	٨٠, ٠
الوسيط الحسابي	٤,٣٢٠	٣,٦٠٠	٤,٥٦٠	٧٩, ٠
العدد الأعلى	٧٠,٢٠٠	٢١,٦٠٠	٧٠,٢٠٠	
التعليم الثانوي				
عدد العاملين	١١٢,٩١٤	٣٩,٢٧٠	٧٣,٦٤٤	
العدد الأدنى	٢٤٠	٤٢٠	٢٤٠	
الوسط الحسابي	٤,٩٥١	٣,٩٣٩	٥,٤٩١	٧٢, ٠
الوسيط الحسابي	٤,٢٠٠	٤,٠٢٠	٤,٨٠٠	٨٤, ٠
العدد الأعلى	٧٨,٠٠٠	٨,٦٤٠	٧٨,٠٠٠	
التعليم الجامعي والعالي				
عدد العاملين	٣٠٧,٨٧٥	١٢٠,٢٦٤	١٨٧,٦١١	
العدد الأدنى	١٢٠	٣٦٠	١٢٠	
الوسط الحسابي	٦,١٠٤	٤,٠٩٧	٦,٨٧٠	٦٠, ٠
الوسيط الحسابي	٥,٠٤٠	٤,٨٠٠	٥,٠٤٠	٨٨, ٠
العدد الأعلى	٢٢٩,٨٠٠	٤٨,٠٠٠	٢٢٩,٨٠٠	

* دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٧، الجدول ٣,٤. يبلغ متوسط دخل الأسرة من الوظيفة ٤,٦٢٥.
انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/economic/expenditures-income/
* المصدر: حسابات المؤلفين على أساس مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، الأُجراء النظاميين، الأردنيون فقط.

تُقدّم وحدتان متخصصتان بمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦ بشأن مواقف النساء تجاه التشغيل، وتجاربهن في التشغيل، وإمكانية حصولهن على الدخل بعض الرؤى الهامة (انظر الملحق الثاني للتعرف على النتائج المفصلة لهاتين الوحدتين). إنّ إمكانية حصول النساء على الدخل وملكية العقارات محدودةً جداً، وهذا يعكس المستويات المنخفضة جداً لمدى مشاركة المرأة في سوق العمل. وتذكر نسبة ٨١٪ من النساء الأردنيات، في الفئة العمرية بين ١٥ – ٥٩ عاماً، عدم إتاحة الفرصة لهنّ لاستعمال أموال الأسرة؛ كما أن ٩٤٪ من النساء لا يملكن أي عقارات أو مدّخرات.

وينعكس عدم التمكين الاقتصادي أيضاً على القيود على حرية حركة المرأة خارج الأسرة. وفي مَعرِض الرد على سلسلة من الأسئلة حول قدرة المرأة على الذهاب إلى أماكن مختلفة مثل السوق المحلي، أو عيادة طبيب، أو القيام بزيارة عائلية أو زيارة الأصدقاء، ذكرت نصف المستجيبات (المُستطلعة آراؤهنّ) تقريباً بأنّه لا يُسمح لهنّ القيام بذلك بمفردهن؛ وذكر نحو ثلث المستجيبات بأنّهنّ يستطعن الذهاب فقط عقب الحصول على إذن من الزوج أو الوالدين. وتتماثل النتائج للنساء المتزوجات وللّواتي لم يسبق لهن الزواج. وتتمتّع النساء المُطلّقات أو الأرامل بدرجة أعلى من حرية الحركة. ومن المحتمل أن تفرض هذه القيود على حرية حركة المرأة في الأماكن العامة المزيد من العراقيل على دخولهن سوق العمل.

وتُعتبرُ مواقف النساء والرجال تجاه انخراط المرأة في العمل بأجر إيجابيةً بشكل كبير (الجدول ٢). إذ تتفق ثلاثة أرباع النساء مع العبارة القائلة بأنه يجب السماح للمرأة بالعمل لقاء أجر؛ وتعتقد أكثر من ٨٠٪ أنّ على الزوج مساعدة الزوجة العاملة فيما يتعلق برعاية الأطفال والأعمال المنزلية. وتبقى نسبة النساء اللواتي يعتقدن بأن المرأة التي تعمل خارج المنزل لا يُمكن أن تكون أُمّاً جيدةً (١٧٪)، أو لا تستطيع إدامة علاقة جيدة مع زوجها (٢٤٪) ضمن الأقلية. وتعتقد ثلثا النساء أن العمل وكسب الدخل يعد أمراً بالغ الأهمية لاستقلالية المرأة. وتدعم الغالبية النساء في المواقع القيادية (٨٣٪)، وحصول الفتيان والفتيات (الأولاد والبنات) على مستوىً متساو من التعليم المدرسي (٩٢٪)، والمساواة في التعامل معهم (٩٣٪)، وذهاب الفتيات إلى المدرسة استعداداً للحصول على الوظائف (٧١٪).

الجدول ٢:
مواقف النساء والرجال تجاه العمل باجر

	النساء			الرجال		
	موافق أو موافق تماماً	معارض أو معارض تماماً	محايد	موافق أو موافق تماماً	معارض أو معارض تماماً	محايد
مكان المرأة ليس المنزل فقط، بل يجب أيضاً السماح لها بالعمل.	٨٦,٢	٣,٧	١٠,١	٧٥,٢	١٣,٣	١١,٧
يجب أن يقدم الزوج المساعدة لزوجته العاملة في تربية الأطفال	٨١,٠	٩,٠	٩,١	٧٠,١	١٧,٥	١٢,٤
يجب أن يقدم الزوج المساعدة لزوجته العاملة في الأعمال المنزلية	٥٧,٧	٧,١	٩,٥	٦٨,٤	١٧,٨	١٣,٨
يجب أن تذهب الفتيات إلى المدرسة استعداداً للحصول على فرص عمل، وليس لجعلهن أمهات وربات منزل صالحات	٧٠,٥	١٥,٤	١٤,١	٦١,٣	٢٠,٧	١٨,٠
لا يُمكن أن تكون المرأة التي تعمل خارج المنزل أمّاً صالحةً	١٦,٩	٦٨,٧	١٤,٤	٢٢,٥	٥٧,٩	١٩,٦
لتحقيق الاستقلالية المالية للمرأة، يجب عليها أن تعمل وتكسب دخل	٧٨,٧	٦,٤	١٥,٢	٦٤,٩	١٤,٦	٢٠,٥
يتداخل عمل المرأة مع قدرتها على المحافظة على علاقة جيدة مع زوجها.	٢٣,٩	٦١,٧	١٤,٤	٢٨,٩	٥١,٧	١٩,٤
يجب أن تواصل المرأة العمل للحصول على مناصب قيادية في المجتمع	٨٣,٢	٤,٢	١٢,٧	٦٨,٢	١٤,٢	١٧,٦
يجب أن يحصل الفتيان والفتيات على نفس القدر من التعليم المدرسي.	٩٢,٠	٠,٩	٧,١٠	٨٨,٤	٢,٨	٨,٨
يجب أن يعامل الفتيان والفتيات على قدم المساواة.	٩٣,٠	٠,٥	٦,٥	٩٠,٤	١,٤	٨,٢

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن – ٢٠١٦، للمواطنين الأردنيين فقط، في سنّ ١٥ عاماً فأكبر (عينة إجمالية تمثل ٢,٢٠٥,٨٤٥ امرأة، ٢,١٦٠,٩٥٤ رجلاً).

ويبدو أنّ الرجال أيضاً يُظهرون مواقف إيجابية مماثلة وإن كانت أقل نسبياً مقارنةً مع النساء. حيث يوافق ٧٥٪ من الرجال على ضرورة السماح للمرأة بالعمل؛ ويعتقد غالبية الرجال أن على الزوج مساعدة الزوجة العاملة فيما يتعلق برعاية الأطفال والأعمال المنزلية (نحو ٨٠٪ و ٦٨٪ على التوالي). ويدعم الرجال بصورة رئيسة فكرة تحضير الفتيات للحصول على فرص عمل (٦١٪). ويعتقد نصف الرجال المستطلعة آراؤهم بأن المرأة التي تعمل خارج المنزل قادرة على إدامة علاقة جيدة مع زوجها. ويؤمن غالبيةُ الرجال بأن العمل وكسب الدخل يُعتبر أمراً بالغ الأهمية لاستقلالية المرأة (٦٥٪). أما الرجال الذين يؤمنون بأن المرأة التي تعمل خارج المنزل لا تُعَدُّ أُمّاً جيدةً (٢٣٪) فهم ضمن الأقلية. إضافةً لذلك، يوجد لدى الرجال معتقدات أقوى بشأن دعم مكانة المرأة والفتاة في المجتمع، ويؤمنون بضرورة دعم النساء في المناصب القيادية، وحصول الأولاد والبنات على قدر متساو من التعليم المدرسي، والتعامل معهم على قدم المساواة (٦٩٪، ٨٨٪، ٩٠٪، على التوالي). وتُظهر هذه المواقف نمطاً مشابهاً لمختلف أنواع الأسر. وبشكل عام، يوجد لدى الرجال في الأسر المعيشية الثنائية الدخل مواقف إيجابية أكثر قوة؛ لكن يوجد أيضاً لدى معظم الرجال من الأسر التي يعيلها الذكور أفكاراً إيجابيةً. (انظر الملحق الثاني).

تستفسر مجموعة من الأسئلة المُوجّهة إلى نساء متزوجات مع خبرة في العمل (أثناء إجراء المسح أو في الماضي) عن المواقف والتجارب. فعند سؤال النّساء عن آراء أزواجهن، ذكرت نسبة ساحقة منهنّ (٩٠٪) أنّ أزواجهن يدعمون تماماً (٤٨,٦٪)، أو يدعمون (٤١,٥٪) انخراطهن في العمل بأجر. ومن النّساء العازبات، اعتقدت نحو الثُّلثين منهنّ بأنّ وجود فرصة عمل مدفوعة الأجر يُعزز من «إمكانية الزواج»؛ بينما اعتقدت ٣٧٪ بأنّ ذلك العمل ليس له أي تأثير، واعتقدت نسبة ١,٣٪ فقط أنّ العمل سيُشكل أحد موانع الزواج. وقالت ٦٩٪ منهنّ أنّهنّ سيواصلن العمل بكل تأكيد عقب الزواج، بينما قالت ١٣,٤٪ فقط بأنهن لن يواصلن العمل. وأجابت البقية أن الأمر يعتمد على الزوج (١٠,٤٪) أو الظروف (٥,٧٪).

ومع ذلك، عند سؤال النساء عن السبب وراء ترك وظائفهن، ذكرت حوالي خُمس النساء بأنّ رفض الزوج / الأب أو أفراد الأسرة الآخرين هو السبب الرئيس لترك الوظيفة. وأشارت نسبة مماثلة إلى أنهنّ لم يكنّ يرغبن في مواصلة العمل في الوظيفة؛ وذكرت ١٣٪ منهنّ رعاية العائلة؛ بينما أشارت ٢٢٪ إلى الافتقار إلى الوظائف المناسبة، أو سوء ظروف العمل، مثل تدني الأجور.

وتمّ أيضاً سؤال النساء المتزوجات من ذوات الخبرة في العمل حول تجاربهن فيما يتعلق بالتوفيق فيما بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات العائلة. ووفقاً لذلك السؤال، وبالنسبة إلى النساء اللواتي كنّ يعملن أثناء فترة الحمل، لم تتمكّن نسبة ١٥٪ من استخدام إجازة الأمومة؛ ونسبة ٢٨,٥٪ منهن أخذن إجازة أمومة لمدة ٢ أسبوعين إلى ٦ أسابيع فقط، ولم تتمكن نسبة تقلّ بقليل عن نصفهنّ تقريباً (٤٥,٥٪) من الاستفادة من إجازة الأمومة القانونية، والتي تبلغ من ٧ أسابيع إلى ١٣ أسبوعاً. وفيما يتعلق بإجازة الرضاعة، لم تتمكن نصف النساء من أخذ أي إجازة رضاعة على الإطلاق، وحصلت نسبة ٢١,٣٪ على أقل من ٣ أشهر لإجازة الرضاعة، كما حصلت نسبة ٢٤,٥٪ على إجازة رضاعة لمدة ثلاثة أشهر. وتُوجد من بين النّساء العاملات أُمّهات لصغار الأطفال (دون سنّ ١٢ عاماً)؛ وقالت نسبة تزيد عن نصفهن (٦٠٪) بأنّهن يعتمدن على العمل غير المأجور لتوفير الرعاية لهؤلاء الأطفال أثناء وجودهن في العمل – من أفراد العائلة أو الأصدقاء (الأم، أو الحماة، أو الأخت، أو الزوج، أو الجيران). وتقوم نسبة ٢٢,٥٪ منهنّ باستخدام الحضانات، بينما تقوم نسبة ٢٪ باستخدام المساعدة المنزلية المدفوعة الأجر، ونسبة ١٣,٤٪ لديهن أطفال في التعليم الابتدائي.

وبجمع أعداد الأمهات العاملات اللواتي يستخدمن الرعاية النهارية، أو المساعدة المنزلية المدفوعة الأجر، يبلغ مجموع النساء العاملات اللواتي يستخدمن المساعدات أو الخدمات المدفوعة الأجر لرعاية الأطفال نحو ربع (٢٤,٥٪) الأمهات العاملات اللواتي لديهن أطفال. ويبلغ الوسط الحسابي لما تدفعه الأمهات شهرياً لرعاية الأطفال (٣٠٧) دينار أردني بأسعار العام ٢٠١٦. وتكشف مقارنة هذه التكلفة مع الوسيط الحسابي لمداخيل الأجور الشهرية ملاحظات مدهشة. فبحسب مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦، يبلغ الوسيط الحسابي للأجر الشهري للنساء نحو ٣٥٠ ديناراً أردنياً بأسعار العام ٢٠١٦[٤]. وبالتالي، فإنّ الأم العاملة التي لديها طفل صغير واحد تُنفق ٨٧,٧٪ من دخلها على رعاية الأطفال (الجدول ٣).

٤ يرتكز الأجر الشهري على أجور الأجراء النظامية المبلغ عنها (في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦) (انظر الجدول ١).

ويُظهر تفصيل الوسيط الحسابي لمداخيل النساء من الأجور حسب المستوى التعليمي الأوجه الصارخة من عدم المساواة في أوساط النساء، من حيث التكلفة الميسورة لرعاية الأطفال المدفوعة الأجر، وبالتالي من حيثُ خياراتهن في الانضمام إلى سوق العمل (الجدول ٣). وبالنسبة إلى النساء الحاصلات على تعليم أقل من مستوى التعليم الأساسي، يبلغ الوسيط الحسابي للمداخيل من الأجور الشهرية نحو ٢٠٠ دينار أردني، أي ما يعادل ١٥٤٪ – نسبة «تكاليف رعاية الأطفال إلى الأجور». وتتحسن نسبة تكاليف رعاية الأطفال إلى الوسيط الحسابي للمداخيل من الأجور الشهرية للنساء، بشكل طفيف مع المستوى التعليمي للمرأة العاملة، لتصل إلى ١٢٣٪ للنساء العاملات الحاصلات على مستوى التعليم الأساسي، ١٠٢٪ للحاصلات على التعليم الثانوي، و ٩٢٪ للحاصلات على دبلوم الكليات الجامعية المتوسطة، و ٧٧٪ للنساء الحاصلات على التعليم الجامعي أو العالي. وبالنسبة إلى جميع المستويات التعليمية، باستثناء الحاصلات على التعليم الجامعي والعالي، تستطيع النساء بالكاد توفير ما يدفعنه من تكاليف رعاية الأطفال اعتماداً على مداخيلهن فحسب. ومما يُثير الدهشة حتى بالنسبة إلى النساء الحاصلات على التعليم العالي، فإنّ المداخيل من الأجور تكفي بالكاد لتغطية تكاليف رعاية الأطفال. ومن الحري ذكره أنه كلما زاد عدد الأطفال، أصبحت خدمات رعاية الأطفال أكثر كلفةً. إن هذه المقارنة تُقدّم لنا المزيد من الرؤى حول أنماط التشغيل (العمل) المفضّلة حسب النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية كما هو موضح في الشكل ٣ أعلاه.

ويُشير النقاش إلى مجال حاسم على مستوى السياسات: فبالنظر إلى تكلفة خدمات رعاية الأطفال المدفوعة الأجر السائدة في السوق، يُحدَّدُ الحد الأدنى للأجر "reservation wage" للمرأة بمستوى أعلى من المستوى الذي يُحدَّدُ للرجل، الأمر الذي يسهل مستوى الانخفاض الهائل في مشاركة المرأة في القوى العاملة. وبالتالي، فإمّا أن يُصار إلى تحسين الأجور الفعليّة (وهذا ممكن فقط من خلال نمو اقتصادي كُلّي فعّال يَستحدث فرص العمل، انظر المزيد في القسم الثالث) وإما / أو تخفيض تكاليف رعاية الأطفال من خلال خدمات رعاية الأطفال المدعومة حكومياً. وتتمثل الاستراتيجية الأكثر فعّالية في تنفيذ مبادرات تدخُّلية متزامنة في كلا الاتجاهين.

الجدول ٣:
مقارنة متوسط تكاليف رعاية الأطفال مع متوسط أجور النساء

	الوسط الحسابي للتكلفة الشهرية لرعاية الأطفال (دينار أردني)	الوسيط الحسابي للأجر الشهري للنساء (دينار أردني)	نسبة التكلفة إلى الأجر (٪) طفل واحد
المجموع	٣٠٧	٣٥٠	٨٧,٧
المستوى الأقل من التعليم الأساسي	٣٠٧	٢٠٠	١٥٣,٥
التعليم الأساسي	٣٠٧	٢٥٠	١٢٢,٨
التعليم الثانوي	٣٠٧	٣٠٠	١٠٢,٣
شهادة الدبلوم من الكليات الجامعية المتوسط	٣٠٧	٣٣٥	٩١,٦
التعليم الجامعي أو العالي	٣٠٧	٤٠٠	٧٦,٨

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦.

يبلغ معدل الالتحاق بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الأردن نسبةً تقلُّ عن ٣٠٪، وهي نسبة متدنية جداً استناداً إلى المعايير الدولية. وتنعكس أوجه عدم المساواة بين الأمهات العاملات في إمكانية حصولهنّ على خدمات الرعاية والتعليم، في مرحلة الطفولة المبكرة، أيضاً في أوجه عدم المساواة في إمكانية حصول الأطفال على تلك الخدمات. وتبلغ الاحتمالية التي يُتنبّأ بها بشأن الالتحاق بمراكز الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بالنسبة إلى الأطفال «الأقل حظاً» من الأسر الريفية، المُصنّفة ضمن أفقر خُمَيس (٢٠٪) من فئات الدخل، والتي تعيش في جنوب الأردن، نسبة ٥٪ فقط مقارنةً مع نسبة ٤٤٪ للأطفال «الأكثر حظاً» من الأسر الحضرية، المُصنّفة ضمن أغنى خُمَيس (٢٠٪) من فئات الدخل، والتي تعيش في وسط الأردن[٥]. وبالتالي، فإنّ إمكانيةَ الحصول على خدمات جيدة، للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مسألةٌ تتعلق أكثر بأوجه عدم المساواة بين الجنسين، من كونها مسألةً تتعلّق بأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في أوساط الأطفال؛ ومن وجهة نظر أبعد مدىً، من كونها مسألةً تتعلّق بتنمية وتطوير رأس المال البشري. ويُظهر راسمو السياسات الاقتصادية على أعلى المستويات في الأردن بأنهم يُدركون المضامين (الآثار) المُتعددة لإمكانية الحصول على الرعاية النّهارية الجيدة، من خلال الإشارة إلى الإقرار بذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية الحالية لتنمية الموارد البشرية باعتبارها مُكوّناً بالغ الأهمية للتطوير والتعليم المبكر. وبناءً على ذلك، يُقرُّ راسمو السياسات الأردنية بأن خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تُسهم «ليس فقط في مشاركة وشمول الإناث في القوى العاملة على المدى القصير، بل تساعد أيضاً في ضمان امتلاك الاقتصاد الأردني قوىً عاملة تتمتّع بالمهارات والمؤهلات والقدرات الضرورية لتأمين ازدهاره على المدى الطويل»[٦].

ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توفير تلك الخدمات يُشكّل حلاً ضرورياً، ولكنه لا يكفي لمعالجة الفجوات بين الجنسين في التشغيل. وحتى بالنسبة إلى النساء القادرات على تحمّل تكاليف توفير خدمات جيدة لرعاية الأطفال، فإنّ التّوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات العائلة لا يزال يشكّل إشكاليةً هامةً خارج ساعات العمل. وبالتالي، فلا تزال النساء تواصل التعامل مع مناوبة العمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، مرةً أخرى، إضافة إلى العمل المدفوع الأجر. ويؤدّي ذلك إلى تقليل عدد ساعات العمل، وتقليل الالتزام تجاه الوظيفة، وتفضيل الوظائف ذات العمل المحدد وساعات العمل الأقل وعبء العمل الأقل، مثل العمل في القطاع العام.

٥ انظر: http://www.worldbank.org/en/country/jordan/publication/ecd2015

٦ مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ملحقة بخطاب النوايا إلى صندوق النقد الدولي، المُوقَّع من قبل وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، بتاريخ ١٨ أبريل / نيسان ٢٠١٩.

٣. السّياق الاقتصادي الكلي وسياسة المالية العامة في الأردن من منظور النوع الاجتماعي

أظهرت البحوث المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعلوم الاقتصادية، منذ زمن طويل، أن السياسة الاقتصادية الكلية، ولا سيّما سياسة المالية العامة، تقتضي تحقيق نواتج توزيعية قوية، لا بحسب الطبقة الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضاً بحسب النوع الاجتماعي. ويمكن أن يؤدّي الإخفاق في إقرار المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية الكلية إلى تبعات غير مقصودة، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال إحداث أثر عكسي على فئات محدّدة من النساء الأقل حظاً، وكذلك إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين الأسر (المعيشية) والأطفال بحسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوةً على ذلك، فقد يكون لوجود سياق اقتصادي – يتّسم بأوجه من عدم المساواة بين الجنسين في إمكانية الوصول إلى أسواق العمل والفرص المُدرّة للدخل – عواقبَ تتمثّل في عدم فعّالية السياسة الاقتصادية الكلية، وعدم تحقيقها الأهداف المنشودة بطريقة فعّالة.

ويمكن أن تعمل سياسة المالية العامة كأداة فعّالة لدعم إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل حظاً، ومنها النساء، ولتشجيع النّمو الشمولي. ويتأتّى هذا الأثر من خلال الأداتين الرئيستين لسياسة المالية العامة، وهما: فرض الضرائب، والإنفاق العام. ففرض الضرائب يُمكّن من زيادة حجم الإيرادات باعتبارها المصدر الرئيس للإنفاق العام على توفير الخدمات العامة، فضلاً عن دعم أسعار السّلع والخدمات، والتّحويلات الاجتماعية، والتي جميعها تُفيد الأسر المعيشية الأقل حظاً بدرجة أكبر نسبياً مما تفيد غيرها. وبناءً على ذلك، فكُلّما ارتفعت الإيرادات المُتحصّلة من خلال نظام ضريبي فعّال يُحقّق القَدْرَ الأقصى من الإيرادات، يتمّ التّمكين من زيادة الإنفاق العام. وبقدر ما يكون الإنفاق موجّهاً بشكل مناسب وفعّال، ستعمل عندئذ الإيرادات الضريبية المرتفعة على تعزيز تكافؤ الفُرص والمُخرجات.

ويُقدّمُ هذا القسمُ استعراضاً ناقداً للإطار الحالي لسياسة المالية العامة في الأردن من منظور النوع الاجتماعي ضمن سياق تدابير السياسة العامة للاقتصاد الكلي تجاه ضبط أوضاع المالية العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وسينصَبُّ التّركيزُ هنا على جانب الإنفاق، بينما سيتناول القسم التالي جانب الضرائب والإيرادات المُترتّبة على سياسة المالية العامة، ويطرحُ تحليلاً لأحدث الإصلاحات الضريبية في الأردن من منظور النوع الاجتماعي.

٣-أ. الإطار المفاهيمي: الإنفاق من المالية العامة والمساواة بين الجنسين

يُعتبر فرضُ الضرائب، والنفقاتُ العامة (الإنفاقُ العام) أداتين لسياسة المالية العامة، ترتبط بهما نواتج توزيعية تتعلّق بالنوع الاجتماعي. فالنفقات العامة يُمكنها أن تُيسر إحداث تأثيرات أقوى من منظور النوع الاجتماعي، مقارنةً مع مبادرات التدخل على جانب الإيرادات (بمعنى، سياسة فرض الضريبة). وتصبح التأثيرات التي تُفرّق وتُمايزُ بين الجنسين للإنفاق من المالية العامّة فعّالةً من خلال قناتين:

١. يُحدّد مبلغُ الإنفاق، إلى جانب تحديد نوع الإنفاق (مقدار الإنفاق، وأوجه إنفاقه)، كميةَ ونوعية وأنواع الخدمات العامة المتوافرة، مثل الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وخدمات النقل. وهذا يُيَسّر من أثر التفريق بين الجنسين، بشكل

رئيسي، بسبب ثلاثة عوائل أساسية، هي:

أ. بالنظر إلى العبء الهيكلي غير المتكافئ تناسُبيّاً، المُلقى على عاتق النساء بسبب العمل دون مقابل (العمل بدون أجر)، فإنّ إمكانية الحصول على (أو الافتقار إلى إمكانية الحصول على) خدمات الرعاية الاجتماعية الجيدة والميسورة الكُلفة تُخفّض من عبء العمل غير المأجور الذي تؤدّيه النّساء؛ مما يُسهّل تقليص (تعزيز) حمل العمل غير المأجور الذي يقُمن به، ويُيَسّر تضييق (المزيد من تعميق) الفجوات بين الجنسين في المجال الاقتصادي، وبالتحديد الفجوة في التشغيل بين الجنسين، والفصل في الوظائف بين الجنسين، وفجوة الأجور بين الجنسين.

ب. بالنظر إلى الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، فإنّ لإمكانية الحصول على (أو الافتقار إلى الحصول على) خدمات جيدة للصحة الإنجابية ولصحة الأمومة مضامين وتبعات مهمّة على صحة النساء ورفاههنّ؛ ونظراً لأنّ الخصوبة والصحة تعتبران من المُحدّدات الهامّة للمشاركة في القوى العاملة، فإنّ لهما تأثيرات على الفجوات الاقتصادية بين الجنسين أيضاً.

ج. كذلك يُوجد لحجم ونوع الإنفاق من المالية العامة مضامين على مستوى ونوع التشغيل في القطاع العام، حيث توجد للنساء في العادة حصةً أكبر؛ وذلك لأن الوظائف الحكومية الرسمية والمنظمة توفر بيئةً أفضل للمرأة لإيجاد التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية).

٢. يُحدّد مبلغُ، وكذلك نوع الإنفاق، آفاق النمو القوي والقادر على استحداث فرص عمل لائقة. وبينما يُعَدُّ ذلك مُهمّاً لجميع النساء والرجال على حد سواء، فإنه يحمل مضامين قوية للنساء بسبب عاملين:

أ. لا يعمل استحداث الوظائف على التخفيف من البطالة لدى النساء فحسب (كما هو الحال بالنسبة إلى الرجال)، بل يوفر أيضاً حافزاً لتنشيط دخولهن إلى سوق العمل من موقعهن الهيكلي كصاحبات مداخيل ثانوية.

ب. حيث أنّ استحداث الوظائف اللائقة يُقلّص حجم البطالة، فإنّ ظروف سوق العمل تتحسّن هي الأخرى أيضاً، وذلك يشمل الأجور، والتشغيل الرسمي، وساعات العمل، وحقوق العمال. ونظراً لوضع حدّ أدنى للأجور مرتفع هيكلياً للنساء (حسبما يُناقش في هذا القسم الثالث بالنسبة إلى النساء الأردنيات)، فإن التّحسُّن في ظروف سوق العمل يُوفّر أيضاً حافزاً إضافياً لتنشيط سوق العمل الملائم للنساء.

لقد أضحت نواتجُ سياسة المالية العامة على أساس النوع الاجتماعي هذه مبعثَ قلق متزايد في حقبة ما بعد أزمة النفط (ابتداءً من أواخر السبعينيات من القرن الماضي فصاعداً)؛ إذ تحوّل نموذج السياسة الاقتصادية الكلية من إطار كينزي "Keynesian framework"، الذي يركُز على جانب الطلب إلى إطار عام (كلاسيكي حديث) يركّز على جانب العرض. وينظر النموذج الأول إلى النمو بشكل رئيسي على أنه نتاجُ لجانب الطلب (المستهلك) على السلع والخدمات. وفي الفترات الانكماشية، يدعو هذا النموذج إلى مبادرات تدخُّليَّة حكومية فعّالة عبر السياسات، مثل الإنفاق المالي العام لتعزيز الطلب الفعال. أما النموذج الثاني فينظر إلى النمو بشكل رئيس كنتاج لظروف مواتية للمنتجين لعرض (إنتاج) السلع والخدمات. وهو يُحاجِجُ بأن هذه الظروف المواتية تُستَحدَث بأفضل ما تُستَحدَث من خلال الأسواق الحرة، بمعنى اقتران ذلك بمبادرات تدخُّلية حكومية محدودة في الاقتصاد. وفي الفترات الانكماشية، فإنه يدعو إلى اتّخاذ تدابير، مثل السياسات التّقشُّفية الهادفة إلى كبح جماح الأجور والتّحكُّم في التضخم (مراقبته وتوجيهه)، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى استعادة ظروف الربحية للمنتجين مع مرور الزمن، وتحفيز النمو بالقيادة والتّوجيه من جانب العرض.

ويَترتّب على السّياسات التّقشُّفية بالضرورة أثرٌ سلبي مستند إلى التّفريق بين الجنسين، يَحدُث بشكل رئيس من خلال خفض الإنفاق العام، ممّا يؤدّي في الغالب إلى حدوث تدهور في كمية ونوعية الخدمات العامة في مجالات، مثل الصحة، والتعليم، وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى. وكلما انخفضت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية (مراكز رعاية الأطفال، وخدمات رعاية كبار السن، وذوي الإعاقة والمرضى)، وكلما تدنّت جودة الخدمات المتاحة، ارتفعت متطلبات مدة عمل المرأة غير المدفوعة الأجر. وتُوثّق العديد من الدراسات التجريبية الآن، بشكل واضح، ما يُثبت أنّ النّساء يتحمّلن تكلفة التّقشُّف مع ازدياد عبء العمل دون مقابل، الأمر الذي يُعمّق الفجوات بين الجنسين، في أنماط استغلال الوقت، وزيادة الفجوات بين الجنسين في سوق العمل[٧].

٧ انظر على سبيل المثال، بينيريا وآخرون، ٢٠١٦؛ برجاوي وآخرون، ٢٠١٧.

وفيما يتجاوز عمليات خفض الإنفاق العام، يتنبأ أحد مواقف (اتّجاهات) السياسة التَّقشُّفية بسلسلة من التدابير الرامية إلى تقييد حجم الطلب المحلي الكلي، تتركَّز حصرياً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (التّحكُّم في التضخم وخفض العجز). ويأتي هذا التقييد لحجم الطلب المحلي في العادة على حساب ارتفاع معدلات البطالة وضعف استحداث فرص العمل في المدى القصير على أقل تقدير. وتعمل إحدى الأدوات الهامة للتقشف على تجميد كلّ من التوظيف في القطاع العام، والأجور في القطاع العام، والحد الأدنى للأجور، مع إحداث تأثيرات جانبية على الأجور في القطاع الخاص. ويؤدي خفض قيمة العملة المحلية إلى تقييد حجم الطلب على المستوردات. ويَتمثّل توقُّع ظهور أي موقف لأي سياسة تقشُّفية فيما يلي: مع أنّ الاقتصاد من المحتمل أن يُعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض القوة الشرائية على المدى القصير، إلا أنّ الأسواق، على المدى الطويل، سوف تتعافى مع استعادة التنافسية العالمية والربحية المحلية، من خلال انخفاض الأسعار المحلية (الأيدي العاملة). وبشكل متزامن مع ذلك، سيتم التخلص من العجز في الموازنات العامة وفي التجارة الدولية، فضلاً عن التخلّص من الضغوط التضخمية.

وتنطوي التدابير التّقشّفية – بالقدر الذي تؤدي فيه إلى تفاقم ظروف سوق العمل سوءاً – على أثر سلبي على المرأة، بشكل غير متكافئ تناسبيّاً. وبالنظر إلى وضع المرأة الاقتصادي الهيكلي كصاحبة دخل ثانوي، فإنّ الافتقار العام للوظائف (لفرص العمل) يؤدّي إلى إيجاد أثر أكثر تثبيطاً على قرارات دخول النساء سوق العمل. حيث يُسّهل تدنّي الأجور، وساعات العمل الطويلة في الدوام الكامل، وتقييد إمكانية الحصول على إجازة الرعاية، والأمن الوظيفي إلى اتساع الفجوات بين الجنسين من حيث التشغيل والأجور، فضلاً عن حدوث المزيد من الفصل الرأسي والأفقي في الوظائف بين الجنسين من خلال زيادة حجم الطلب على وقت العمل غير المدفوع الأجر للمرأة.

وتُشكّل الإصلاحات الهيكلية نحو المزيد من المرونة في سوق العمل مُكوّناً هاماً لوصفة السياسة الاقتصادية الكلية العامة. ويُقصد بهذه الإصلاحات الهيكلية استكمال التدابير التّقشُّفيّة من خلال تسهيل حدوث انخفاض في الأجور الحقيقية استجابةً لارتفاع معدلات البطالة. وثمّة مُحاجَجةٌ تتمثّل في القول بأنّ المرونة من هذا القبيل – ولا سيّما العمل غير المتفرّغ والعمل من المنزل– تدعم أيضاً توفير فُرص عمل أفضل للنساء. ومع ذلك، ومن وجهة النظر الناقدة لهذه المُحاججة، فمن المُحتمل أن تؤدي المرونة في سوق العمل إلى إضعاف ارتباط المرأة بسوق العمل أكثر فأكثر. فأولاً، فإنّ أسواق العمل المُحرّرة من القيود – بالقَدر الذي تُسهّل فيه تدنّي الأجور، وتُقيّد إمكانية الحصول على إجازة الرعاية والأمن الوظيفي – تنطوي ضمناً على قدرة أقل على الحصول على خدمات الرعاية الميسورة الكلفة، وعلى إيجاد توازن بين الحياة العملية والحياة العائلية. وثانياً، فإنّ تعزيز إمكانية تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية من خلال العمل الجزئي، والعمل من المنزل للنساء، يُعزّز الفصل الرأسي والأفقي للوظائف بين الجنسين، فضلاً عن تعزيز الفجوة في الأجور بين الجنسين. وبعبارة أخرى، وبينما تقلّص المرونة فجوة التشغيل بين الجنسين، إلا أن ذلك التّقليص يأتي على حساب توسيع فجوات أخرى بين الجنسين في سوق العمل. وثالثاً، وبالقدر الذي تبيّنه البحوث التي أُجريت في الآونة الأخيرة، فمن المحتمل أن تعيق الفجوات بين الجنسين، في التشغيل والأجور وإمكانية الحصول على حرية التنقل بين الوظائف، التنافسَ والإنتاجية في الأسواق، وتُضعف النّمو، وتؤدي إلى اضمحلال فعاليّة جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويُشير النّهجُ المُعاكس للاتجاه العام، والبديل للسياسة الاقتصادية الكلية إلى أن زيادة أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة تُسهم في وقوع أزمات اقتصادية، وتفرض معيقات هيكلية أمام النمو على المدى الطويل. ويكشف نهجٌ للاقتصاد الكلي، يُفرّق ويُمايزُ بين الجنسين، النّقاب عن وجود علاقات سَببيّة "causalities" متوازية (بين السَّبب والمُسبَّب) بين أوجه عدم المساواة بين الجنسين والنمو. إذ تُظهر البحوث أن لسدّ الفجوات بين الجنسين في التشغيل والأجور أثرٌ إيجابيٌّ ملموس على تعزيز النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للفرد (٢٧٪) يضيع في بعض المناطق بفعل الفجوات بين الجنسين في سوق العمل (كيوبريس وتيجنير، ٢٠١٢). وتُوحي التقديرات الوطنية المحددة بأن سدّ فجوة التشغيل بين الجنسين، بحيث تصل معدلات تشغيل النساء إلى مستويات تشغيل الرجال، سوف يؤدي، على سبيل المثال، إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنسبة ٣٤ في المئة، وفي الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢ في المئة، وفي اليابان بنسبة ٩ في المئة، وفي الولايات المتحدة بنسبة ٥ في المئة (أغوير، وآخرون. ٢٠١٢).

كما تُؤثّر أوجهُ عدم المساواة في الدَّخل بين الجنسين على تركيبة مُكوّنات الاستهلاك، حيث أنّ النساء يَميلن إلى إنفاق حصة أعلى من مداخيلهن على صحة وتغذية وتعليم الأطفال. ولسدّ الفجوات

بين الجنسين في الدخل قدرةٌ كامنةٌ على تحسين رفاهة الأطفال، وتعزيز رأس المال البشري والإنتاجية، إلى جانب تعزيز النمو. كما أنّ سدّ الفجوات يُمكّن من إيجاد هيكلية عائلية ثنائية الدخل (من الزّوجين)، مما يُقلّص هشاشة الأسر وضعفها في مجابهة الصدمات الاقتصادية، ومخاطرها من حيث الفقر، ويُحسّن من استدامة نظم الحماية الاجتماعية (إلكاراكان وديجرمنسي ٢٠١٣).

وتُظهر سلسلة من عمليات المُحاكاة التي أُجريت مُؤخّراً للسياسات في بلدان مختلفة أنّ الإنفاق المالي على توسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية قد يُشكّل أداةً فعالةً جداً لسدّ الفجوات بين الجنسين، وتحفيز النواتج الاقتصادية الإيجابية المتزامنة، مثل خفض معدلات البطالة، والتخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز النمو الشمولي (أنطونوبولس وكِم، ٢٠١١). فعلى سبيل المثال، تُظهر دراسة محاكاة للسياسات في تركيا أنه إذا قامت الحكومة التركية باستثمار ما يعادل نسبة ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على قطاع خدمات رعاية الأطفال بدلاً من قطاع الإنشاءات (والذي استهلك قدراً كبيراً من الموارد العامة في السنوات الأخيرة في تركيا)، فإنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى استحداث ٧٢٠,٠٠٠ وظيفة (فرصة عمل) جديدة بدلاً من ٢٥٠,٠٠٠ وظيفة؛ وأنّ ٨٥ في المئة من فرص العمل كانت ستذهب للنساء مقابل ٦ في المئة في حالة قطاع الإنشاءات؛ وكان من شأن ذلك أيضاً أن يخفّض معدل الفقر بنسبة ١,٥ نقطة مئوية بدلاً من نصف نقطة مئوية (إلكاراكان، كِم، كايا، ٢٠١٥)[٨].

٣-ب. السّياق الاقتصادي الكلي وسياسة المالية العامة في الأردن

لا تزال عجلةُ نمو الاقتصاد الأردني تسير ببطء منذ زمن طويل، فقد بدأ هذا التّباطؤ في العام ٢٠١٠. وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي ٢,١ في المئة فقط سنوياً خلال الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ (نزولاً من متوسط قدره ٦,١ في المئة سنوياً في الأعوام من ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩). وكان الدافع وراء تباطؤ النمو الاقتصادي الأردني الصّدمات الخارجية السلبية للكساد العالمي فضلاً عن الأزمة السورية. فابتداءً من العام ٢٠١١ فصاعداً، تدفق ما يقرب من (١,٣) مليون لاجئ سوري إلى الأردن، مما زاد عدد السكان بنسبة ٢٠ في المئة تقريباً. ولقد كان الاقتصاد الأردني يعاني من مشكلات هيكلية مسبقة، حتى قبل وقوع تلك الصدمات الاقتصادية الخارجية، تتمثّل في ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تدنّي المشاركة في القوى العاملة في سياق اقتصاد متدنّي الإنتاجية، وبالتّحديد في وجود انخفاض واضح في مشاركة الإناث في القوى العاملة كما سبقت مناقشته في القسم الثاني من هذا التقرير. وقد أدت الصدمةُ الثنائية الخارجية، واتّجاهُ تباطؤ النمو إلى تعميق ومفاقمة شدّة إلحاح هذه المشكلات الاقتصادية الهيكلية المسبقة. فقد بلغ معدل البطالة ذروته عند مستوى ١٨,٦٪ في العام ٢٠١٨ مقارنةً مع معدل مرتفع أصلاً بلغ ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٠؛ بينما هبط مستوى المشاركة في القوى العاملة إلى ٣٦,٢٪ مقارنةً مع مستوى متدنٍ أصلاً بلغ ٣٩,٥٪ في العام ٢٠١٠. ويَستحدِثُ الاقتصادُ الأردني حالياً نحو ٥٠,٠٠٠ وظيفة (فرصة عمل) فقط كل عام، في وقت تقتضي فيه الحاجة إلى استحداث نحو ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة جديدة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً (البنك الدولي ٢٠١٨).

وفي الوقت ذاته، فإنّ الدّين العام في الأردن – الذي بلغ نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨ – قد بلغ نسبة ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧. ولقد كان ذلك نتيجةً لقوتين حدثتا في آنٍ واحدٍ معاً: فعلى جانب الإيرادات، بقي تحصيل الضرائب راكداً على حاله على مدى العقود القليلة الماضية، فلم يَكد يشهد أي تحسُّن. وكان لتباطؤ النمو أثرٌ سلبي إضافي على ارتفاع الإيرادات الضريبية. وعلى جانب النفقات، كان الطلب هائلاً ومتزايداً على تمويل التدابير المتعلقة بالرّعاية (بالرّفاهية) الاجتماعية في ظل ظروف من ارتفاع وتصاعد معدلات البطالة، والضغط من أجل المحافظة على الاستقرار السياسي، عقب ما يُسمّى بالربيع العربي في المنطقة، وأخيراً في حقبة ما بعد تدفق اللاجئين في العام ٢٠١١.

٨ يمكن التوسع في هذه الأمثلة لتشمل المزيد من البحوث حول بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، يُظهر التحليل من المملكة المتحدة أنه إذا قامت الحكومة البريطانية بتحويل استثمارات قيمتها ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الإنشاءات إلى قطاع الرعاية، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى استحداث (١,٥) مليون فرصة عمل بدلاً من ٧٥٠,٠٠٠.

واستجابةً لهذه الحالة من انعدام الاستقرار الاقتصادي الكلي، فقد شرع الأردن في تنفيذ برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والمالي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي بموجب اتفاق استعداد ائتماني، بغرض استعادة الاستقرار إلى المالية العامة، واستعادة الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي الكلي[9]. ويُوجد لدى الأردن نظام سعري ثابت لصرف الدينار الأردني (مربوط بالدولار)، وبالتالي فإنّ السياسة النقدية الأردنية لا تُعتبر مستقلةً بذاتها. وعلى هذا الحال، فإنّ سياسة المالية العامة تبقى الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية في الأردن. ويُقرُّ تقييمٌ أجراه البنك الدولي (٢٠١٨) بأنّ العنصر الأهمّ لبرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي هو «التّكيُّف الضّخم للمالية العامة، الذي يصل مجموعه إلى نحو ٥ مليارات دولار أمريكي، أو نحو ١٢ في المئة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي من العام ٢٠١٢ ولغاية العام ٢٠١٨».

لقد كان السّبب وراء مبادرة ضبط أوضاع المالية العامة، في معظمه، راجعاً إلى الزيادات الضريبية المباشرة (الدخل) وغير المباشرة (المبيعات) بغرض زيادة الإيرادات الحكومية، وتقليص الدّين العام (انظر القسم التالي للاطلاع على نقاش مفصل لذلك). وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الحكومة بتأمين خط ائتماني من صندوق النقد الدولي. وقد قيَّم البنك الدولي هذا الوضع (في العام ٢٠١٨) قائلاً بأنّه على الرغم من التباطؤ الكبير في معدل ارتفاع الدّين، بفضل سنوات عديدة من جهود ضبط أوضاع المالية العامة، إلا أن مستويات استدامة الدّين ستتطلب تدابير مالية إضافية كبيرة أيضاً: «لقد وضع راسمو السياسات أنفسهم أمام تحدّ طموح: استهداف ناتج محلي إجمالي مرتفع ومحتمل في سياق بيئة خارجية متفاقمة وضبط أوضاع المالية العامة». وفي إطار هذا السياق، قدمت الحكومة مشروع قانون لضريبة الدخل إلى البرلمان في مايو / أيار ٢٠١٨، يقترح رفع نسب ضريبة الدخل مع الإعلان أيضاً عن زيادات روتينية في أسعار البنزين. وقد أدى ذلك إلى خروج مظاهرات شعبية في الشوارع، أدت إلى استقالة رئيس الوزراء في يونيو / حزيران (قلعة الكرك ٢٠١٨). وأعقب ذلك إجراء العديد من المراجعات لمقترَح الإصلاح الضريبي لحين اعتماده بصورته النهائية من قبل البرلمان الأردني في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨.

وفي ظل التدابير التّقشُّفيّة، انخفضت النفقات العامة بشكل حادّ بمقدار ١٠ نقاط مئوية تقريباً خلال العقد الماضي (عمّا كان متوسطه ٣٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، إلى ٢٩,٩٪ في العامين ٢٠١٦ – ٢٠١٧) (منتدى الاستراتيجيات الأُردني، ٢٠١٨). وانخفضت الاستثمارات العامة بما متوسطه ٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ إلى ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٥، وإلى ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العامين ٢٠١٦ – ٢٠١٧ (البنك الدولي، ٢٠١٨). وانخفض الإنفاق الاجتماعي إلى ما متوسطه ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٨، مقارنةً مع ما متوسطه ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين ٢٠١٠ – ٢٠١٥، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إلغاء وخفض أشكال رئيسية من دعم أسعار السلع والخدمات. وبلغ متوسط الإنفاق على قطاع التعليم وقطاع الصحة نحو ٣,٣٪ و ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨ (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠١٩). ويتألف نظام التعليم في الأردن من رياض الأطفال، والتعليم المدرسي الأساسي، والتعليم المدرسي الثانوي. ويتم توفير التعليم المدرسي الأساسي (المرحلة الابتدائية والمتوسطة / الإعدادية) والتعليم المدرسي الثانوي مجاناً؛ ويُعَدُّ التعليم إلزامياً لجميع الأطفال لغاية سنّ السادسة عشرة؛ وتشير التقديرات إلى أن ٦٨٪ من جميع الطلبة يذهبون إلى المدارس الحكومية ويلتحقون بجميع مستويات التعليم المدرسي. ومن أصل مجموع الإنفاق على التعليم العام، تُشكّل النفقات على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أقل من ٢٪[10]. وفيما يخص الخدمات الصحية، يَبرزُ الأردن بين البلدان بامتلاكه إحدى أكثر البنى التحتية للرعاية الصحية حداثةً في منطقة الشرق الأوسط. وتلقى الرعاية الصحية دعماً كبيراً عبر مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات بالإضافة إلى الاستثمارات في الأبحاث والتطوير. ويغطي نظام التأمين الصحي الحكومي في الأردن نحو ٨٩٪ من السكان، غالبيتهم من الموظفين الحكوميين، والمواطنين الفقراء جداً. وقد تم مؤخراً تبني تدابير جديدة لضمان توجيه الخدمات المدعومة لصالح الفئات المتدنية الدخل– بما في ذلك التّحقُّق الأكثر منهجيةً لمداخيل مقدمي الطلبات وتأمينهم الصحي، وزيادة استخدام المستشفيات الحكومية

9 دخل الأردن في البداية برنامجاً لتحقيق الاستقرار والتعديل الهيكلي بموجب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في العام ١٩٨٩، وذلك بموجب احتياجات تمويلية مُلحّة وفي ظل ظروف من التقلبات الاقتصادية الكلية الشديدة وتراكم الدين العام المرتفع. واستلزم البرنامج إدخال إصلاحات على صعيد الإنفاق العام، ودعم تحقيق استقرار المالية العامة الكلية (سرنجاي وآخرون. ٢٠١٥).

10 تم الإبلاغ بأنها تبلغ (١,٢)٪ من إجمالي الموازنة العامة على قطاع التعليم في العام ٢٠١١ (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١١).

–. ويتم بحث اتّخاذ تدابير مشابهة لتحسين ما تستهدفه برامج شبكات الأمان الاجتماعي، مع التركيز على الفئات الفقيرة والأكثر هشاشةً (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠١٩).

وبالتالي، وبصورة عامة، فإنّ البرنامج الحالي الرامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة الهيكلة في الأردن يتماشى، إلى حد كبير، مع وصف السياسة الاقتصادية الكلية العامة المذكورة أعلاه. ويضع البرنامج مُستَهدَفات طموحة لتقليص العجز في الموازنة العامة خلال إطار زمني قصير نسبياً. وهو يتوقّع حدوث التأثيرات السّلبية المحتملة لأوضاع ضبط المالية العامة (بمعنى، ارتفاع معدل البطالة أكثر فأكثر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المستهلكين بسبب الزيادة في النسب الضريبية، وإلغاء الدعم لأسعار الطاقة؛ مما يزيد من مخاطر السقوط في براثن الفقر والاضطرابات الاجتماعية). ويُوحي الإطار العام بأنّ المُشكلات سوف تُحَلّ عبر الوقت كلما تمّت استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتم تحفيز النمو. وستعمل إعادة الهيكلة الاقتصادية، في جانب العرض، الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، على استكمال جهود تحقيق الاستقرار لاستعادة النمو؛ وعلى وجه التحديد، تحقيق المرونة في سوق العمل، وتيسير إمكانية حصول الشركات بصورة أكيدة على القروض. وسوف يُسهّل ذلك إحداث خفضٍ معدل البطالة في نهاية المطاف.

وبالنظر إلى أنّ برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يعتمد على بذل جهود شاملة لضبط أوضاع المالية العامة، فإنّ نواتجه تعتبر بالغة الأهمية على المدى القصير، من حيث النمو وإعادة التوزيع. وتُوجَد دراستان حديثتان تبحثان في الأثر التوزيعي للضرائب والنفقات الاجتماعية في الأردن في فترة ما قبل الإصلاح. فالدراسة التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تبحثُ في فعّالية النفقات المالية في الأردن خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣ من خلال مقياسين: قدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي، إلى جانب أثرها في إعادة توزيع الدخل على الفقر والمساواة (سَرنجاي وآخرون، ٢٠١٥). فعلى صعيد المقياس الأول، تجد الدراسة أنّ للنفقات العامة أثرٌ مضاعفٌ مرتفعٌ (مُضاعِف قدره (٢,٥) للنفقات الجارية؛ ومُضاعِف أقصى قدره (٥,٨) لنفقات الاستثمارات الرأسمالية المُتحققة في غضون فترة مدتها ٣ سنوات). وضمن النفقات الجارية، تُوجد أثارٌ مُضاعِفة إيجابية لدعم أسعار السّلع والخدمات، والمنافعِ الاجتماعية، وتعويض الموظفين الحكوميين.

وعلى صعيد المقياس الثاني حول إعادة توزيع الدخل، تؤكد الدراسة التَوقُّع بأنّ العبء النّهائي (انعكاسها، أثرها، أو وقْعها) للضرائب المباشرة تراجعي «غير تصاعدي» باعتدال (مع وجود أثر سلبي صغير على عدم المساواة في الدخل)، وبأنّ الضرائب غير المباشرة غير تصاعدية "regressive"، بينما تعد التّحويلات تصاعديةً بشكل مرتفع (تُحسّن المساواة في الدخل). ومن المحتمل بالتالي أن يؤدي برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بصورة عامة، إلى كبح النمو بصورة أكبر على المدى القصير، بالإضافة إلى ما له من أثر سلبي غير متكافئ تناسبياً على الفئات الأكثر هشاشةً (استضعافاً وتعرُّضاً للمخاطر).

وتَستَخدِمُ دراسةٌ أجراها البنك الدولي بيانات أسرية للعامين ٢٠١٠ – ٢٠١١ لاستكشاف أثر الضرائب والتّحويلات الاجتماعية (بما في ذلك استخدام الأسر الخدمات التعليمية والصحية) على الفقر وعدم المساواة في الدخل بين الأسر (علام وآخرون، ٢٠١٧). وعلى نحو مماثل لدراسة الإسكوا، فقد خَلُصَت هذه الدراسة أيضاً إلى أنّ نظام المالية العامة في الأردن تصاعديٌّ في الغالب، على أساس أنه يُخفّض عدد الفقراء ومستوى عدم المساواة في البلاد. وبشكل أكثر تحديداً، فقد وجدت الدراسة أن الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصي)، وبرامج التّحويلات النقدية المباشرة، والمنافع التعليمية العينية تُعَدُّ تصاعديةً جداً. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أنّ الضرائب غير المباشرة تراجعية بطبيعتها (أي: غير تصاعدية)، حيث أنها تَزيد ظاهرياً من وضع عدم المساواة في الدخل. وتستنتج الدراسة أن بإمكان الطبقتين الفقيرة والمتوسطة الاستفادة من التغييرات في نظام الضريبة العامة على المبيعات، كونهما تقومان حالياً بإنفاق حصة أكبر من مداخيلها على الضرائب غير المباشرة مما تنفقه الأسر الثرية.

ومع إدراك هذه المضامين التوزيعية للسياسة المالية، يلقى برنامج ضبط أوضاع المالية العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي دعماً بوساطة خطة النمو الاقتصادي الأردني الجديدة، ومدتها خمس سنوات، بالإضافة إلى عدد من تدابير شبكات الأمان الاجتماعي والتي يُدَّعى بأنها قادرة على مواجهة أي أثر سلبي، وتحقيق نتائج إيجابية ككل. وتستهدف خطة النمو مضاعفة النمو الاقتصادي على مدار الأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ وتقليص عبء الدين، وذلك من خلال إصلاحات هيكلية تهدف إلى «تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الصادرات، واستحداث فرص العمل، ورفع مستوى المداخيل بشكل مستدام» (البنك الدولي، ٢٠١٨).

وتلقى الإصلاحات الهيكلية الدعم من خلال صندوق تمويلي من قبل البنك الدولي، تحت عنوان «قرض السياسات التنموية للنمو المنصف واستحداث الوظائف (فرص العمل)»، والذي يقر بالنمو «المنصف» صراحةً، و«باستحداث الوظائف» كمحور للتركيز في إطار جهود إعادة الهيكلة[11]. ويتضمن قرضُ السياسات التنموية جزءاً ميسراً لدعم «تبسيط بيئة الأعمال وتطوير الصادرات، وتطوير البنية التحتية الائتمانية، وإدخال المرونة في سوق العمل، وتخفيض الدعم المتقاطع لأسعار الكهرباء، وتطوير وتوسيع نظام المساعدات الاجتماعية» (البنك الدولي، ٢٠١٨). وكما هو الحال في أي أماكن أخرى، وكذلك في الأردن، يُزْعَمُ بأن توفير المرونة في سوق العمل ستكون فعالةً على وجه التحديد في زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة. وستتم مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصيل أدناه ضمن تقييم النوع الاجتماعي للتغييرات في سياسة المالية العامة.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تترافق التّحويلات الاجتماعية الموجّهة مع الإصلاحات الضريبية، لكيلا تواجه الشرائح السكانية الهشّة أي زيادة في عبئها الضريبي (يُناقَشُ هذا الموضوع بشكل أكبر في القسم الرابع من هذا التقرير). كما سيتضمن البرنامج حداً أدنى من الإنفاق الاجتماعي الذي يستهدف المرض، والإعاقة، والشيخوخة، والعائلات، والأطفال، والسكن، والأبحاث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية. كما يشمل البرنامج التّوسّع في برنامج التحويلات النقدية المقدمة من قبل صندوق المعونة الوطنية، بالإضافة إلى زيادة التغطية في التأمين الصحي المدني (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩). ولم يتم الإقرار بأثر إعادة التوزيع من منظور النوع الاجتماعي المُحتمل بطريقة صريحة. رغم ذلك، تقرُّ جميع وثائق السياسات تقريباً، المتعلقة بإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية والمالية العامةُ في الأردن، بزيادة معدل تشغيل النساء كهدف رئيسي على مستوى السياسات. ويستعرض القسم الفرعي التالي تقييماً لكيفية معالجة المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مبادرات السياسات هذه.

٣-ج: تقييم المبادرات على مستوى السياسات بشأن تشغيل النساء

يُعتبر تحسينُ معدل تشغيل النساء هدفاً سياساتيّاً مُعترفاً به على نطاق واسع من أهداف الإصلاحات التي قامت بها الحكومة وشركاؤها الدوليون، في الآونة الأخيرة، في السياسات الاقتصادية الكلية. ورسَّخ مؤتمرُ لندن – الذي عُقد في فبراير / شباط ٢٠١٩، بهدف تعزيز الحوار بين الحكومة الأردنية والمُقرضين الدوليين الفعليّين (يُحكم الأمر الواقع) والمحتملين، بشأن الالتزامات الخاصة بالسياسات الاقتصادية، رسَّخ هدفَ «زيادة الفرص وإطلاق الطاقات والقدرات الكامنة لدى النساء والشباب» كأحد المُنجزات الرئيسة الخمسة للمؤتمر لهدفه الأهم، وهو: تعزيز النمو (المذكرة المفاهيمية لمؤتمر لندن، ٢٠١٩).

وتَعْتَبِرُ أحدثُ مراجعة أجراها صندوق النقد الدولي للبرنامج الاقتصادي الأردني هدفَ استحداث الوظائف، ولا سيّما للنساء والشباب، أهمَّ غاية سياساتية مُستَهدفة، وتُصنّفه بنفس القدر من الأهمية التي تُوليها لهدف تخفيض الدَّين العام (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩):

«الآن، ومع اكتمال المراجعة الثانية، يجب على الأردن أن يُوجّه جميع جهوده نحو تنفيذ الإصلاحات التي تم إقرارها مؤخراً، ونحو تعزيز السياسات التي تساعد في خفض الدين العام، واستحداث الوظائف (فرص العمل)، وعلى وجه الخصوص للشباب والنساء، وتحقيق النمو الشمولي».

ويُتصوَّرُ بأنّ الإصلاحات المُصمّمة خصيصاً لدعم مشاركة الإناث في القوى العاملة تندرجُ ضمن أربع فئات، هي[12]:

- نظام العمل المرن، الذي تم إقراره مؤخراً بشأن المرونة في ساعات العمل.
- تيسير الحصول على خدمات رعاية الأطفال.
- توفير نظام نقل عام كفؤ ومنخفض التكلفة.
- إتاحة الخيارات لتخفيض تكاليف استحداث وظائف للنساء في القطاع الرسمي.

١١ مُنحَ القرض الأول للسياسات التنموية في العام ٢٠١٨ وبقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي؛ وتمت الموافقة على القرض الثاني ابتداءً من حزيران ٢٠١٩، بقيمة (١,٤٥) مليار دولار أمريكي (انظر: http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/06/us-1-45-billion-to-promote-inclusive-growth-and-job-creation-in-jordan).

١٢ انظر صفحة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي حول الأردن: https://www.imf.org/en/Countries/JOR/FAQ#Q5.

كما يُشدّد برنامج البنك الدولي لإعادة الهيكلة على تشغيل المرأة كأحد الأهداف الرئيسية المرتبطة بالسياسات. ويُمثّل نظامُ تشجيع وتنظيم العمل المرن (المرونة في العمل)، وتيسير الاستفادة من مراكز رعاية الأطفال استراتيجيتين تحظيان بالأولوية في هذا المقام أيضاً. وفضلاً عن ذلك، يُثني برنامج البنك الدولي على الإصلاحات القانونية التي تقوم بها الحكومة على صعيد القضاء على الإشارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قوانين وأنظمة (لوائح) العمل؛ بالإضافة إلى تبنّي مدونات قواعد السلوك التي تُجابه التّحرّش في نظام النقل العام، ومكان العمل.

وبناءً على مراجعة أُجريت مؤخراً للاستراتيجية الوطنية للتشغيل في الأردن، تتضمَّن إحدى توصيات منظمة العمل الدولية الثلاث الرئيسة: «إطلاق الطاقات والقدرات الكامنة للنساء في سوق العمل». ومرةً أخرى نقول بأنّ تنفيذ الاستراتيجية الرئيسة يتمّ من خلال إدخال المزيد من ترتيبات العمل المرن. وهنالك أيضاً تدبير سياساتي مقترح من قبل منظمة العمل الدولية، ويتمثّل في تعزيز إنفاذ قواعد الاستفادة من منافع الأمومة.

وتماشياً مع ذلك، وبينما تقوم الحكومة الأردنية بطرح استعراض شامل لجهودها في إصلاح السياسات، في خطاب النوايا الذي قدّمته إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٨ أبريل / نيسان ٢٠١٩، تُعَدُّ الإصلاحات في مجال التّشجيع على تشغيل النساء من المجالات الرئيسة التي تُغطّيها الإصلاحات. وتُشكّل الإصلاحاتُ القانونية بخصوص العمل المرن، وتحسينُ إمكانية الحصول على خدمات رعاية الأطفال وإجازة الرعاية، وإلغاءُ المواد القانونية التمييزية ضد أحد الجنسين دون الآخر في قانون العمل، الجهودَ الإصلاحية التي تُقدّم الحكومة تقاريرها على أساسها. ويُقدّم هذا القسم الفرعي استعراضاً لمختلف الاستراتيجيات المرتبطة بالسياسات هذه بغرض تحسين معدلات تشغيل المرأة من منظور المساواة بين الجنسين.

وكما ورد ذكره أعلاه، تُشكّل المُرونة في سوق العمل إحدى الركائز الهامّة لصندوق تمويل إعادة الهيكلة (قرض السياسات التنموية) الذي يمنحه البنك الدولي. ويُوحي هذا القرض بأنّ تلك المُرونة سوف تُساعد في دعم مشاركة النساء في القوى العاملة عبر خيارات العمل غير المتفرّغ، وفرص العمل المؤقتة من خلال الفئات التالية (البنك الدولي، ٢٠١٨):

١. العمل غير المتفرّغ (الدوام الجزئي): إذا سمح نوع العمل بذلك، يستطيع الموظف لعدد أقل من الساعات.
٢. ساعات العمل المرن: العمل ضمن ساعات عمل تُحدَّد بمرونة يومياً طالما أنّ عدد ساعات العمل لن يقلّ عن الحد الأدنى لعدد ساعات العمل اليومية.
٣. أسابيع العمل المُكثّف: توزيع ساعات العمل في أيام العمل بطريقة لا تتجاوز ١٠ ساعات يومياً.
٤. المرونة في مدة العمل السنوي: العمل في عدد متفق عليه من الأشهر سنوياً بما لا يتجاوز أحكام القانون.
٥. العمل عن بُعد "Telecommuting".

يتطلّب التّركيز على المرونة في سوق العمل، باعتباره الاستراتيجية الرئيسة لتحسين معدّل تشغيل المرأة، تقييماً متأنّياً من منظور المساواة بين الجنسين. فأولاً وقبل كلّ شيء، تختلف خيارات المرونة في العمل (العمل المرن) ١، ٤، و ٥ عن الخيارين ٢، و ٣. حيث من المحتمل أن تُستَوعَبَ أنواع العمل المرن، المُدرجة في المجموعة الأولى (بمعنى، الدوام الجزئي والعمل من المنزل)، في أنواع محدَّدة من الوظائف، مع حرية محدودة في التّرقية، وبالتالي مع ما يرافق ذلك من انخفاض الأجر. ونتيجة لذلك، وبينما قد تُساعد هذه الخيارات في تيسير حدوث زيادة نسبيّة في تشغيل المرأة، سيتم تضييق الفجوة في التّشغيل بين الجنسين على حساب المزيد من توسيع الفصل في الوظائف بين الجنسين (الفصل الأفقي والرأسي)، والفجوة في الأجور بين الجنسين.

وثانياً، فإنّ ما يكمنُ خلف الرّبط المفترض بين المرونة في الوظائف وتشغيل النساء هو أنّ النساء تتحمل قدراً غير متكافئ تناسبيّاً من عبء الرعاية غير المدفوع الأجر. ويُفترض بالتالي بأنّ النساء سوف تكون قادرةً على التوفيق بين العمل بأجر ومن دون أجر، من خلال أشكال من التشغيل تتّصف بالمرونة. ويبقى هذا النّهج قاصراً في مواجهة الفجوة بين الجنسين في العمل، والذي يُعَدُّ مصدراً أساسياً للفجوات الاقتصادية بين الجنسين.

وينبغي أن تُركّز أيُّ جهود لتحقيق المرونة في الوظائف لا على النساء فحسب، بل على الرجال أيضاً، وبما يعمل في آنٍ معاً على تحسين مستوى تقبُّل واستيعاب النساء العملَ المدفوع الأجر، بالإضافة إلى تقبُّل واستيعاب الرجال العمل من دون أجر. وهذا يساعد في وضع تعريف جديد للمرونة في العمل بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين: الوظائف (فرص العمل) التي تكون مرنةً بشكل مؤقت (غير دائم) على مدى الحياة لتحسين التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية للنساء والرجال. وهذا يعني التّحلي بالمرونة في ظروف العمل، بصورة مؤقتّة، لتلبية احتياجات الموظفين في أوقات ازدياد مسؤولية الرعاية، مثل ولادة الأطفال، أو إصابة أحد أفراد العائلة بالمرض. ونتيجةً لذلك، يجب أن يكون الهدفُ الأسمى لجهود المرونة هو المحافظة على فرص العمل المُتفرّغ (وما يرتبط بذلك من الحقّ في الأجر والضمان الاجتماعي)، مع ضمان توازن أفضل بين الحياة العملية والحياة العائلية من خلال تحكُّم الموظفين بكيفية تخصيص ساعات / أيام العمل، والقدرة بشكل جزئي على العمل من المنزل، فضلاً عن التّمتّع بالحقوق القانونية بشأن إجازة الرعاية[١٣].

وفي الواقع، فإنّ نظام العمل المرن، الذي أقره مجلس الوزراء في وقت مبكر من العام ٢٠١٩، يفرض فقط طريقة التعامل مع تدابير العمل المرن، المُعزّزة لعدم المساواة بين الجنسين في العمل غير المتفرّغ (رقم ١، و ٤ أعلاه) والعمل من المنزل (رقم ٥ أعلاه). ويعيد القانون الجديد تعريف الحد الأدنى من الأجور على أساس أجر ساعة العمل، وليس على أساس الأجر الشهري. وتخطّط المرحلة التالية إلى مواصلة تنقيح إطار العمل غير المتفرّغ لتقليص التكاليف المتعلقة بالترخيص، وتيسير تسجيل أنشطة العمل من المنزل، من أجل تشجيع المرونة في سوق العمل، وبالتالي توسيع فرص العمل للدّاخلين الجدد إلى سوق العمل (بما في ذلك الشباب والنساء)». (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ٢٠١٩)[١٤].

ويُعتَبرُ تيسيرُ إمكانية الحصول على خدمات رعاية الأطفال المُكوّنَ الثاني لتحسين ظروف تشغيل النساء. وفي الواقع، وكما سبقت مناقشته في القسم الثاني من هذا التقرير، فإنّ الافتقارَ إلى خدمات رعاية الأطفال يُشكّل عائقاً هاماً أمام جانب العرض من عمل النساء. ومن الواضح أنّ مثل هذا التّوسع في الخدمات يقتضي تمويلاً حكومياً. غير أن الاستراتيجية الحالية تقتصر على إنشاء مراكز لرعاية الأطفال في أماكن العمل[١٥]، دون وضع أولوية للقطاع كمجال للاستثمارات العامة. ويُشدّد برنامج البنك الدولي لتمويل السياسات التنموية على الحاجة إلى مواصلة الاستثمارات العامة حتى في سياق جهود ضبط أوضاع المالية العامة، إلا أنّ التّركيز ينصبُّ على «المجالات التقليدية في الاستثمارات العامة» (البنك الدولي، ٢٠١٨):

«(قرض السياسات التنموية سوف) يدعم الجهود الحكومية لضبط أوضاع المالية العامة عن طريق التركيز على الكفاءة في الاستثمارات العامة، وضمان توفير العدد الأقصى من الفرص لاستثمارات القطاع الخاص في المجالات التقليدية للاستثمارات العامة، وذلك من خلال تبنّي نهج تعظيم التّمويل لأغراض التنمية، وتحديث النّهج في إدارة الدَّين والمطلوبات الطارئة. ... ومع انتظار تحقيق قدر كبير من ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، من المحتمل أن يكون الحيّز المالي للاستثمارات العامة محدوداً. ومع ذلك، يحتاج الأردن إلى أحجام كبيرة من الاستثمار لتحفيز النمو وتحسين كفاءة الاقتصاد. ومن الضروري للأردن السَّعي وراء تحقيق مكاسب الكفاءة في الاستثمارات العامة، وتحقيق زيادة ملموسة في اعتماده على القطاع الخاص، من خلال تفعيل إطار الحوكمة المعتمد حديثاً لإدارة الاستثمارات العامة – الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت ذاته، يجب على الأردن إحراز تقدم في إدارة المطلوبات الطارئة، الناشئة كجزء من نهج مُحدَّث لإدارة الاستثمارات العامة والدَّين العام».

وكما تم شرحه فيما سبق، فإن من الأهمية بمكان ألّا تُركّز الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الاستثمارات العامة حصريّاً على « المجالات التقليدية للاستثمارات العامة «، مثل البنية التحتية المادّيّة، بل أيضاً على الاستثمار في التّوسّع في خدمات الرعاية الاجتماعية، وبالأخص في مجال رعاية الأطفال. ويقتضي النّهجُ الذي يُفرّق ويُمايزُ بين الجنسين تجاه الاستثمارات العامة والإنفاق العام تدبير المزيد من المخصّصات

١٣ انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٨) للمزيد من النقاش حول العمل المرن – خيارات إجازات الرعاية المرنة للموظفين من الذكور والإناث.

١٤ مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ملحقة بكتاب النوايا إلى صندوق النقد الدولي، المُوقّع من قبل وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، بتاريخ ١٨ أبريل / نيسان ٢٠١٩.

١٥ billion-to--us145/04/06/2019/http://www.worldbank.org/en/news/press-release .promote-inclusive-growth-and-job-creation-in-jordan

القطاعية المتوازنة في الموازنة الوطنية (العامة). ويدعو ذلك إلى اتباع نهج مراعٍ للنوع الاجتماعي عند إعداد الموازنات العامة على المستوى الاقتصادي الكلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دائرة الموازنة العامة حاولت اعتماد موازنة مراعية للنوع الاجتماعي في العقد الماضي، من خلال الطلب من مؤسسات القطاع العام تقديم مُلحق منفصل للإنفاق على النساء والشباب. ولسوء الحظ أنّ تلك الجهود قد تمّت بطريقة غير فعّالة من خلال ضرب بنود الإنفاق المتنوعة بحصة الإناث من السكان (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠١٩).

ويعتبر الأردنُّ، في الوقت ذاته، البلدَ الأوّلَ الذي وُضعت في برنامج القرض الذي منحه له صندوق النقد الدولي شروطٌ صريحةٌ مراعية للنوع الاجتماعي، تقتضي زيادة الدعم للحضانات من أجل زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. ومع ذلك، وبينما تضمّن قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٧ زيادةً في دعم الحضانات، إلا أنّ تلك الزيادة كانت ضئيلة، ولن تُحقّق النتائج المتوقّعة منها، خصوصاً عندما تمّ تحليلها في سياق باقي التخفيضات في البرنامج، من حيث دعم أسعار السلع والخدمات وفواتير الأجور، واستهداف الحماية الاجتماعية، والضرائب غير التصاعدية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٨). ونتيجة لذلك، فلا بُدَّ لتلك المشروطية (الاشتراطات) من أن تتعدّى مجرَّد الكلام، مع الترحيب كثيراً بمثل هذا التدبير[١٦].

وكجزء من هذا الزَّخم، فإنّ الحكومة تعكف على إعداد مقترحات / مشاريع قوانين تهدف إلى الإصلاح القانوني بغرض إزالة أي تمييز محتمل بين الأمهات والآباء حيال متطلبات الرعاية النهارية، واستحداث إجازة أبوة. وبخصوص مراكز الرعاية النهارية، فقد ألزمَ قانون العمل السابق الشركات التي يزيد عدد موظفيها من الإناث عن عشرين موظفة بتوفير الرعاية النهارية للأطفال دون سنّ الخامسة، وأقر البرلمان مؤخراً تعديلاً على القانون، بحيث تُطبّق هذه المادة على الموظفين من كلا الجنسين؛ كما تقتضي التعديلات التي أُدخلت مؤخراً على قانون العمل قيام الحكومة باتخاذ تدابير لضمان ذلك بالنسبة للشركات الأصغر حجماً، بحيث يتم توفير خيارات للرعاية النهارية الفعليّة لها داخل المجتمع المحلي، وكذلك التأسيس لإجازة الأبوة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ٢٠١٩)[١٧].

لقد أوجب الإصلاح التشريعي الذي أُجري مؤخراً إلغاء جميع الإشارات إلى النوع الاجتماعي (الجنسين) في تعليمات وزارة العمل، والتي يمكن استخدامها للتمييز ضد النساء. وتقتضي إحدى المبادرات المتعلقة بالسياسات الأخرى المقترحة لتحسين تشغيل المرأة تخفيض تكاليف التشغيل لفئات خاصة، مثل النساء والشباب. ويقترح صندوق النقد الدولي (في عام ٢٠١٩) إمكانية إجراء هذا الدعم للتشغيل من خلال تخفيض الضرائب على الرواتب، وبالتحديد خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي، والتي تبلغ حالياً ٢١,٧٥٪ تقريباً في الأردن. وقد يُشكّل ذلك خياراً سياساتيّاً للسنوات الثلاث إلى الخمس القادمة بالنظر إلى أنّ نظام الضمان الاجتماعي يتمتع بفائض في الوقت الحالي بنسبة (٣,٥٪).

وفيما يتجاوز النفقات العامة والإصلاحات الهيكلية، يقتضي مُكوّن هامٌّ من مبادرة ضبط أوضاع المالية العامة إجراء إصلاحات على صعيد الإيرادات (فرض الضرائب). ويُقدّم القسم التالي وصفاً عاماً للإصلاح الضريبي الذي جرى مؤخراً في الأردن، كما يستكشف أثره المُتعلّق بالنوع الاجتماعي.

١٦ يوجد لدى الأردن أيضاً برنامج للأشغال العامة كجزء من تدابير تنشيط الدخول إلى سوق العمل. ويمكن التوسع في استحداث الوظائف في هذا البرنامج، لكي يشمل وظائف خدمات الرعاية الاجتماعية والتدريب. أنظر أمثلة من دول أخرى مثل مقدونيا واليونان.

١٧ تم إدخال تعديل إضافي أيضاً بموجب قانون العمل للعام ٢٠١٩، الذي صدر مؤخّراً، أثناء استكمال هذا التقرير البحثي.

٤. تقييم الإصلاح الضريبي في الأردن من منظور النوع الاجتماعي

٤-أ. الإطار المفاهيمي: فرض الضرائب والمساواة بين الجنسين

كما جرت مناقشته في القسم السابق من هذا التّقرير، فإنّ النفقات العامة والضرائب المفروضة لأجل الحصول على الإيرادات العامة هما أداتان من أدوات سياسة المالية العامة، ولهما نواتج توزيعية تترتّب على الدخل. وقد قمنا بالفعل بإجراء مناقشة موجزة لجانب الإنفاق أعلاه. وسيُركّز هذا القسم على جانب الضرائب، وسيُجري تقييماً للتأثيرات التوزيعية التي يُحدثها الإصلاح الضريبي الأخير في الأردن على الجنسين، والذي يُعَدُّ أحد المحاور الرئيسة لهذا التّقرير.

يمتلك النظام الضريبي طاقة كامنة لإعادة توزيع الدخل بطريقة تُعزّز المساواة عبر الضرائب التصاعدية؛ بمعنى فرض الضريبة على أصحاب القدرة العالية على الدفع بنسب مرتفعة تزداد باطّراد. وتعتمد تصاعدية الضريبة على جملة من العوامل: فهي بصفة رئيسة، تعتبر الضرائب غير المباشرة (ضريبة الاستهلاك) ضرائب غير تصاعدية بصورة عامة؛ ذلك أنها تُفرَض كنسبة ضريبية موحّدة على المستهلكين كافة، ولا تُفرّق بينهم بحسب قدرتهم على الدفع. وبالنسبة إلى أي مستوى معيّن من النفقات الاستهلاكية الضرورية، ينتهي المطاف بالأفراد من أصحاب المداخيل المنخفضة بدفع حصة أكبر من مداخيلهم كضريبة مبيعات. ويختلف ذلك عن الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل)، والتي يمكن تطبيقها بطريقة تصاعدية. وحتى عند فرض نسبة موحّدة من ضريبة الدخل، فإنّ المبلغ المُطلق للضرائب المدفوعة سيزداد مع ازدياد الدخل. وبصورة عامة، فإنّ معظم نظم ضريبة الدخل تُطبّقُ نسباً ضريبية متزايدة مع ارتفاع الدخل. وبالتالي، من المفضل بشكل عام فرض ضرائب مباشرة كمصدر رئيسي للإيرادات الضريبية عوضاً عن الضرائب غير المباشرة. وقد شكّل ذلك، في الواقع، أحد الانتقادات للمقترحات الأولية للإصلاح الضريبي في الأردن، والتي تضمّنت زيادات في ضرائب المبيعات على المواد الاستهلاكية الأساسية، مثل الأغذية والوقود. وفي الجولة الثانية من الإصلاحات، تم إلغاء مقترحات إضافية حول الضريبة العامة على المبيعات، وركّز القانون الجديد على ضرائب الدخل على الشركات والأفراد.

ويرتكز أيُّ إطارٍ يتناول مفهوم الجنسين لأجل تحليل الضرائب، بادئ ذي بدء، على إجراء تقييم حول ما إذا كان النظام الضريبي تصاعدياً (فرض الضريبة على من لديهم قدرة أكبر على دفع ضريبة بنسب أعلى). ويعودُ السَّبَبُ في ذلك إلى أنّ النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي الاقتصادي، يُعتبران بُعْداً متقاطعاً أساسياً في أوجه عدم المساواة في القدرة على الحصول على الوظائف (فرص العمل)، والمداخيل، والثروة. وهذا يعني احتمال تمثيل النساء بشكل كبير على مستوى المرتبة الأدنى في توزيع الدخل، وبناءً على ذلك، فإن هذا النظام الضريبي التصاعدي (غير التصاعدي) يفيد (يضر) النساء على وجه التحديد.

وفي الوقت ذاته، يوجد عدد من التأثيرات المستقلة والمتعلّقة بالنوع الاجتماعي للسياسة الضريبية، وهذه التأثيرات تبرز عمليا بشكل رئيسي من خلال تقسيم العمل بين الجنسين، بمعنى التّموضع الهيكلي للمرأة داخل الأسرة المعيشية – فهي تتولّى بشكل رئيسي المسؤولية عن العمل من دون أجر، وتموضُع الرجل في سوق العمل – وهو يتولّى بشكل رئيسي المسؤولية عن العمل المدفوع الأجر. ونتيجة لذلك، فإنّ التحليل من منظور النوع الاجتماعي يتطلّب الذهاب بعيداً عن التقييم التقليدي لتصاعدية الضريبة المفروضة على «دخل (الأسرة المعيشية)». ويرتكز الإطار المفاهيمي الموصوف أدناه لتقييم مضامين النوع الاجتماعي للإصلاح الضريبي في الأردن على عمل رائد قام به غراون وفالوديا (٢٠١٠) وستوتسكي وآسجيدتش (١٩٩٧).

ويُفرّق تحليل الضرائب من منظور النوع الاجتماعي بين الانحياز الصريح والضمني (الظّاهر والمَخفي) لأحد الجنسين دون الآخر. إذ يشير الانحياز الصّريح إلى أحد الجنسين دون الآخر، إلى النُّظُم الضريبية التي تعامل الرجال والنساء بطريقة مختلفة، وهي موجودة في الغالب في الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل الشخصي. وعلى سبيل المثال، وجود نظام ضريبي يسمح فقط للمُعيل من الذكور بالحصول على الإعفاء على أساس المُعالين، ولكنه لا يسمح بذلك للمُكلَّفات من النساء. وإلى الحدّ الذي يتمّ فيه حظر التمييز بين الجنسين (وغيره) دستورياً في معظم البلدان، يعتبر هذا التمييز الصريح نادراً نسبياً. ومع ذلك، وكما ستتم مناقشته أدناه في حالة الأردن، وحتى عندما لا يتضمّن قانون الضريبة صراحةً لغةً تمييزية بين الجنسين، إلا أنه عند التطبيق، يُمكن أن يُشكّل التفسير الواسع الانتشار لمفهوم «المُعيل»، من حيث الأسرة الأبوية» مصدراً للتمييز الصّريح.

وتُعتَبرُ الأشكالُ الضمنية للانحياز إلى أحد الجنسين دون الآخر هي الأكثر شيوعاً، حيث يبدو قانون الضريبة وتنفيذه محايدَين، ولكن بالنظر إلى الفجوات الهيكلية بين الجنسين في التشغيل، والأجور، وملكية الثروة، فقد تكون لنظام ضريبي معيَّن آثارٌ مختلفة على الرجال والنساء. ومن الأمثلة الشائعة نظم تقديم الإقرارات الضريبية، بشكل منفصل أو مشترك لضريبة الدخل الشخصي. إذ تُوجِبُ متطلبات التقديم المشترك انحيازاً ضمنياً لأحد الجنسين دون الآخر، حيث تُفرَض الضريبة على أصحاب الدخل الثانوي (وهم من النساء بشكل رئيسي)، بنسبة ضريبية هامشية مرتفعة، مقارنةً مع أصحاب الدخل الرئيسي. وذلك يفرض عاملاً مُثبطاً لقرارات النساء المتعلّقة بالمشاركة في سوق العمل ويشجّع الأسر ذات المعيل الواحد (الذكر) على حساب الأسر الثنائية الدخل من الزوجين. وبالمثل، فإنّ الضرائب النوعية "schedular taxation"، بمعنى تمييز ضريبة الدخل الشخصي بحسب مصدر الدخل (فرض نسب ضريبية مختلفة على الأجر، مقارنةً بالعمل للحساب الخاص، ومقارنةً مع الدخل من الإيجار / الفوائد) يُمكن أن تستلزم حدوث تأثيرات في النوع الاجتماعي، بالنظر إلى أنّ النساء والرجال لديهم أنماطٌ مختلفة من التشغيل والملكية[١٨]. فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى قلة احتمالية حصول المرأة على دخل من الإيجار / الفوائد، من المحتمل أن تزيد (تقلل) الضرائب المرتفعة (المنخفضة) على الدخل من الإيجار / الفوائد من الضريبة المستحقة على الرجال مقارنةً بالنساء.

وثمّة مثالٌ شائع آخر على الانحياز الضمني إلى أحد الجنسين دون الآخر تنطوي على فرض ضرائب غير مباشرة. فالضرائب غير المباشرة، أي ضريبة المبيعات أو الاستهلاك على وجه التحديد، تعتبر بشكل عام ضرائب غير تصاعدية كما هو موضح أعلاه. وبالقَدْر الذي تتركّز فيه النساء في الطرف الأدنى (المرتبة الدنيا) لعملية توزيع الدخل، فمن المحتمل أن ينطوي النظام الضريبي الذي يعتمد على الضرائب غير المباشرة على انحياز ضمني لأحد الجنسين دون الآخر فيما يتعلق بفرض ضرائب بنسب مرتفعة على مداخيل النساء. ومن المحتمل كذلك أن تُشكّل ضرائب المبيعات التي تُفرض على السلع الاستهلاكية الأساسية عبئاً أثقل على كاهل النساء بالنظر إلى أدوارهن التقليدية كمقدمات رعاية رئيسيات في العائلة. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الاختلافات بين الجنسين في مجال سلوك الإنفاق (يوفر العمل التجريبي في أنحاء العالم أدلةً على أن النساء ينفقن، بشكل عام، حصةً أكبر من مداخيلهنّ على رفاهة الأطفال والعائلة، بينما ينفق الرجال بشكل أكبر نسبياً على استهلاك السلع الكمالية)، فمن المحتمل أيضاً أن يكون لضرائب المبيعات على مختلف السلع الاستهلاكية أثر تفاضلي (متمايز أو متغاير) مختلف على الجنسين. واستناداً إلى هذا الواقع، يمكن أن تُشكّل الضرائب غير المباشرة أيضاً أداةً لتحقيق نواتج تحقق المساواة بين الجنسين. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك ما هو مطبق في جنوب أفريقيا؛ إذ تخضع السلع الغذائية الأساسية والبرافين (الكيروسين أو الكاز، مصدر الطاقة الرئيسة للأعمال المنزلية، مثل الطبخ) إلى نسبة الضريبة الصفرية (صفر ضرائب) مقارنةً مع فرض ضرائب مرتفعة على المشروبات الكحولية والتبغ (كاسَيل، ٢٠١٢).

ويُركّز القسم التالي على تحليل للإصلاح الضريبي في الأردن من منظور النوع الاجتماعي (الجنسين)، كان قد أُجري في فترة عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وعلى وجه الخصوص، التعديلات في ضريبة الدخل الشخصي. وسوف نضع التحليل ضمن الإطار المفاهيمي المذكور أعلاه للإجابة عن الأسئلة التالية:

١٨ إن البديل عن «الضرائب النوعية» هو «الضرائب العامة» حيث يتم تطبيق القواعد والنّسب ذاتها بطريقة مستقلة عن مصدر الدخل.

١. هل تتضمن قوانين الضريبة في الأردن أي تمييز صريح بين الجنسين؟

٢. هل يتم تقديم إقرار ضريبة الدخل الشخصي بشكل مشترك أم فردي؟

٣. هل من المحتمل أن تُؤدّي التّغييرات التي جرت مؤخراً على سقوف الإعفاء وعلى إعادة تنظيم الشرائح الضريبية، إلى إحداث أثرٍ تفاضلي من حيث الضرائب المستحقة على النساء مقارنةً مع الرجال؟

٤. كيف يؤثر تخفيض سقوف الإعفاء لضريبة الدخل الشخصي وإعادة تنظيم الشرائح الضريبية على الضريبة المستحقة على مختلف أنواع الأسر من حيث:

أ. الإنصاف الرأسي/العمودي (فرض الضريبة بنسب أعلى على أصحاب المداخيل المرتفعة)؟

ب. الإنصاف الأفقي (فرض الضريبة على الأسر المتماثلة في الدخل ذاته، لكن مع اختلافات في النوع الاجتماعي وتكوين التشغيل بنسب مختلفة)؟

ج. على وجه التحديد، هل تعاني الأسر الثنائية الدخل (من الزوجين)، أو الأسر المعيشية التي تعيلها أُمّ عزباء من مزايا ضريبية سلبية، مقارنةً مع الأسر المعيشية التقليدية التي يعيلها ذكر؟

٥. هل توجد أي تأثيرات خاصة بالنوع الاجتماعي للضرائب غير المباشرة بالنظر إلى أنماط الإنفاق لدى النساء والرجال؟

٦. ما الذي يكشفه إجراء استعراض عام للنظام الضريبي من حيث كفاءة تحسين الإيرادات، والاعتماد النسبي على الضرائب المباشرة، بالمقارنة مع الضرائب غير المباشرة، وتصاعدية الضريبة؟

٤-ب. الإصلاح الضريبي الذي جرى مؤخراً في الأردن

دخل قانون الضريبة الجديد رقم ٣٨، الذي أقره البرلمان الأردني بتاريخ ٢ ديسمبر / كانون الأول، المُعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤، حيّز التنفيذ ابتداءً من ١ يناير / كانون الثاني ٢٠١٩. ويتضمّن القانون الجديد تخفيض سقوف الإعفاءات، وزيادة النسب الضريبية على الدخل الشخصي ودخل الشركات.

حيث تمّت زيادة نسبة ضريبة الدخل على الشركات العاملة في القطاع الصناعي من ١٤٪ إلى ٢٠٪، باستثناء تلك العاملة في قطاعات محددة، مثل صناعة الأدوية والملابس، والتي تخضع لتخفيضات على ضريبة الدخل على الشركات التي تمّ تأسيسها في المناطق التنموية من ٥٪ إلى ١٠٪، باستثناء تلك التي تمارس أنشطة الصناعات التحويلية (ستبقى تخضع لضريبة دخل الشركات بنسبة ٥٪)[١٩]. كما أدخل القانون المُعدل «ضريبة المساهمة الوطنية»، على الدخل الخاضع لجميع الأشخاص الاعتباريين والأفراد بنسب محددة، وذلك اعتماداً على نوع القطاع / نوع النّشاط. ففي حالة الأفراد، يتم فرض نسبة ثابتة قدرها ١٪ فقط على أصحاب المداخيل المرتفعة، التي تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ دينار أردني سنوياً. وفي حالة الشركات، يتم تطبيق هذه الضريبة بشكل موحّد على الجميع بنسب ثابتة مختلفة اعتماداً على القطاع (تتراوح ما بين ١٪ في قطاع التعدين، إلى ٢٪ في قطاع الاتصالات والتأمين؛ ١٪ في معظم القطاعات الأخرى). وبينما ينصبُّ تركيز هذا التقييم على الإصلاح الضريبي المتعلق بضريبة الدخل الشخصي من منظور النوع الاجتماعي، فإننا يجب أن نلاحظ بأن ضريبة المساهمة الوطنية الثابتة على الشركات ربما يكون لها أثر غير تصاعدي (يعزّز أوجه انعدام المساواة) حيث تُفرض على الشركات الصغيرة والمتوسطة نفس النسبة الضريبية التي تُفرَض على الشركات الكبيرة. وبالنظر إلى احتمالية اطّلاع النساء بإدارة شركات صغيرة، فإن ذلك قد يشير أيضاً إلى انتشار أثر ناجم عن منظور النوع الاجتماعي.

ويوضّح الجدول (٤) أدناه التّغييرات في ضريبة الدخل الشخصي. ويتضمّن دخل الفرد جميع أشكال الدخل المتأتي من الرواتب، والإيجار، والخدمات، والأنشطة التجارية، وأي دخل آخر خاضع للضريبة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الضريبة المُطلقة تُفرَض على عدد من أنواع الدخل (الفوائد على الإيداعات البنكية، والجوائز، واليانصيب)[٢٠]. كذلك تتضمن التعديلات على ضريبة الدخل الشخصي خفض سقف الإعفاء السنوي،

١٩ للاستفادة من نسبة الخمسة بالمئة (٥٪) على ضريبة الدخل على الشركات، يجب أن تُسهم الأنشطة التي يتمّ أداؤها في زيادة تصاعدية بنسبة ٣٠٪ من «قيمة» المنتجات المشتراة محلياً (يتم في العادة تأكيد مقدار الزيادة في «القيمة» من قبل وزارة الصناعة والتجارة).

٢٠ تعفى من الضرائب الفوائدُ والدخل الذي يستلمه الأشخاص الطبيعيون من أرباح الحصص والأسهم التي توزعها كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن والشركات المساهمة العامة والخاصة المقيمة في المملكة (بيان خطي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وزارة المالية، يونيو / حزيران ٢٠١٩).

إلى جانب إعادة تنظيم الشرائح الضريبية والنسب الضريبية المُطبّقة. ووفقاً لذلك، فقد تم خفض الإعفاء السنوي لضريبة الدخل الشخصي للأفراد المقيمين والمُعالين من ١٢,٠٠٠ دينار أردني إلى ١٠,٠٠٠ دينار أردني للعام ٢٠١٩، ثم إلى ٩,٠٠٠ دينار أردني للسنوات التالية (المادة ٩ أ – ١ و أ – ٢). ويُعّرف «الشخص المُعال» بأنه « زوج المُكلّف أو أطفاله أو أسلافه أو أقاربه حتى الدرجة الثانية الذين يتولى المُكلّف الإنفاق عليهم» (وزارة المالية الأردنية، ٢٠١٩، الصفحة ٣). وبالتالي، فإنّ الإعفاء الفعلي في العام ٢٠١٩ لصاحب الدّخل الذي لديه مُعالٌ واحد ٢٠,٠٠٠ دينار أردني (١٠,٠٠٠ دينار أردني للأفراد و ١٠,٠٠٠ دينار أردني أخرى للمُعالين) و ١٨,٠٠٠ دينار أردني لجميع السنوات التالية.

كما تم تعديل الإعفاء الإضافي على النّحو التالي، شريطة إبراز أدلة ثبوتية من قبل المُكلّف مقابل نفقات العلاج الطبي والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة. وفي السابق، كان حجم هذا الإعفاء يصل إلى ٤,٠٠٠ دينار أردني للمكلف. ويحدد القانون الجديد إعفاءات مقابل نفقات محددة بعينها للمُكلّف والمعالين ابتداءً من العام ٢٠٢٠ وعلى النحو التالي (المادة ٩ أ – ٣)[٢١]:

- المكلف: ١,٠٠٠ دينار أردني
- زوج المكلف: ١,٠٠٠ دينار أردني
- كل طفل للمكلف: ١,٠٠٠ دينار أردني لكل طفل، وبحد أقصى ٣,٠٠٠ دينار أردني.

ويستطيع الأزواج الاختيار ما بين تقديم إقراراتهم بشكل منفصل أو مشترك، وينصُّ القانون صراحةً على عدم جواز التقديم المشترك إلا بموافقة الأزواج. ويعتبر تعريف مصطلح المُكلّف بموجب كلا القانونين: القديم والجديد، حيادياً بين الجنسين. ولكن، قبل التعديل، كان التطبيق تمييزياً حيث كان بالإمكان حرمان المُعيلة من الحصول على شهادة معيل (أو «شهادة عائل») من دائرة قاضي القضاة للمحاكم الشرعية. وبموجب التطبيق قبل إجراء الإصلاح، كانت المرأة تحصل على شهادة المعيل على أساس إثبات أنها المُعيل الوحيد في الأسرة، بمعنى أن يكون زوجها أو طليقها (إذا كانت مطلقة) أو والدها / أخوها عاطلون عن العمل، وليس لديهم أي مصدر دخل على الإطلاق، أو تكون أرملة مع عدم وجود معيل في العائلة. وبالرغم من اللغة الحيادية بين الجنسين في القانون القديم، فقد تم تطبيق هذا الشرط من قبل السلطات الضريبية على النساء (بعكس الرجال) وعلى أساس قانون الأحوال الشخصية، والذي يفترض آخر أن المعيل الرئيسي ذكرٌ، حتى لو كان هنالك نساء عاملات في الأسرة المعيشية[٢٢].

ومع التعديل الأخير، فقد أصبح هنالك الآن إقرار صريح بوجود «المُكلّفة المُعيلة»، وبحقّها في الحصول على الإعفاءات بموجب الفقرة الجديدة (هـ) من المادة ٩. وبموجب القانون الجديد، وفي حالة الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، يعود القرار إلى الزوجين من حيث حصول أحدهما على إعفاء المعيل أو إعفاء المُعيلة، أو تقاسم الزوجين الإعفاء معاً. ويتم تقاسم الإعفاء بالاعتماد على النسبة المئوية للإعالة (شريطة تقديم إيصالات / وثائق مُعزّزة)؛ وخلاف ذلك، يتمّ تقاسم الإعفاء بالتّساوي بين المُعيلين. وفي الحالة الأولى، تظلُّ شهادة المعيل مطلوبةً، ولا يزال قانون الأحوال الشخصية يحصرُ الثّغرة المتعلقة بتعريف وضع المعيل في الرجال .

وتتعلق إحدى الجوانب الأخرى الإشكالية في القانون في النص على الحد الأقصى لمجموع الإعفاءات الذي يستطيع «الزوجان» مجتمعين الاستفادة منه عند التقديم، سواءً أكان ذلك بشكل مشترك أم منفصل (المادة ٩ ب – ١). فبموجب قانون ٢٠١٤، تم تحديد هذا السقف عند ٢٨,٠٠٠ دينار أردني، وتم خفضه أكثر إلى ٢٣,٠٠٠ دينار أردني بموجب القانون المُعدّل في العام ٢٠١٨ (وزارة المالية الأردنية ٢٠١٩، الصفحة ١٢). غير أنّه لا يوجد سقف أعلى للأسر المعيشية التي تضمّ عدة مكلفين غير الزوجين. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لأي أسرة معيشية تضم مُكلّفين يتألّفون من زوج عامل وزوجة معالة، بالإضافة إلى صاحب أجر ثانوي مثل الابن / الابنة أو أي فرد آخر في العائلة يعيش في نفس الأسرة المعيشية، فلا يوجد سقف مفروض على إعفاءاتهم الجماعية المشتركة. ومع ذلك، إذا كان الزوجان يعملان ويقدمان الإقرار كلٌّ على انفراد، فإنّ بإمكانهم المطالبة بإعفاءات تصل في حدها الأقصى إلى ٢٣,٠٠٠ دينار أردني[٢٤]. وقد كانت هنالك انتقادات مفادها أنّ هذا التدبير يُشكّل تمييزاً ضد الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، مع ضرورة إلغاء السقف للإعفاءات المجتمعة للأزواج.

٢١ للاستفادة من نسبة الخمسة بالمئة (٥٪) على ضريبة الدخل على الشركات، يجب أن تُسهم الأنشطة التي يتمّ أداؤها في زيادة تصاعدية بنسبة ٣٠٪ من «قيمة» المنتجات المشتراة محلياً (يتم في العادة تأكيد مقدار الزيادة في «القيمة» من قبل وزارة الصناعة والتجارة).

٢٢ ملاحظات حول مسودة التقرير من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

٢٣ المصدر ذاته.

٢٤ يتمثل تفسير شركة برايس ووترهاوس كوبر للقانون الجديد (http://taxsummaries.pwc.com/ID/Jordan-Individual-Deductions)، والذي يُعَدُّ من المصادر المستخدمة في هذا التقرير لتقييم التغييرات بموجب الإصلاح، فيما يلي: «لا يجوز أن يتجاوز الحد الأقصى لمجموع الإعفاءات التي يستطيع المكلف (أو الأسرة المعيشية للمكلفين) بشكل جماعي ٢٣,٠٠٠ دينار أردني». رغم ذلك، وفي الترجمة الإنجليزية للقانون الجديد على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (https://www.istd.gov.jo/English/Legislations/Laws.aspx)، فإن الحد الأقصى متاح فقط للأزواج بموجب المادة ٩ – ج.

الجدول ٤:
الإصلاح الذي تمّ على ضريبة الدخل الشخصي في العام ٢٠١٨

	القانون السابق	القانون الجديد	
		٢٠١٩	٢٠٢٠ فصاعداً
الإعفاء الشخصي	١٢,٠٠٠ دينار أردني	١٠,٠٠٠ دينار أردني	٩,٠٠٠ دينار أردني
إعفاء المعالين	١٢,٠٠٠ دينار أردني	١٠,٠٠٠ دينار أردني	٩,٠٠٠ دينار أردني
الأزواج	تقديم الإقرار بشكل مشترك أو منفصل. نص صريح بعدم جواز تقديم إقرار مشترك دون الحصول على موافقة الأزواج (المادة ٩ ب–٢)		
تعريف المُكلّف (المُعيل)	تعريف محايد بين الجنسين للمكلف. عند التطبيق، لا تستطيع المرأة الحصول على «شهادة معيل» من قبل مكتب تسجيل الأسرة كمعيلة (والمطلوبة كإثبات من قبل السلطات الضريبية)؛ وبالتالي قد تُحرم من الحصول على إعفاءات المعالين[٢٥].	إقرار صريح «بالمُكلّفة المعيلة» وحقها في الحصول على الإعفاء (المادة ٩ هـ) في حال تعدد وجود أكثر من مكلف معيل، يتم تقسيم إعفاء المعالين حسب نسبة الإعالة (شريطة تقديم فواتير / مستندات معززة)؛ وإلا فإنه يتم تقاسمها بالتساوي بين المعيلين.	
تعريف المُعال	زوج المكلف أو أولاده أو أسلافه أو أقاربه حتى الدرجة الثانية الذين يتولى المكلف الإنفاق عليهم.		
الإعفاءات الإضافية للمصروفات	٤,٠٠٠ دينار أردني لكل مكلف لنفقات العلاج الطبي، والتعليم، والإيجار، وفوائد قروض الإسكان والمرابحة، والخدمات الفنية والهندسية والقانونية.	١,٠٠٠ دينار أردني للفرد، ١,٠٠٠ دينار أردني للزوج، ١,٠٠٠ دينار أردني لكل طفل وبحد أقصى ٣,٠٠٠ دينار أردني لمصروفات العلاج الطبي، والتعليم، والإيجار، وفوائد قروض الإسكان والمرابحة (تم حذف الخدمات الأخرى في القانون الجديد).	
سقف مجموع الإعفاءات للأسر المعيشية المتعددة المُكلفين	يصل مجموع الإعفاءات للأزواج كحد أقصى ٢٨,٠٠٠ دينار أردني	يصل مجموع الإعفاءات للأزواج كحد أقصى ٢٣,٠٠٠ دينار أردني	
الشرائح الضريبية	٧٪ على أول ١٠,٠٠٠ دينار أردني	٥٪ على كل دينار أردني من الخمسة آلاف دينار أردني الأولى ١٠٪ على كل دينار أردني من الخمسة آلاف دينار أردني التالية	
	١٤٪ على العشرة آلاف (١٠,٠٠٠) دينار أردني التالية	١٥٪ على كل دينار أردني من الخمسة آلاف دينار أردني التالية ٢٠٪ على كل دينار أردني من الخمسة آلاف دينار أردني التالية	
	٢٠٪ على المبالغ التي تتجاوز ٢٠,٠٠٠ دينار أردني	٢٥٪ على المبالغ التي تتجاوز ٢٠,٠٠٠ دينار أردني ولغاية ١ مليون دينار أردني ٣٠٪ للمبالغ التي تتجاوز ١ مليون دينار أردني ضريبة مساهمة وطنية جديدة بنسبة ١٪ للمبالغ التي تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ دينار أردني	

المصدر: تم تجميع وإعداد هذه المعلومات من قبل المؤلفين من شركة إيرنست آند يونغ (٢٠١٨)، شركة برايس ووترهاوس كوبر (٢٠١٨)، وزارة المالية الأردنية (٢٠١٩).

٢٥ المصدر ذاته.

لقد تَمثَّلَ الحافز وراء إصلاح ضريبة الدخل في العام ٢٠١٨ في توسيع القاعدة الضريبية بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من المواطنين الأردنيين ظلّوا غير خاضعين لضريبة الدخل. فبالرغم من تخفيض السّقوف الضريبية، وإعادة تنظيم الشرائح الضريبية نحو نسب ضريبية أعلى، إلا أنّ التقديرات من مصادر مختلفة تشيرُ إلى أن غالبية الأردنيين سيبقون خارج نظام ضريبة الدخل الشخصي الصافية. وتشير التقديرات إلى أنّ ٩٠٪ (مؤسسة فريدرش إيبرت شتفتُنغ "FES" ٢٠١٨) إلى ٩٢٪ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩) من جميع الأردنيين سيبقون معفيين من الضرائب المباشرة بموجب القانون الجديد مقارنةً مع إعفاء نحو ٩٥٪ بموجب القانون القديم. ولا تتضمّن هذه التقديرات تفاصيل حسب النوع الاجتماعي، وهي تُشكل إحدى الاستنتاجات التي يرد ذكرها في القسم الفرعي التالي. ورغم ذلك، يعتبر مؤيدو الإصلاح الضريبي بأنه خطوة بالغة الأهمية نحو الأمام لضمان المزيد من الاستدامة والعدالة للنظام الضريبي، كونه يُحوّل عبء التعديل بعيداً عن الاستهلاك (والذي من المحتمل أن يُلحق الضرر بفئات الدخل المتدني)، وتجاه من لديهم قدرة أكبر على الدفع. وبالرغم من هذه الجهود، لا تزال الضرائب في الأردن تعتمد بصورة كبيرة على ضرائب المبيعات، والتي تشكّل على الأقل ثلثي الإيرادات (مؤسسة فريدرش إيبرت شتفتونغ ٢٠١٨، الصفحة ٢٩).

كذلك ينطوي الإصلاح الضريبي على تركيز كبير على زيادة الكفاءة في التحصيل الضريبي من خلال مشاريع لتحسين الالتزام (الامتثال) الضريبي (مثل تشديد العقوبات على عدم الالتزام «عدم الامتثال»). ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح إلى زيادة الإيرادات الضريبية من خلال عائد دائم يبلغ نحو ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية لضريبة الدخل الشخصي (٠,٢٪) والشركات (٠,٥٪) واتخاذ تدابير نحو خفض التهرب الضريبي (٠,١٪) (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩). ويرتكز أحد التدابير الجديدة للالتزام الضريبي، والذي يتضمّن أيضاً عقوبات بالحبس (المادة ٦٦) على عدد مرات جرائم عدم الالتزام، وليس مبلغ التّهرّب الضريبي. وبالنظر إلى أن العقوبة تُفرض بمعزل عن مبلغ التهرب الضريبي، فإنها تأتي في صالح أصحاب الدخل المرتفع، ومن لديهم في العادة المزيد من القدرة على الإدارة المالية لارتكاب التهرب الضريبي.

لقد تم كذلك إجراء تعديلات على الضريبة العامة على المبيعات في العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وقد تضمّنت التعديلات إلغاءً تدريجياً للإعفاءات، وزيادة نسب ضريبة المبيعات على مواد خلاف السلع الغذائية الأساسية ومستلزمات الصحة والتعليم، وذلك بهدف تخفيض الأثر على الفقراء. وقد تم إعفاء الشرائح الأدنى في استهلاك الأسر المعيشية من تطبيق الآلية التلقائية لتعديل تعريفة الكهرباء. وتمت زيادة ضريبة المبيعات من ٠٪ – ٨٪ إلى ١٠٪ – ١٦٪ على العديد من المواد الاستهلاكية بما في ذلك الأغذية والأشربة. فقد تم رفع ضريبة المبيعات على منتجات الألبان المعبأة، والبيض، والفواكه إلى ١٠٪ مقارنةً مع ٠٪ – ٤٪. وبقيت ضريبة المبيعات على سلع غذائية أساسية مثل السكر، والأرز، والطحين، وزيت الطهي، ولحم الغنم، ولحم العجل، والدجاج، والأسماك، والحليب الطازج، والشاي على حالها عند ٠٪ (أيضاً بهدف تشجيع الإنتاج المحلي) (وزارة الزراعة الأمريكية، ٢٠١٨).

٤-ج. إصلاح ضريبة الدخل الشخصي من منظور النوع الاجتماعي

حسب خير علمنا، فإنّ تحليل النوع الاجتماعي الوحيد للإصلاح الضريبي الأخير في الأردن جاء في ملخص سياسات من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني على أساس مشروع قانون الإصلاح الضريبي قبل إقراره من قبل البرلمان في أواخر العام ٢٠١٨. وفيما يلي عرض للتقييمات الرئيسة لملخص السياسات (قلعة الكرك ٢٠١٨، الصفحة ٢):

١. الافتقار إلى تعريف المُعيلة في مشروع القانون؛ حيث لا يشير المشروع إلى كيفية حساب الإعفاءات أو الضرائب على هذه الفئة من المكلفين، ولا توجد أحكام بشأن المرأة المُطلَّقة أو الأرملة التي تُعيل والديها.
٢. لا يتضمن مشروع القانون أي إشارة مباشرة إلى النوع الاجتماعي، باستثناء الإشارة في حالة الإقرار الضريبي، وتم إلغاء النص بشأن الموافقة المشتركة خلافاً لما نصّت عليه القوانين السابقة.
٣. تنفق النساء في العادة أكثر (من الرجال) على السلع الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، حيث تقوم النساء في الغالب بشراء المستلزمات المنزلية، والملابس، ومستحضرات التجميل، والألعاب. وكنتيجة لذلك، تتأثر النساء بصورة أكبر (من تأثُّر الرجال) بالضرائب؛ لأنّهن يدفعن ضريبتي الدخل والمبيعات.
٤. يتعارض مشروع قانون ضريبة الدخل مع خطة التحفيز الاقتصادي، وخصوصاً بالنسبة إلى للنساء، وذلك لأن معظم المشاريع الداعمة للنساء غير معفية ضريبياً، مما يدفع النساء إلى التّخلّي عن البحث عن فرص عمل بسبب قلة الجدوى الاقتصادية (على سبيل المثال، لا تُعفى الحضانات والعاملات في المنازل من الضريبة)».

ويَستخدِم التحليل في هذا القسم بيانات من مسوح الأسرة الأردنية لاستكشاف القضايا أعلاه، والتي أثيرت في ملخص السياسات بمزيد من التفصيل، وضمن الإطار الأكثر شمولية لتوجيه الأسئلة التجريبية الاختبارية حول النوع الاجتماعي والضرائب، والتي تم استعراضها في مُستهلّ هذا القسم. ولإعادة التأكيد، فإنّ الأثر التفاضلي (التّمايزي أو المُتغاير) في إعفاءات ضريبة الدخل والشرائح بحسب التفاضل الرأسي (عبر المُكلَّفين بحسب المستويات المختلفة للدخل) وبحسب التفاضل الأفقي (عبر مختلف أنواع الأسر ذات المستوى نفسه من الدخل)؛ والأثر التفاضلي للتغييرات في ضرائب المبيعات بسبب اختلاف أنماط الإنفاق حسب النوع الاجتماعي.

ويوجد لدينا مصدران رئيسان للبيانات الجزئية التي تخدِم أغراض هذا التحليل، بشأن أثر الإصلاح الضريبي من منظور النوع الاجتماعي، وهما: مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦، ومسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٣ – ٢٠١٤[٢٦]. وتجدر الإشارة، بكل ما في الكلمة من معنى، إلى أن قاعدة البيانات الأكثر ملاءمةً لإجراء أي تحليل للأثر المحتمل لإصلاح ضريبة الدخل من منظور النوع الاجتماعي والمساواة الاجتماعية الاقتصادية، سوف تكون بيانات ضريبية إدارية، رسميّة وفعلية. وبالنظر إلى عدم تمكّن الباحث من الوصول إلى مثل هذه الملفات الإدارية، فقد كانت البيانات المسحية البديل الأفضل الثاني.

فقد قمنا بإجراء تحليل لأثر إصلاح ضريبة الدخل للعام ٢٠١٩ من منظور النوع الاجتماعي، على أساس المداخيل من الأجور والرواتب بسبب القيود الموجودة على بيانات الأسر المعيشية على مستوى الأفراد حول المصادر الأخرى للدخل[٢٧]. ورغم ذلك، يُعَدُّ أخذ الأجور والرواتب كأساس للتحليل أمراً مُبرَّراً بالنظر إلى أن غالبية التشغيل في الأردن (أكثر من ٩٠٪) يتمّ ضمن قطاع التشغيل مقابل أجور ورواتب (تمت مناقشة ذلك في القسم الثاني). ويوجد لدى ٦٠٪ تقريباً من الأسر المعيشية الأردنية كافة واحداً من أصحاب الدخل من الأجور والرواتب على أقل تقدير[٢٨]. وقد قمنا بربط جميع المداخيل، والنفقات المدوّنة في البيانات الجزئية بالتضخم لمستوى العام ٢٠١٨ باستخدام مؤشر (الرقم القياسي) أسعار المستهلك الرسمي[٢٩].

وللحصول على أفكار متبصّرة حول كيفية تأثير تخفيض سقوف الإعفاءات لضريبة الدخل الشخصي، وإعادة تنظيم الشرائح الضريبية، على الضرائب المُستحقة على النساء في مقابل الرجال، فقد بحثنا في تفاصيل التوزيع حسب النوع الاجتماعي لأصحاب الأجور والرواتب، بحسب ما كانت قائمةً قبل الإصلاح مقارنة مع ما أصبحت عليه بعد الإصلاح للسقوف والشرائح. ويستعرض الجدول (٥) هذا التوزيع على أساس صافي الأجور والرواتب نظراً إلى أنّ هذه البيانات هي بيانات الدَّخل الوحيدة المتوافرة في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن. ويتم أخذ هذا التوزيع من حيث الضرائب المستحقة، بشكل مثالي، على أساس الأجور الإجمالية، إلا أن الفرق بين الأجور الإجمالية والصافية يُعَدُّ صغيراً نسبياً، حيث تبلغ الأجور الصافية نحو نسبة ٨٥٪ من الأجور الإجمالية حتى في حالة شرائح الرواتب المرتفعة جداً كما ورد في أحد الدراسات المسحية الانتقائي للغاية التي أُجريت على الرواتب[٣٠]. ومع أخذ الأجور الإجمالية بعين الاعتبار، فإن أثر زيادة الضرائب سيكون مرتفعاً نوعاً ما. ومن المصادر الأخرى للتّقليل من قيمة التقديرات هو احتمالية عدم تبليغ البيانات المسحية كما ينبغي لها أن تُبلّغ عن أصحاب المداخيل المرتفعة. ومن ناحية أخرى، فإنّ تقييم زيادة الضرائب المستحقة على أساس فردي أيضاً ينطوي على الانحياز في التقديرات المفرطة في الاتجاه المعاكس، حيث أن الإعفاءات الضريبية على أساس المُعالين لم يتم أخذها بالحسبان.

وبالنظر إلى أن الهدف الرئيسي لهذا التقرير هو تقييم أي أثر للإصلاح الضريبي قائم على النوع الاجتماعي، إلا أننا مهتمون برؤية ما إذا كانت أم لم تكن التغييرات في الأرقام المطلقة، وكذلك في حصة أصحاب

٢٦ تم الحصول على البيانات الجزئية من مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦، ومسح نفقات ودخل الأسرة للفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٤ من منتدى البحوث الاقتصادية. وقد تم إجراء أحدث جولة لمسح نفقات ودخل الأسرة على مدى العامين ٢٠١٧ –٢٠١٨، إلا أن البيانات الجزئية لم تتوافر بعدُ من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

٢٧ تحتوي البيانات الجزئية من مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٣/٢٠١٤ والتي تم الحصول عليها من منتدى البحوث الاقتصادية على مصادر أخرى للدخل لكنها تتوفر فقط على مستوى الأسر المعيشية مما يجعل التفصيل على أساس النوع الاجتماعي أمراً مستحيلاً.

٢٨ مستقاة من البيانات الجزئية في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦ من قبل المؤلفين.

٢٩ نستخدم مؤشر أسعار المستهلك للعام ٢٠١٦ (١١٥,٤٩ يشير إلى تضخم سلبي من ١١٦,٤٠ في العام ٢٠١٥؛ وسنة الأساس هي ٢٠١٠: مؤشر أسعار المستهلك =١٠٠)، ٢٠١٧ (١١٩,٣٣) و ٢٠١٨ (١٢٤,٦٦)؛ انظر /http://dosweb.dos.gov.jo/economic/price-indices/table-price-indices

٣٠ انظر https://www.averagesalarysurvey.com/jordan.

الأجور والرواتب – والذين تزداد الضريبة المستحقة عليهم كنتيجة للإصلاح الضريبي – مرتفعةً للنساء مقارنةً مع الرجال. ومن المحتمل، بدرجة قليلة، أن يكون لحالات الانحياز المتزامنة من التفريط والإفراط في الإبلاغ عن المداخيل، أي أثر ممنهج على التوزيع بين الجنسين.

وتتمثل إحدى الملاحظات (المشاهدات) المثيرة للدهشة في الجدول (٥) في أنّ الغالبية الساحقة من أصحاب الأجور والرواتب، من الذكور والإناث، كانوا قبل عملية الإصلاح وبعد عملية الإصلاح دون سقف الإعفاءات. فقبل عملية الإصلاح الضريبي، كانت نسبة ٩٦,٣٪ من جميع العاملين (٩٧,٨٪ من النساء و ٩٦٪ من الرجال) دون سقف الإعفاءات البالغ ١٢,٠٠٠ دينار أردني. ومع تخفيض السقف بشكل تصاعدي إلى ٩,٠٠٠ دينار أردني، فإن ٤,١٪ من أصحاب الأجور والرواتب (نحو ٤٢ ألفاً) أصبحوا خاضعين للضريبة، إلا أن غالبية جميع أصحاب الأجور والرواتب (٩٢,٣٪) لا يزالون معفيّين حتى بعد الإصلاح الضريبي[٣١]. وبالنسبة إلى التقسيم بين الجنسين، فإن ٥,٧٩٤ امرأة إضافية (٢,٨٪ من العاملات) أصبحن خاضعات للضريبة، مع بقاء ٩٥٪ دون سقف الإعفاءات. وبالنسبة إلى الرجال، فإنّ ٣٥,٩٠٦ رجل إضافي (٤,٤٪ من العاملين) أصبحوا خاضعين للضريبة، مع بقاء ٩١,٦٪ دون سقف الإعفاءات.

وتُعَدُّ الشريحةُ الضريبية ١٢,٠٠٠ – ١٥,٠٠٠ هي الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في نسبة الضريبة (من ٧٪ إلى ٥٪). وهذا يتضمَّن حصةً صغيرةً فقط من العاملين: ٠,٩٪ من النساء (١,٩٠١) و ١,٤٪ من الرجال (١١,٢٣٥). وبالنسبة إلى بقية فئات الدخل، فقد ارتفعت نسب الضريبة: من عدم وجود ضريبة إلى ٥٪ بالنسبة إلى فئة الدخل الأدنى من العاملين الذين أصبحوا خاضعين للضريبة حديثاً. ومن ٧٪ إلى ١٠٪ بالنسبة إلى ٠,٢٪ من النساء (٤٦٨) و ١,٣٪ من الرجال (١٠,٥٢٤)؛ ومن ٧٪ إلى ١٥٪ بالنسبة إلى ٠,١٪ من النساء (١٧٨) و ٠,٤٪ من الرجال (٣,٤٨٦)؛ ومن ١٤٪ إلى ١٥٪ بالنسبة إلى ٠,٤٪ من النساء (٨٦٤) و ٠,٢٪ من الرجال (١,٢٨٥)؛ وهكذا بالنسبة إلى باقي فئات الدخل، مع تناقص مستمر في أعداد وحصص العاملين.

واستناداً إلى إعادة ترتيب (إعادة تنظيم) الشرائح الضريبية المعروض في الجدول (٥)، فإن الفئة الخاضعة للزيادة الضريبية الكُبرى (أكثر من مضاعفة نسبة ضريبتها من ٧٪ إلى ١٥٪) هي فئة الدخل المتوسط إلى المرتفع، والتي تُحقّق دخلاً سنوياً يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ و ٢٢,٠٠٠ دينار أردني؛ أي ٠,٤٪ من جميع أصحاب الأجور والرواتب. ومرةً أخرى هنا، فإنّ حصة صاحبات المداخيل [«الأجيرات» أو «العاملات بأجر»] (٠,١٪) أقل من حصة أصحاب المداخيل [«الأجيرين» أو «العاملين بأجر» (٠,٤٪). وتشهد حصة صغيرة من جميع العاملين (١,٣٪) ضمن شريحة الدخل الضيّقة التي تبلغ ١٢,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ دينار أردني انخفاضاً في نسبة الضريبة من ٧٪ إلى ٥٪؛ أي ٠,٩٪ من العاملات بأجر مقابل ١,٤٪ من العاملين بأجر. وتمثل فئات الدخل الأعلى من هذه الفئة (بحسب القاعدة المعيارية المستخدمة، ولأغراضنا هنا في هذا التقرير، فإن المقصود هو الدخل الأعلى من ٢٢,٠٠٠ دينار أردني) فقط ١٪ من مجموع الأُجَراء (أصحاب الأجور والرواتب). ورغم ذلك، ونظراً إلى أن البيانات المسحية تشهد قُصوراً في الإبلاغ عن حجم الأُجَراء ذوي المداخيل الأعلى من هذه الفئة، فمن المحتمل أن يكون ذلك قُصوراً في تقدير الأثر الحقيقي لإصلاح ضريبة الدخل على الأُجَراء من ذوي الدخل المرتفع. وإنّ إجراء تحليل مماثل يستند إلى البيانات الإدارية الرسمية عن ضريبة الدخل سوف يوفّر صورةً أكثر دقةً.

وتُظهِرُ هذه الاستنتاجات، فيما يخص تفصيل بيانات النوعِ الاجتماعي (الجنسين)، أنّ الحصص النسبية، وكذلك الرقم المطلق للنساء الخاضعات لزيادة الضريبة المستحقة ونسب الضريبة أقل من تلك الخاصة بالرجال. ويعود ذلك إلى سببين: فالأول يتمثّل في الانخفاض الكبير في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، وبالتالي فإن هنالك عدد أقل بكثير من الأجيرات (العاملات بأجر) مقارنةً مع الأجيرين (العاملين بأجر). كما أن عدد الأجيرين (٨٢١,٥٧٨ عاملاً) أعلى بأربعة أضعاف من عدد الأجيرات (٢٠٨,٠٥٠ عاملة). وثانياً، فإنّ حصةً مرتفعةً من الأجيرات (٩٥٪ من النساء) مقارنةً مع الأجيرين (٩١,٦٪ من الرجال) لا تزال دون سقف الإعفاءات الجديد، والبالغ ٩,٠٠٠ دينار أردني. وبعبارة أخرى، يوجد أثر سلبي محتمل منخفض نسبياً لإصلاح ضريبة الدخل على العاملات بأجر بسبب نوعين من عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل في غير صالح المرأة: يُتاح للنساء عددٌ من الفرص في سوق العمل يقلّ كثير عن عدد الفرص التي تُتاح للرجال، ومَن من النساء تعثَر على فرصة عمل فإنّها تتقاضى أجوراً ورواتب أقل من أُجور ورواتب الرجال.

٣١ هذا التقدير لحصة أصحاب المداخيل (العاملين بأجر) الذين دخلوا فئة الخاضعين للضريبة كنتيجة لإصلاح ضريبة الدخل (٤٪) يُماثل التقديرات التي وضعتها مصادر أخرى تمت الإشارة إليها سابقاً في هذا القسم (الصفحة ٤٣): ٣٪ من قبل صندوق النقد الدولي (من ٩٥٪ من أصحاب الدخول الذين كانوا دون سقف الإعفاءات قبل الإصلاحات إلى ٩٢٪ بعد الإصلاح) و ٥٪ من قبل فريدرش إيبرت شتفتونغ (من ٩٥٪ إلى ٩٠٪).

الجدول ٥:

توزيع الأجراء (العاملين والعاملات) حسب الشرائح الضريبية: قبل العام ٢٠١٩ مقارنة مع بعد العام ٢٠١٩

العاملون والعاملات بأجر (في ٢٠١٨ – ٢٠١٩ دينار أردني)		قبل نسبة ضريبة الدخل الشخصي في ٢٠١٩	بعد نسبة ضريبة الدخل الشخصي في ٢٠١٩	المجموع	المجموع التراكمي	النساء٪	تراكمي نساء	الرجال٪	تراكمي رجال
من	إلى			١,٠٢٩,٦٢٨		٢٠٨,٠٥٠		٨٢١,٥٧٨	
٠	٩,٠٠٠	٪٠	٪٠	٩٥٠,٢٨٢ (٪٩٢,٣)	٩٥٠,٢٨٢ (٪٩٢,٣)	١٩٧,٧٤٦ (٪٩٥,٠)	١٩٧,٧٤٦ (٪٩٥,٠)	٧٥٢,٥٣٦ (٪٩١,٦)	٧٥٢,٥٣٦ (٪٩١,٦)
٩,٠٠١	١٠,٠٠٠	٪٠	٪٥	٢٧,٣٧٥		٤,٦٧١		٢٢,٧٠٤	
١٠,٠٠١	١٢,٠٠٠	٪٠	٪٥	١٤,٣٢٥		١,١٢٣		١٣,٢٠٢	
٩,٠٠١	١٢,٠٠٠	٪٠	٪٥	٤١,٧٠٠ (٪٤,١)	٩٩١,٩٨٢ (٪٩٦,٣)	٥,٧٩٤ (٪٢,٨)	٢٠٣,٥٤٠ (٪٩٧,٨)	٣٥,٩٠٦ (٪٤,٤)	٧٨٨,٤٤٢ (٪٩٦,٠)
١٢,٠٠١	١٥,٠٠٠	٪٧	٪٥	١٣,٢٢٦ (٪١,٣)	١,٠٠٥,٢٠٨ (٪٩٧,٦)	١,٩٠١ (٪٠,٩)	٢٠٥,٤٤١ (٪٩٨,٧)	١١,٣٢٥ (٪١,٤)	٧٩٩,٧٦٧ (٪٩٧,٣)
١٥,٠٠١	٢٠,٠٠٠	٪٧	٪١٠	١٠,٩٩٢ (٪١,١)	١,٠١٦,٢٠٠ (٪٩٨,٧)	٤٦٨ (٪٠,٢)	٢٠٥,٩٠٩ (٪٩٩,٠)	١٠,٥٢٤ (٪١,٣)	٨١٠,٢٩١ (٪٩٨,٦)
٢٠,٠٠١	٢٢,٠٠٠	٪٧	٪١٥	٣,٦٦٤ (٪٠,٤)	١,٠١٩,٨٦٤ (٪٩٩,١)	١٧٨ (٪٠,١)	٢٠٦,٠٨٧ (٪٩٩,١)	٣,٤٨٦ (٪٠,٤)	٨١٣,٧٧٧ (٪٩٩,١)
٢٢,٠٠١	٢٥,٠٠٠	٪١٤	٪١٥	٢,١٤٩ (٪٠,٢)	١,٠٢٢,٠١٣ (٪٩٩,٣)	٨٦٤ (٪٠,٤)	٢٠٦,٩٥١ (٪٩٩,٥)	١,٢٨٥ (٪٠,٢)	٨١٥,٠٦٢ (٪٩٩,٢)
٢٥,٠٠١	٣٠,٠٠٠	٪١٤	٪٢٠	١,٥٩٦ (٪٠,٢)	١,٠٢٣,٦٠٩ (٪٩٩,٤)	١٦٩ (٪٠,١)	٢٠٧,١٢٠ (٪٩٩,٦)	١,٤٢٧ (٪٠,٢)	٨١٦,٤٨٩ (٪٩٩,٤)
٣٠,٠٠١	٣٢,٠٠٠	٪٢٠	٪٢٥	١٧٩ (٪٠,٠)	١,٠٢٣,٧٨٨ (٩٩,٤)	---	٢٠٧,١٢٠ (٪٩٩,٦)	١٧٩ (٪٠,٠)	٨١٦,٦٦٨ (٪٩٩,٤)
٣٢,٠٠١	٢٠٠,٠٠٠	٪٢٠	٪٢٥	٥,٧٢٦ (٪٠,٦)	١,٠٢٩,٥١٤ (٪١٠٠,٠)	٩٣٠ (٪٠,٤)	٢٠٨,٠٥٠ (٪١٠٠,٠)	٤,٧٩٦ (٪٠,٦)	٨٢١,٤٦٤ (٪١٠٠,٠)
٢٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٠	٪٢٥ +١٪ (NCT)	١١٤ (٪٠,٠١)	١,٠٢٩,٦٢٨ (٪١٠٠,٠)	---	٢٠٨,٠٥٠ (٪١٠٠,٠)	١١٤ (٪٠,٠١)	٨٢١,٥٧٨ (٪١٠٠,٠)
١,٠٠٠,٠٠١		٪٢٠	٪٣٠ +١٪ (NCT	---		---		---	

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس البيانات الجزئية في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمواطنين الأردنيين فقط.

وبالانتقال إلى السؤال التالي حول أثر إصلاح ضريبة الدخل على العدالة الرأسية والأفقية عبر الأسر المعيشية من مختلف فئات مداخيل الأسر المعيشية وتكوينها – وسوف نفرّق أولاً بين الأسر المعيشية حسب تكوينها من حيث النوع الاجتماعي (الجنسين)، والحالة الاجتماعية والتشغيل كما هو معروض في الجدول ٦. الملاحظةُ الأولى تَتمثّل في أنّ الشّخصَ المرجعيَّ في أغلبية ساحقة من الأسر المعيشية (٨٦٪) ذكرٌ كبيرٌ راشد (ويُطلق عليها تقليدياً لقب «أسرةٌ معيشية ربُّها ذكر») مقابل ١٤٪ من الأسر المعيشية التي يكون فيها الشخص المرجعي أُنثى («أسرة معيشية ربَّتُها أنثى»)[٣٢]. وتجدر الإشارة إلى أن «الأسرة المعيشية التي تعيلها أنثى» تختلف عمّا يُسمّى «الأسرة المعيشية التي ربَّتها أنثى» من حيث أن المصطلح الأول لا يتضمن المرأة على أساس أنها «الشخص المرجعي الرئيسي» فحسب، بل أيضاً هي امرأة عاملة، وهي المزود الرئيسي للدخل النقدي لعائلتها. ومن ناحية أخرى، يُقصد بمصطلح «الأسرة التي ربَّتُها أنثى» تلك الأسرة التي يكون فيها الشخص المرجعي الرئيسي للأسرة المعيشية[٣٣] هو امرأة، ولكنها قد لا تكون بالضرورة امرأة عاملة وتحقق دخلاً نقدياً.

وبالتوازي مع هذه الملاحظة، فإن نوع الأسرة المعيشية الأكثر شيوعاً في الأردن هو الأسرة التقليدية التي يعيلها ذكر. حيث أن ما يقرب من نصف جميع الأسر المعيشية (٤٦,٤٪) هي أسر تقليدية يعيلها ذكور، بمعنى أسرة معيشية مُكوَّنة من زوجين فيها معيلٌ ذكرٌ وزوجةٌ مُعالةٌ (بمعنى، غير عاملة). ولا تُشكّل الأسرُ المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين سوى ٧,٢٪ من جميع الأسر المعيشية في الأردن، وهو ما يعكس معدل تشغيل الإناث المتدني جداً. وتُشكّل المُعيلات أقليةً صغيرةً (٠,٧٪). ويتضمن التّحقّق المتقاطع للفئتين مع بعضهما بعضاً أن غالبية الأسر المعيشية التي ربّها ذكر لديها ذكر عامل (٤٧,٤٪ مُعيل من أصل ٨٦٪ من الأسر المعيشية التي ربّها ذكر)؛ مقارنةً مع حصة صغيرة للأسر المعيشية التي ربتها أنثى ولديها أُنثى عاملة (٠,٧٪ معيلة من أصل ١٤٪ من الأسر المعيشية التي ربتها أُنثى).

ويندرج ما يقرب من ثلث الأسر (٢٩,٨٪) من الأسر المعيشية ضمن فئة «لا يوجد عاملين لدى الأُسر»، وهي مجموعة غير متجانسة تتألف من المتقاعدين، والأسر الفقيرة التي تعيش على التحويلات، بالإضافة – افتراضياً – إلى حصة صغيرة من الأسر المعيشية التي يتأتى لها دخل غير الدّخل من الأجور والرواتب. وتتضمن فئة «الأُخرى» الأُسر المعيشية التي تضمُّ على الأقل فرداً واحداً عاملاً لكنه ليس ربَّ الأسرة (أطفال في الغالب). إنّ من بين الملاحظات المثيرة للدهشة في الجدول (٥) أن الوسط الحسابي (أو الوسيط الحسابي) للدخل السنوي للأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين يبلغُ نحو الضّعف مقارنةً مع الأسر المعيشية ذات المعيل الواحد أو المُعيلة الواحدة. ويمكن تفسير ذلك كأحد نواتج لاثنين من العوامل على صعيد العمل: فأولاً، يعمل وجود زوجين عاملين على مضاعفة دخل الأسرة. وثانياً، نظراً إلى أنّ معظم النساء العاملات حاصلات على مستويات تعليمية عالية، ومع افتراض اقترانها بزواج متجانس ولائق (بمعنى، يميل الأشخاص إلى الزواج ممَّن حصلوا على نفس المستوى التعليمي)، تكون الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين في العادة أسراً يتمتع فيها الزوجين بمستوى تعليمي عالٍ، وبالتالي بمستويات أجور ورواتب أعلى.

٣٢ يعتبر مفهوم «رب الأسرة المعيشية»، المُستخدم في مسوح الأسرة، مثيراً للجدل؛ حيث أن إثارة سؤال يصاغ بالشكل التالي («من هو رب هذه الأسرة المعيشية؟») يفرض المفهوم افتراضياً ضرورة وجود رب للأسرة المعيشية. وتتمثل الممارسة الحديثة في مسوح الأسرة في استخدام مفهوم «الشخص المرجعي للأسرة المعيشية»؛ بمعنى فرد كبير راشد من الأسرة، يجيب عن أسئلة المسح بالنيابة عن باقي أفراد الأسرة.

٣٣ انظر الملاحظة الهامشية رقم ٣٢؟ حول تعريف الشخص المرجعي للأسرة.

الجدول ٦:

تصنيف الأسر حسب رب الأسرة المعيشية، ووضع التشغيل لديها، وتكوينها حسب الجنس

	المجموع	الشخص المرجعي للأسرة المعيشية		تكوين الفئات العاملة في الأسرة المعيشية					
		الرجال	النساء	ثنائية الدخل (الزوجان عاملان)	مُعيل		مُعيلة		لا يوجد عاملين لدى الأسرة	أخرى
					متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
عدد الأسر المعيشية	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠)	١,٢١٧,٩٦٨ (٪٨٦,٠)	١٩٨,٢٤٦ (٪١٤,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
النسبة المئوية للأسر المعيشية التي لها دخل من الأجور / الرواتب (٪)	٥٦,٠	٥٩,٤	٣٥,٤	٩٧,١	٧٣,٠	٧٣,٢	٦٨,٢	٩٢,٤	٠,٠٢	٨٩,٩
النسبة المئوية للأسر التي لديها أطفال (٪)	٦٧,٤	٧٣,٦	٢٩,٣	٨٤,٧	٨٦,١	١٣,٢	٨٨,٣	٥٠,٣	٤٥,٦	٤٨,٩
الوسيط الحسابي*	٥,١٨١	٥,١٨١	٤,٩٢٢	٩,٧١٤	٥,١٨١	٥,١٨١	٥,١٨١	٥,٨٢٨	---	٥,١٨١
الوسط الحسابي*	٧,١٢٠	٧,٢٢٢	٦,٠٧٦	١١,٥٥٢	٦,٤١١	٦,٢٥٩	٤,٩٠٧	٦٥٨٨	---	٦,٦٩٢

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس البيانات الجزئية في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن، ٢٠١٦؛ للمواطنين الأردنيين فقط.
*المداخيل مضخمة للعام ٢٠١٩.

ولأغراض استقصاء مدى تنوّع العبء النهائي للضرائب عبر الأسر المعيشية من مختلف تكوينات النوع الاجتماعي والتشغيل، سوف نقوم فيما يلي باستخدام تصنيف أكثر تفصيلاً لستة أنواع من الأُسر المعيشية:

- الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر (أُحادية الدخل "Single"): زوجان يعيشان معاً، الزوج عامل، والزوجة ربة منزل متفرغة تماماً لإدارة شؤون المنزل، ولديهما طفل واحد في سنّ المدرسة.
- الأسر المعيشية الثنائية الدخل (يعيلها الزوج والزوجة معاً): زوجان يعيشان معاً، كلاهما يعمل، ولديهما طفلان في سنّ المدرسة (مع تباينين اثنين، الزوج والزوجة يحصلان على نفس الأجر؛ والزوج يحصل على دخل أعلى من الزوجة).
- الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور (عدة أفراد): زوجان يعيشان معاً، الزوج عامل، والزوجة ربة منزل متفرغة تماماً لإدارة شؤون المنزل، ولديهما طفل واحد في سن المدرسة، وفرد كبير راشد (ابن / بنت أو صلة أخرى بالدم) عامل أيضاً.

- الأسر المعيشية التي تعيلها أمٌّ عازبة: أمٌّ عزباء (غير متزوجة، أو منفصلة، أو مطلقة، أو أرملة)، عاملة، ولديها طفلان في سنّ المدرسة.
- الأسر التي يعيلها أبٌ عازب: أبٌ أعزب (غير متزوج، أو منفصل، أو مطلق، أو أرمل)، عامل، ولديه طفلان في سنّ المدرسة[٣٤].

وبالقَدْرِ الذي يعملُ فيه إصلاحُ ضريبة الدخل على زيادة الضريبة المستحقة على الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، بنسبة تفوق مقدار الضريبة المستحقة على الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر واحد (أُحادية الدخل)، فإنّ من شأن ذلك أن يُشكّل عائقاً إضافياً أمام إدماج النساء في سوق العمل نظراً إلى وضعهن كصاحبات مداخيل ثانوية. وبالتوازي مع ذلك، فبالقَدْر الذي تعمل فيه نسبة الضريبة بعد الإصلاح، التي تُطبّق على الأسرة المعيشية التي تعيلها أنثى، على إحداث زيادة تفوق نسبياً مقدار الضريبة المستحقة على الأنواع الأخرى من الأسر المعيشية، فإن ذلك يعني معاقبة المرأة العزباء، أو المنفصلة، أو المطلقة، أو الأرملة.

٣٤ سوف تخضع الأسر ذات المعيل الواحد (الأُحادية الدخل "Single")، ولديها أطفال مُعالون، سواءٌ أكان رب الأسرة ذكراً أم أنثى، إلى نفس الإعفاءات والنّسب الضريبية على الدخل عند أي مستوى للدخل. ومع ذلك، وحيث أن أقلية صغيرة فقط من الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر واحد منفرداً لديها أطفال صغار (٣,٢١٪)، فإننا سوف نركّز على الأسر التي تعيلها أنثى واحدة (أحادية الدخل "Single").

الجدول ٧:

نسب ضريبة الدخل قبل إصلاح الضريبة بالمقارنة مع نسب ضريبة الدخل بعد الإصلاح، حسب نوع الأسرة والدخل

الدخل السنوي	الوسط الحسابي للدخل*	دخلٌ عالٍ (20,000 دينار أردني)	دخل أعلى (30,000 دينار أردني)	الدخل الأعلى (40,000 دينار أردني)
نوع الأسرة المعيشية	بعد الإصلاح الضريبي (الضريبة المدفوعة كحصة من الدخل الإجمالي ٪)			
معيلٌ واحد ذكر (أُحادية الدخل)، زوجة معالة، طفلان	٠,٠	٠,٠	١,٨	٥,٠
معيلان اثنان "ثنائية الدخل" (الزوج والزوجة يعملان بأجور متساوية)، طفلان	٠,٠	٠,٠	١,٣	٣,٠
معيلان اثنان «ثنائية الدخل» (الزوج والزوجة يعملان؛ دخل الزوج أعلى من دخل الزوجة) ** (نسبة الضريبة على الزوج؛ نسبة الضريبة على الزوجة)	٠,٠	٠,١ (٠,٠ ;٠,٢)	١,٧ (٠,٠ ;٢,٧)	٤,٩ (٣,٣ ;٥,٨)
عدة معيلين ذكور، زوجة معالة، صاحب دخل ثانوي (ابن / ابنة) + طفل واحد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠
أُم معيلة عازبة (أُحادية الدخل)، لا يوجد زوج معال، طفلان	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٦,٠
أب معيل عازب (أُحادية الدخل)، لا توجد زوجة معالة، طفلان	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٦,٠
	قبل الإصلاح الضريبي (الضريبة المدفوعة كحصة من الدخل الإجمالي٪)			
معيلٌ واحد ذكر (أُحادية الدخل)، زوجة معالة، طفلان	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٢,٠
معيلان اثنان "ثنائية الدخل" (الزوج والزوجة يعملان بأجور متساوية)، طفلان	٠,٠	٠,٠	٠,٩ (٠,٠ ;١,٤)	١,٨ (٠,٩ ;٢,٩)
معيلان اثنان «ثنائية الدخل» (الزوج والزوجة يعملان؛ دخل الزوج أعلى من دخل الزوجة) ** (نسبة الضريبة على الزوج؛ نسبة الضريبة على الزوجة)	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٢,٠
عدة معيلين ذكور، زوجة معالة، صاحب دخل ثانوي (ابن / ابنة) + طفل واحد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥
أُم معيلة عازبة (أُحادية الدخل)، لا يوجد زوج معال، طفلان	٠,٠	٢,٠	٥,٠	٨,٠
أب معيل عازب (أُحادية الدخل)، لا توجد زوجة معالة، طفلان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٠

المصدر: حسابات المؤلفين؛ انظر الملحق الثالث للتعرف على أمثلة حول طرق حساب ضريبة الدخل.

* يعتمد الوسط الحسابي للدخل على أسعار العام ٢٠٢٠ ليعكس الوضع بعد الإصلاح، مع افتراض بقاء معدل التضخم على أساس مؤشر أسعار المستهلكين كما كان عليه في العام ٢٠١٨. وبناءً على مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن، فقد بلغ الوسط الحسابي للدخل السنوي من الأجور والرواتب حسب نوع الأسرة كما يلي: ٦,٥٣٩ ديناراً أردنياً للأسر المعيشية التي يعيلها ذكر؛ ٦,٨٨٢ ديناراً أردنياً للأسرة التي تعيلها أنثى؛ ١٢,٠٦٨ ديناراً أردنياً للأسر الثنائية الدخل من الزوجين.

** تم اعتبار فجوة الأجور بين الجنسين بمستوى ٠,٦ (نسبة أجور الإناث إلى الذكور) التي تمّت ملاحظتها لخريجي الجامعات في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن للعام ٢٠١٦.

يُوضّح الجدول (٧) العبء النهائي الافتراضي للضريبة، الذي يشهده مُختلف أنواع الأسر، وعلى مستويات مختلفة من الدخل، والذي يزداد بشكل تصاعدي من الوسط الحسابي للدخل لكل نوع من الأسر المعيشية، وإلى حدّ أقصى مقداره ٤٠,٠٠٠ دينار أردني. ويوجد هنا ثلاثة أنواع مُضمّنة من المقارنات:

- المساواة الرأسية لضريبة الدخل: إذا تم فرض ضريبة بنسب أعلى، على أسر معيشية أعلى دخلاً (القراءة من اليسار إلى اليمين مع بقاء نوع الأسرة المعيشية ثابتاً لكن مع السماح بتنوع الدخل).

- المساواة الأفقية لضريبة الدخل: إذا تم فرض ضريبة بنسب مختلفة على أسر معيشية من مختلف التّكوينات، بالرغم من حصولها على نفس الدخل (القراءة من الأعلى إلى الأسفل مع بقاء الدخل ثابتاً، لكن مع السماح بتنوع نوع الأسرة المعيشية).

- أثر الضريبة قبل الإصلاح مقارنةً بأثرها بعد الإصلاح: إذا حدثت تغييرات في المساواة الرأسية أو الأفقية من خلال إصلاح ضريبة الدخل (مقارنة النصف الأعلى والأدنى من الجدول).

وبمقارنة نفس النوع من الأسر المعيشية عبر مختلف مستويات الدخل [القراءة من اليسار إلى اليمين عبر كل سطر (صف)]، فإنّنا نرى أنّ ضريبة الدخل تصاعدية الطّابع، بصورة عامّة، سواءً في سياق ما قبل الإصلاح أم في سياق ما بعد الإصلاح؛ فمع ارتفاع الدخل، تُلْزَم الأسر المعيشية بدفع حصة ضريبية من مداخيلها أعلى قيمةً. إلا أنّ تطبيق التصاعدية يبدأ عند مستويات دخل أعلى بكثير من الوسط الحسابي. وحالما تؤخذ الإعفاءات بعين الاعتبار، يبقى نطاق واسعٌ من المداخيل، إبتداءً من الوسط الحسابي للدخل ولغاية ٢٠,٠٠٠ دينار أُردني غير خاضعة للضريبة. ويوجد استثناء واحد في الوضع ما بعد الإصلاح بالنسبة إلى الأسر الثنائية الدخل من الزوجين في الحالات التي يكون فيها دخل الزوج أعلى من دخل الزوجة.

ويبدو أن تصاعدية ضريبة الدخل قد تعزَّزت من خلال الإصلاح الضريبي. ففي وضع ما بعد الإصلاح، تزداد النّسب الضريبية التي تخضع لها جميع أنواع الأسر المعيشية ذات الدخل العالي؛ فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى الأسر التي يعيلها ذكر (أحادية الدخل) عند مستوى دخل مرتفع يبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار أردني، ارتفعت نسبة الضريبة من ٠,٥٪ إلى ١,٨٪؛ وبالنسبة إلى الأسر الثّنائية الدخل من الزوجين، ارتفعت من ٠,٥٪ إلى ١,٣٪. ورغم ذلك، تستمرّ الأسر المعيشية المنخفضة والمتوسطة الدخل (غالبية الأسر المعيشية الأردنية) في وضع عدم الخضوع للضريبة في فترة ما بعد الإصلاح.

وبمقارنة مختلف أنواع الأسر المعيشية ذات المستوى نفسه من الدخل (القراءة من الأعلى إلى الأسفل عبر كل عمود)، فإننا قادرون على تقييم الإنصاف الأفقي للنظام الضريبي. ولا يوجد تغيير في النّسب الضريبية التي يواجهها مختلف أنواع الأسر المعيشية – سواء الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر، أم الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، أو الأسر المعيشية الأحادية الدخل التي تعيلها أم عازبة / يعيلها أب عازب – في المستويات المتدنية من الدخل. وفي فترة ما بعد الإصلاح، يستمر جميع أنواع الأسر المعيشية في البقاء معفيّين من الضريبة عند الوسط الحسابي للدخل المنخفض – للدخل المتوسط. ويتمثّل الاستثناء الوحيد في الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين مع وجود فجوة في الأجور بين الجنسين، وعندما يبلغ مجموع الدخل ٢٠,٠٠٠ دينار أردني، وبذلك تنتقل الأُسر من كونها معفية ضريبياً إلى خاضعة للضريبة بنسبة ٠,١٪.

وعند بلوغ مستويات من الدخل أعلى (٣٠,٠٠٠ دينار أردني و ٤٠,٠٠٠ دينار أردني)، وبالمقارنة أولاً بين الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر (أُحادية الدخل) مع الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين في فترة ما قبل الإصلاح، فإنّ الأُسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، التي يبلغ الوسط الحسابي للفجوة بين الجنسين فيها مستوى ٠,٦، تخضع لنفس نسبة الضريبة التي تخضع لها الأسر التي يعيلها ذكر (٠,٥٪ أو ٢٪)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنّ الأسر الثنائية الدخل من زوجين متساويين في الأجر إما في وضع أسوأ قليلاً مقارنةً مع الأسر التي يعيلها ذكر (٠,٩٪ مقابل ٠,٥٪ لمستوى الدخل ٣٠,٠٠٠ دينار أردني)، وإما في وضع أفضل قليلاً (١,٨٪ مقابل ٢٪ لمستوى الدخل ٤٠,٠٠٠ دينار أردني). أما في وضع ما بعد الإصلاح، فإنّ تخفيض سقوف الإعفاءات للمعالين يفرض زيادات ضريبية منخفضة على الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين مقارنةً مع الأسر التي يعيلها ذكر، ويضع الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين في وضع أفضل (نسبة الضريبة ١,٣٪ للأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين)، مقارنةً مع ١,٨٪ للأسر المعيشية التي يعيلها ذكر بمستوى من الدخل قدره ٣٠,٠٠٠ دينار أردني؛ و ٣٪ مقابل ٥٪ بمستوى من الدخل قدره ٤٠,٠٠٠ دينار أردني). وتبدأ هذه الميزة بالانحسار مع ظهور فجوة في الأجور بين الجنسين.

وبالنسبة إلى الأسر المعيشية التي يعيلها أبٌ فقط أو أمٌّ فقط، فقد تمت، في فترة ما بعد الإصلاح، معالجة التمييز الضمني الذي كان يُمارس بحق الأسر المعيشية التي تعيلها الأم قبل الإصلاح. وكما تمت مناقشته

أعلاه، في إطار تطبيق نسبة الضريبة قبل الإصلاح، فقد كانت النساء غير قادرات على الحصول على شهادة المعيل من مكتب تسجيل الأسرة، وبالتالي عدم المقدرة على المطالبة بالمنافع المُستحقّة للمُعالين بالرغم من التعريف المحايد «للمعيل» من منظور النوع الاجتماعي في قانون ضريبة الدخل السابق. وبناءً على ذلك، تُظهر الأمثلة التي نسوقها كيف كانت الأسر المعيشية التي تعيلها أم عازبة تخضع للضريبة (تتراوح ما بين ٢٪ بمستوى الدخل ٢٠,٠٠٠ دينار أردني، وبين ٨٪ بمستوى الدخل ٤٠,٠٠٠ دينار أردني)؛ بينما كانت الأسر المعيشية التي يعيلها أب أعزب معفيةً باستثناء مستويات الدخل العالي جداً، مثل ٤٠,٠٠٠ دينار أردني، حيث كان الأب الأعزب يدفع أقل من الأسر التي تعيلها الأم العزباء. ويعترف القانون الجديد بشكل صريح بالنساء كمُعيلات، على نحو تم معه تخفيض نسب الضريبة على الأسر المعيشية التي تعيلها أمهات عازبات، وتمّت مساواتها أيضاً بالنسب الضريبية مع الأسر التي يعيلها أب في فترة ما بعد الإصلاح (٢٪ و ٦٪، على التوالي بمستوى الدخل ٣٠,٠٠٠ دينار أردني وبمستوى الدخل ٤٠,٠٠٠ دينار أردني). ورغم ذلك، تخضع الأسر التي يعيلها أب عازب أو أم عازبة إلى نسبة ضريبة أعلى قليلاً مقارنةً مع الأسر التي يعيلها ذكر أو الأسر الثنائية الدخل من الزوجين.

وتتعلق إحدى الملاحظات المثيرة للاهتمام هنا بالأسر المعيشية التي يعيلها ذكر مع زوجة معالة، ولكن يوجد فيها أصحاب دخل بالإضافة إلى الزوج، مثل أبناء / بنات من الكبار الراشدين. حيث تتمتع هذه الأسر المعيشية بميزة ليس فقط مقارنةً مع الأسر التي يعيلها ذكر، بل أيضاً مع الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، حيث يحصل الزوجان على سقف أعلى من الإعفاءات يبلغ ٢٣,٠٠٠ دينار أردني. فعلى سبيل المثال، ستبقى الأسرة المعيشية التي يعيلها عدة ذكور بمستوى دخل يبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار أردني معفيةً ضريبياً، بينما تواجه الأسرة المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين بنفس مستوى الدخل، نسبة ضريبية تتراوح بين ١,٣٪ وبين ١,٧٪. وتظهر الفجوة عند مستويات من الدخل أعلى. حيث توجد ميزة للأسرة التي يعمل فيها أب وابن على الأسرة التي يعمل فيها الزوج والزوجة؛ وهو ما يشكل تمييزاً ضمنياً بين الجنسين.

٤-د: الضرائب غير المباشرة (المبيعات) من منظور النوع الاجتماعي

تتضمن الضرائب غير المباشرة في الأردن الضريبة العامة على المبيعات والضريبة الخاصة على المبيعات. ويبلغ متوسط نسبة الضريبة العامة على المبيعات ١٦٪، مع وجود تخفيضات مطبّقة على سلع وخدمات معيّنة بالنسب التالية: ١٠٪، ٥٪، ٤٪، و ٠٪ (صفر٪). وتشتمل المواد الاستهلاكية الخاضعة للنسب المخفّضة على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل المواد المدرسية، والزيوت والسمن الحيواني (خاضعة لنسبة ٤٪)، والذرة الصفراء (خاضعة لنسبة ٥٪)، ومنتجات الألبان، والملح، والبنزين (خاضعة لنسبة ١٠٪). ويُعَدُّ القمح، والخبز، والكهرباء، والخدمات التعليمية والطبية معفيةً من الضريبة العامة على المبيعات. ويوجد تقريباً ٢٠ نوعاً من السلع والخدمات (مثل المشروبات الكحولية، والتّبغ، والمَركبات) خاضعة للضريبة الخاصة على المبيعات (شركة إيرنست آند يونغ ٢٠١٩)[٣٥].

لقد تم إجراء عدد من المراجعات والتعديلات على نسب الضريبة العامة والخاصة في العام ٢٠١٧، حيث تم إلغاء بعض الإعفاءات من ضريبة المبيعات، وتمت زيادة نسب الضريبة العامة على المبيعات (لغاية ١٦٪ في بعض الحالات) لمجموعة كاملة من السلع والخدمات. ورغم وجود مقترحات للمزيد من الزيادات في ضريبة المبيعات في سياق الإصلاح الضريبي العام في العام ٢٠١٨، إلا أن هذه المقترحات تم إيقاف تنفيذها بالنظر إلى الاستياء الشعبي الواسع. ومع ذلك، تشير مؤسسة فريدرش إيبرت شتفتونغ (عام ٢٠١٨، صفحة ٢٧) إلى أنه لا تزال هنالك خطط قيد النقاش لتعديل الضريبة العامة على المبيعات لغاية ٢٠٪.

ويفرض تكوين (تركيبة) الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الأردن تحدّياً هاماً من حيث عدالة النظام الضريبي. حيث أظهرت دراسة أجرتها حكومة الرزاز حول تكوين الضرائب في الأردن أنّ الإيرادات كانت تعتمد إلى حدّ كبير على الضرائب غير المباشرة بموجب القانون النّافذ الحالي منذ العام ٢٠١٤، حيث

٣٥ انظر: الدليل العالمي لضريبة القيمة المضافة، والضريبة العامة على المبيعات، وضريبة المبيعات لعام ٢٠١٩
https://www.ey.com/gl/en/services/tax/worldwide-vat--gst-and-sales-tax-guide---VAT-J0.xml/2019-xmlqs?preview&XmlUrl=/ec1mages/taxguides/VAT

تم تحصيل نحو ثلثي إلى ثلاثة أرباع الإيرادات (٦٥٪ إلى ٧٦٪) من الضرائب غير المباشرة، بينما تم تحصيل الثلث إلى الربع فقط بواسطة الضرائب المباشرة (مؤسسة فريدرش إيبرت شتفتونغ ٢٠١٨، الصفحة ٢٩). وبينما أوصى التقرير بالتّحوّل إلى زيادة الضرائب المباشرة، فإنّ من غير الواضح ما إذا كان الإصلاح الجديد سيُحقّق تكويناً للإيرادات الضريبية أكثر توازناً بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وبناءً على المقابلات التي أُجريت بمشاركة الخبراء، تقول مؤسسة فريدرش إيبرت شتفتونغ (٢٠١٨) بأنّه رغم الدعم القائم لإيجاد المزيد من التوازن في تكوين الإيرادات الضريبية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تُوجد اقتراحات متضاربة حول كيفية تحقيق هذا التوازن. فبعض الخبراء لا يدعمون أي خفض في ضريبة المبيعات (مع مقترح بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات من ١٦٪ إلى ١٤٪)، نظراً لاحتمالية استيعاب هذا الخفض كربح إضافي لمؤسسات الأعمال، وليس تخفيضاً للأسعار التي تعود بالفائدة على المستهلكين. غير أنّ زيادة الضرائب المباشرة دون خفض في الضرائب غير المباشرة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع العبء الضريبي العام.

ويوضح الجدول (٨) حصة النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية من مجموع الدخل الأسري لمختلف شرائح خُميسات الدخل، ومختلف أنواع الأسر. وعلى غرار الملاحظات في أماكن أخرى، وفي الأردن أيضاً، ترتبط حصة النفقات الاستهلاكية في الدخل ارتباطاً عكسياً مع الدخل؛ فانخفاض (ارتفاع) الدخل الأسري، يرفَع (يخفض) حصة الدخل المخصص للنفقات الاستهلاكية. وينطبق هذا الأمر على أنواع الأسر المعيشية كافّة. وفي المُجمل، تُنفق الأسر المعيشية المنخفضة الدخل ضمن شريحة الخُميس الأدنى (الأفقر) ١٥٢٪ من دخلها على الاستهلاك، وتنخفض هذه النسبة بشكل مطّرد لكل شريحة ضريبية، وصولاً إلى نسبة ٨٤٪ لشريحة الخُميس الأغنى. وبالنظر إلى أن الضريبة العامة على المبيعات ثابتة النسبة، فإنّ هذا يعني أن الأسر المنخفضة الدخل تُنفق حصةً أكبر من مداخيلها على ضرائب المبيعات مقارنةً بالأسر المرتفعة الدخل. وبالنظر إلى هذا الارتباط العكسي، فإنّ ضريبة المبيعات تعمل بمثابة الشكل الضريبي غير التصاعدي (أي الذي يُعزز أوجه عدم المساواة) في الأردن.

الجدول ٨:

حصة النفقات الاستهلاكية من الدخل المتاح للإنفاق حسب شرائح خُميسات الدخل ونوع الأسرة المعيشية

	عدد الأسر المعيشية	مجموع الدخل المتاح للإنفاق		حصة النفقات من مجموع الدخل المتاح للإنفاق	
		الوسط الحسابي	الوسيط الحسابي	الوسط الحسابي	الوسيط الحسابي
المجموع					
	٤,٨٥٠	٩,٠٧٠	٧,٥٤٧	١١٠,٤	١١٧,٧
أُسرة معيلها ذكر	٣,٠٧٣	٨,٧٤٤	٧,٣٣٠	١١٤,٣	١٢٢,٣
أُسرة معيلتها أنثى	١٢	٨,١٧٠	٦,١٣٦	١٠٠,٩	١٣١,٣
أُسرة ثنائية الدخل	٣١٥	١٣,٦٦٤	١٢,٥٠٩	٨٩,٠	٨٨,٥
أول خُمَيس ٢٠٪					
	١,١٧٦	٣,٥٦٥	٣,٧٧٣	١٧٦,٩	١٥٢,٣
أُسرة معيلها ذكر	٤١٢	٣,٩٥٦	٤,١٦٩	١٧٥,١	١٥٢,٨
أُسرة معيلتها أنثى	٥	٤,٤١٢	٤,٦٤٠	١٣١,٩	١١٠,٢
أُسرة ثنائية الدخل	٨	٣,٣٩٧	٣,٨٠٢	١٥٩,٩	١٤٥,٨
ثاني خُمَيس ٢٠٪					
	١,٠٠٩	٦,٠٨٣	٦,٠٩١	١٣٧,٤	١٢٦,٧
أُسرة معيلها ذكر	٥٥٦	٦,١١٦	٦,١٢٠	١٣٥,١	١٢٥,٤
أُسرة معيلتها أنثى	٢	٦,١٣٦	٦,١٣٦	١٣٧,٨	١٣٧,٨
أُسرة ثنائية الدخل	١٩	٦,١٦٠	٦,٤٨٣	١٣٠,٨	١١٨,٣
ثالث خُمَيس ٢٠٪					
	٩٤٠	٨,١٢٥	٨,١٠٦	١٢٢,١	١١٢,٤
أُسرة معيلها ذكر	٤٩٥	٨,٠٧٣	٨,٠٥٨	١٢٤,٤	١١٤,٩
أُسرة معيلتها أنثى	---	---	---	---	---
أُسرة ثنائية الدخل	٤٤	٨,٤٢٥	٨,٥٤٤	١١٧,٤	١٠٣,٣
رابع خُمَيس ٢٠٪					
	٩٠٥	١١,٠٤٥	١٠,٩٢٨	١٠٤,٤	٩٨,٨
أُسرة معيلها ذكر	٣٤٠	١٠,٩٢٢	١٠,٨٣٣	١٠٧,٦	١٠٢,٨
أُسرة معيلتها أنثى	٣	١٠,٥٨٥	١٠,١٧٤	٧٨,٩	٨٦,٣
أُسرة ثنائية الدخل	١١٣	٩,٢٧٥	١١,٦٣٤	١١٣,٥	٨٦,٦
آخر خُمَيس ٢٠٪					
	٨٢٠	١٩,٥٤١	١٦,٨٥٩	٨٠,٩	٨٣,٥
أُسرة معيلها ذكر	٢٧٠	١٩,٩٤٦	١٧,٥٩٨	٧٩,٩	٨٢,٠
أُسرة معيلتها أنثى	٢	١٥,٩٧٨	١٥,٩٧٨	٨٧,١	٨٧,١
أُسرة ثنائية الدخل	١٣١	١٨,٩٧٦	١٦,٢٧٦	٨٠,٨	٨٥,٨

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس البيانات الجزئية من مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

وتُعتبر نسبُ ضريبة المبيعات التّفضيليّة للسّلع والخدمات الأساسية مقارنةً مع السّلع الكماليّة أداةً يمكن من خلالها التّخفيف من الأثر غير التصاعدي للضرائب غير المباشرة – بمعنى فرض إعفاءات أو نسب مخفّضة على المواد الأساسية مثل الأغذية، والنفقات التعليمية أو الصحية، مع فرض نسب أعلى على السلع والخدمات الكمالية.

ويوضح الشكل (٤) مجموع ضرائب المبيعات المدفوعة من قبل مختلف أنواع الأسر المعيشية كحصة من مداخيلهم، حيث تم تقدير ضريبة المبيعات كنسبة عامة معيارية تبلغ ١٦٪[٣٦]. وبموجب هذا السيناريو للضرائب غير المباشرة – حيث تُطبّق ضريبة ثابتة على جميع المواد الاستهلاكية، سوف تُنفق الأسر المعيشية التي يُعيلها ذكر في شريحة الخُميس الأدنى (الأفقر) نسبة ٢١٪ من دخلها على ضريبة المبيعات مقارنةً مع نسبة ١١٪ من قبل الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر في شريحة الخُمَيس الأعلى (الأغنى). وعلى نحو مماثل، فبالنسبة إلى الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، فمن شأن ضريبة المبيعات كحصة من الدخل المتاح للإنفاق أن تنخفض من ٢٠٪ في شريحة الخميس الأدنى إلى ١٢٪ في الشريحة الخميس الأعلى. أما بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى، فتنخفض حصة ضريبة المبيعات من الدخل من نحو ١٥٪ إلى ١٩٪ في أدنى شريحتين خُمَيسيَّتين، وإلى ١٢٪ في أعلى شريحتين خُمَيسيَّتين. وتُظهر الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى بعض الانحرافات عن هذه النّسب؛ فعندما يتم تقسيم عدد الملاحظات على الشَّرائح الخُمَيسيَّة؛ يكون هذا العدد متدنٍ جداً من أجل إجراء تقييمات موثوق بها.

وبينما تتنوّع حصة النفقات الاستهلاكية (الجدول ٨) وما يُفرض عليها من ضرائب المبيعات (الشكل ٤) من دخل الأسر المعيشية تنوّعاً ملموساً عبر شرائح خُمَيسات الدخل، إلا أنها تبدو متماثلة تقريباً عبر مختلف أنواع الأسر المعيشية ضمن كل شريحة خُميسية. وبعبارة أخرى، فإنّ الطبيعة غير التصاعدية للضرائب غير المباشرة تكون متّسقةً عَبر جميع أنواع الأسر المعيشية، إلى المدى الذي تُطبَّق فيه الضريبة العامة للمبيعات بطريقة غير تفضيلية على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية. إلا أن ذلك لا يشير إلى أن الأثر غير التصاعدي لضرائب المبيعات محايد بين الجنسين. فأولاً، وقبل كل شيء، حيث أن النساء يتركّزن بشكل أكبر في فئات الدخل المنخفض، فإنّ أي أثر غير تصاعدي للدخل على الضرائب (بمعنى تعزيز أوجه عدم المساواة في الدخل عبر مختلف فئات الدخل) يتضمن بشكل تلقائي عنصراً غير تصاعدي للنوع الاجتماعي (تعزيز أوجه عدم المساواة في الدخل بين الرجال والنساء). وبالنظر إلى الفجوة في التشغيل بين الجنسين (للكبار الراشدين الذين هم في أوج سنّ العمل، يبلغ معدل التشغيل للنساء ١٨٪ فقط، وهي نسبة منخفضة، مقابل ٧١٪ للرجال؛ انظر الشكل ٣)، فإن الغالبية السّاحقة من النساء لا تملك القدرة على الوصول إلى مداخيل خاصّة بهنّ. وإلى المدى الذي يحصلن فيه على تلك المداخيل، فإنهن يكُنّ متركّزات في أسفل سُلّم الأجور (الجدول ٦) ويحصلن على دخل أقل من الرجال عقب احتساب مستويات المهارة / التعليم (الجدول ١). وثانياً، فبالنسبة إلى إجراء تقييم أكثر دقّة لأثر ضرائب المبيعات التي تُفرّق بين الجنسين، فإننا بحاجة لأخذ أنماط النوع الاجتماعي بعين الاعتبار من حيث الإنفاق الاستهلاكي، والتمييز بين الأنواع المختلفة للنفقات: وتحديداً النفقات الأساسية مقارنة مع النفقات الكمالية.

٣٦ تم طلب النسب التفضيلية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للمواد الاستهلاكية الخاضعة للنسب المخفضة، لكن لم يتم الحصول عليها في وقت كتابة هذا التقرير.

الشكل ٤:
حصة ضرائب المبيعات من مجموع الدخل المتاح للإنفاق حسب نوع الأسرة المعيشية وخُميسات شرائح الدخل: تمت المحاكاة على أساس نسبة ضريبة مبيعات عامة ثابتة*

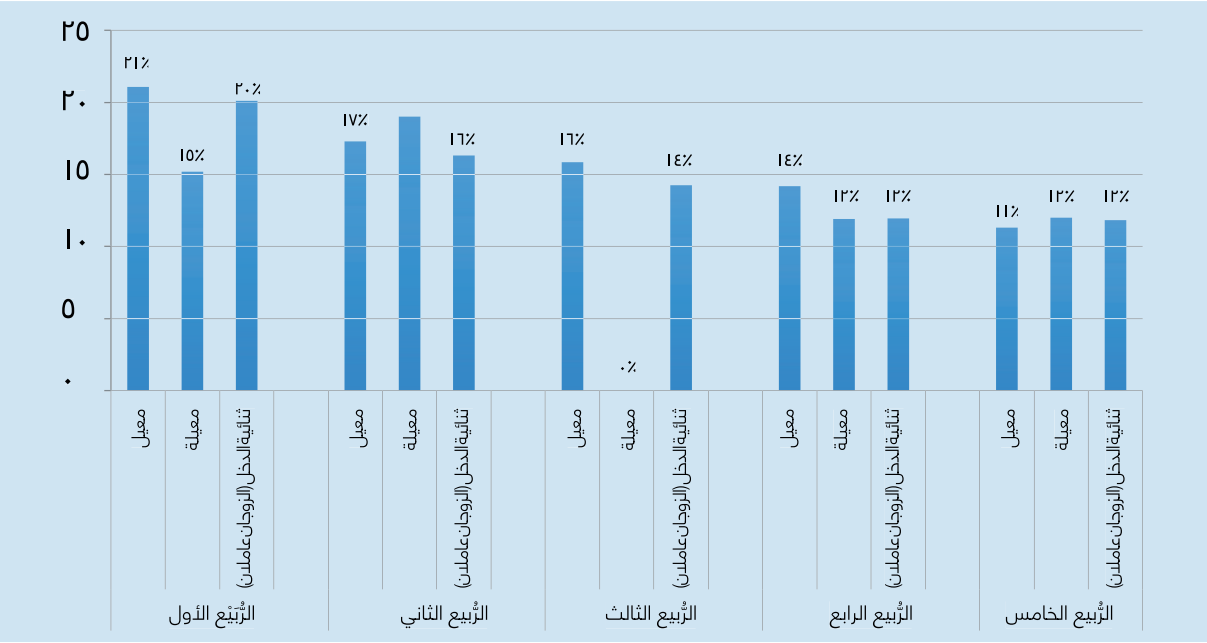

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس البيانات الجزئية من مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٣ / ٢٠١٤.
* تم تحديد نسبة الضريبة العامة على المبيعات بمستوى ١٦٪.

وكما ورد ذكره سابقاً، فإنّ عدداً من المواد الأساسية، مثل منتجات غذائية معينة، إضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية، يخضع لنسبة مُخفّضة من الضريبة العامة على المبيعات، أو يُعفى من هذه الضريبة. وعلى النّقيض من ذلك، تخضع مواد كماليّة معينة مثل المشروبات الكحولية، والتّبغ، والمَركبات إلى الضريبة الخاصة على المبيعات. وإلى المدى الذي نفترض فيه بأنّ النساء في الأردن يُنفقن حصةً أكبر من مداخيلهنّ على المواد الأساسية، والرجال على المواد الكمالية، فمن المحتمل أن يكون للضرائب التفضيلية على المبيعات نواتج إيجابية على توزيع الدخل حسب النوع الاجتماعي كما هو ملاحظ في بلدان أخرى (كاسَيل ٢٠١٢؛ غرون وفالوديا ٢٠١٠). وبحسب إحدى الوحدات الخاصة في مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن (٢٠١٦)، فإن ٧٢٪ من النساء العاملات ذكرن بأن الاستخدام الرئيسي لمداخيلهنّ هو «مساعدة العائلة مالياً». وفي إجابتهنّ عن السؤال حول «كم هو مقدار الدخل الذي تبقينه لنفسك»، أجابت ٧٪ بأنهن يحتفظن بكامل مداخيلهنّ لأنفسهنّ؛ بينما أشار نحو النصف من المستطلعة آرائهنّ (٤٦,٧٪) إلى أنهن لا يبقين شيئاً لأنفسهنّ (انظر الملحق الثاني).

ويتم الإبلاغ عن بيانات الدخل والاستهلاك على المستوى الأسري، وليس على المستوى الفردي. وبالتالي، يتعذّر إجراء تحليل مفصّل حسب النوع الاجتماعي حول كيفية تخصيص النفقات الاستهلاكية الفردية بين المواد الأساسية بالمقارنة مع المواد الكمالية. ورغم ذلك، يمكن الحصول على بعض الرّؤى من خلال مقارنة أنواع مختلفة من الأسر المعيشية؛ على سبيل المثال، مقارنة الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر مع الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى مع الأسر الثنائية الدخل من الزوجين (الشكل ٥). وحيث أنّ لدينا عدداً قليلاً جداً من الملاحظات بخصوص الأسر التي تعيلها أنثى، عندما يتم تفصيل البيانات حسب شرائح خُميسات الدخل، فإنّ تصنيفاً آخر يُستَخدَم هنا، وهو الأسر المعيشية التي يعمل فيها الرجال فقط، مقارنةً مع الأُسر المعيشية التي تعمل فيها النساء فقط، مقارنةً مع الأسر المعيشية التي يعمل فيها النساء والرجال معاً (الشكل ٦). ويُتوقَّع بأنّ الأُسر المعيشية – التي تملك فيها النساء القدرة على امتلاك ما يحصلن عليه من الدخل، أو يتمتّعن بالمزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرارات (الأسر التي تعيلها أنثى، والأسر الثّنائية الدخل من الزوجين، والأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة / الزوجان عاملان) – يتم فيها توجيه

حصة أكبر نسبياً من النفقات إلى النفقات الأساسية، بينما تذهب حصة أقل للنفقات الكمالية مقارنةً مع الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر أو الأسر المعيشية التي يعمل فيها الذكور فقط.

ويوضح الشكلان ٥ و ٦ حصة النفقات الأساسية مقارنةً مع النفقات الكمالية من مجموع النفقات الأسرية حسب مختلف أنواع الأسر المعيشية عبر شرائح خُميسات الدخل. وتتمثّل المواد الأساسية في الأغذية والسلع والخدمات التعليمية والصحية، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الملابس، بينما تتضمن المواد الكمالية التّبغ، والمشروبات الكحولية، والمَركَبات، والغاز. وتتمثل الملاحظة الأولى في ارتفاع حصة النفقات الكمالية مع ارتفاع الدخل. وضمن التّصنيف الأول للأسر المعيشية بحسب النوع الاجتماعي للمُعيل (الشكل ٥)، فإن الأسر المعيشية التي تندرج ضمن شريحة الخُميس الأدنى (الأفقر) تُخصص فقط ١٢ – ٢٢٪ من نفقاتها للمواد الكمالية، وتزداد هذه النسبة ما بين ٢٣ – ٢٧٪ في شريحة الخُميس الأعلى (الأغنى). وضمن التصنيف الثاني للأسر المعيشية بحسب التشغيل وتكوين النوع الاجتماعي (الشكل ٦)، تُخصّص الأُسر في شريحة الخُميس الأدنى ١٦ – ٢٢٪ فقط من نفقاتها للمواد الكمالية، وتزداد هذه النسبة إلى ٢١ – ٢٧٪ في شريحة الخُميس الأعلى.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي، تتوافق إلى حد كبير الاستنتاجات في الأردن مع تلك التي تم التّوصّل إليها في بلدان أخرى، من حيثُ أنّ الأسَرَ التي تعتمد على مداخيل الذكور تُخصّص حصةً أكبر نسبياً من النفقات للمواد الكمالية، وحصةً أقل للمواد الأساسية مقارنةً مع الأسر التي تعتمد على مداخيل الإناث، أو مع مداخيل الذكور والإناث معاً. وهذا هو واقع الحال بالنسبة إلى جميع شرائح الخُميسات، وكذلك عبر معظم الخُميسات. وتَظهر الاختلافات بصورة واضحة خصوصاً بالنسبة إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل في شريحتي الخُميسَين الأدنى. ففي هاتين الشريحتين الخُميسيَّتين، تُخصّص الأسر المعيشية التي تعمل النساء فيها فقط ٤٨,٢٪ و ٤٥,٨٪ من نفقاتها لاستهلاك المواد الأساسية، ١٦,٢٪ و ١٩,٤٪ لاستهلاك الكماليات؛ بينما تخصص الأسر المعيشية التي يعمل ذكور فيها فقط ٤٢,٤٪ و ٤١,٧٪ من نفقاتها لاستهلاك المواد الأساسية، ٢٢,٥٪ و ٢٤,١٪ لاستهلاك الكماليات.

وبالنسبة إلى الأُسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين أو الأسر المعيشية التي يعمل فيها النساء والرجال، فإنّ الاستنتاجات مختلطة بصورة أكبر. وبصورة إجمالية، وعَبر شرائح خُميسات الدخل، تُخصّص الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين حصةً أعلى من نفقاتها للمواد الأساسية مُقارنةً بالأُسر المعيشية التي يعيلها ذكور فقط (٤٥,٣٪ إلى ٤٢,٨٪ بالمجموع في الشكل ٥؛ ٤٢,٩٪ إلى ٤٢,٤٪ في الشكل ٦). إلا أن نفقاتها الاستهلاكية تبلغ حجماً مماثلاً أو حتى أعلى في بعض الحالات، باستثناء شريحتي الخُميسين الأدنى. فالأُسر المنخفضة الدخل الثنائي من الزوجين في شريحتي الخُميسين الأدنى لديها نفقات كمالية أقل ونفقات أساسية أعلى بصورة جوهرية بالمقارنةً مع الأسر التي يُعيلها ذكور عاملون. ولا يمكن تأكيد هذا الاتجاه دائماً بالنسبة إلى الأسر الثنائية الدخل من الزوجين في شريحتي الخميسين الأعلى. وقد يعود ذلك إلى أنّ الأسر الثنائية الدّخل من الزوجين، بصورة عامة، لديها وسيط حسابي أعلى للدخل مقارنةً مع الأسر التي يعيلها ذكر، بصورة إجمالية، وضمن كل شريحة من شرائح خُميسات الدخل باستثناء شريحة الخُميس الأول.

الشكل ٥:

حصة النفقات الأساسية بالمقارنة مع حصة النفقات الكمالية في مجموع النفقات حسب نوع الأسرة المعيشية وشرائح خُميسات الدخل

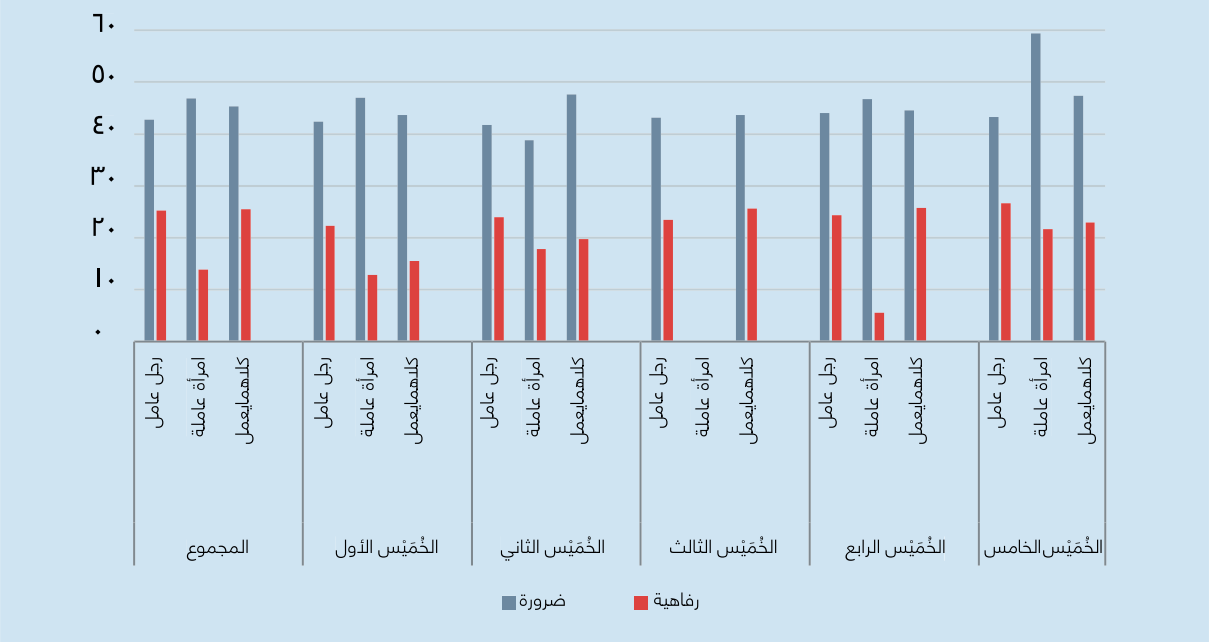

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس البيانات الجزئية من مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

الشكل ٦:

حصة النفقات الأساسية بالمقارنة مع حصة النفقات الكمالية في مجموع النفقات حسب نوع الأسرة المعيشية وشرائح خُميسات الدخل

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس البيانات الجزئية من مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

وإنّ هذه الاستنتاجات حول كيفية تنوّع سلوك الإنفاق – ليس فقط عبر فئات الدخل، بل أيضاً عبر توصيف الأُسر المعيشية من منظور النوع الاجتماعي، لتؤكّد بأن ضرائب المبيعات تتضمن أيضاً أثراً للتفريق في النوع الاجتماعي (بين الجنسين). ويمكن أن تنطوي الإعفاءات أو ضرائب المبيعات المخفضة على المواد الأساسية، مثل الأغذية والنفقات التعليمية والصحية، على أداة تصاعدية، ليس فقط لتخفيض أوجه انعدام المساواة في الدخل بين الأسر المعيشية، بل أيضاً لتضييق فجوة الدخل بين الجنسين.

٤- هـ: الضرائب في الأردن من منظور النوع الاجتماعي: خُلاصة التقييم

يَستَخدم الجدول (٩) الإطار المفاهيمي لإجراء تحليل للنوع الاجتماعي في النُّظُم الضريبية التي تم عرضها في بداية هذا القسم، بغرض تقديم ملخص للاستنتاجات أعلاه حول مراجعة منظور النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح الضريبي في الأردن. وستتم مناقشة هذه النتائج بمزيد من التفصيل في قسم الاستنتاجات جنباً إلى جنب مع التوصيات على مستوى السياسات.

الجدول ٩:
أثر النوع الاجتماعي في الإصلاح الضريبي في الأردن

خصائص النظام الضريبي	أثر المساواة بين الجنسين	الإصلاح الضريبي في الأردن
مصدر الإيرادات الضريبية:		
الضرائب المباشرة مقارنة مع الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة تصاعدية في العادة. الضرائب غير المباشرة غير تصاعدية في العادة. بالنظر إلى تركُّز النساء في أسفل سُلّم الدخل، من المحتمل أن يُحدِث الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة أثراً سلبياً أكبر على النساء.	سهّل الإصلاح الأخير لضريبة الدخل التّحوّل من الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة كمصدر للإيرادات الحكومية. ورغم ذلك لا تزال تحصيلات الإيرادات الضريبية في الأردن تعتمد بشكل مكثف على الضرائب غير المباشرة.
ضريبة الدخل الشخصي:		
فرض الضريبة النوعية مقارنةً مع فرض الضريبة العامة	فرض الضريبة بشكل تفضيلي حسب مصدر دخل الفرد: الدخل من الأجر مقارنة مع الدخل من العمل للحساب الخاص، مقارنة مع الدخل من الإيجارات / الفوائد. يعتمد الأثر التفضيلي للنوع الاجتماعي على وجود أنماط للنوع الاجتماعي من حيث التشغيل وملكية الأصول.	يطبق الأردن فرض الضريبة العامة؛ الغالبية الساحقة (أكثر من ٩٠٪) من العاملين من النساء والرجال تعمل ضمن فئة الموظفين بالأجور والرواتب.
ضريبة الدخل على مؤسسات الأعمال بالمقارنة مع الدخل الشخصي	سواءً أكانت ضريبة الدخل متوازنة بين فرض الضريبة على دخل مؤسسات الأعمال مقارنة مع الدخل الشخصي. أثر النوع الاجتماعي (التفريق في المعاملة بين الجنسين) لأن احتمالية أن تكون النساء صاحبات أعمال قليلة جداً.	تمت زيادة الضريبة على دخل مؤسسات الأعمال وكذلك على ضريبة الدخل الشخصي. ومن الضروري تقييم تغيير الوزن النسبي لضريبة الدخل على مؤسسات الأعمال مقارنةً مع ضريبة الدخل الشخصي في فترة ما بعد الإصلاح.
التمييز الصريح في النوع الاجتماعي (بين الجنسين) في قوانين الضريبة و / أو تطبيقها	تشريعات تمييزية؛ على سبيل المثال لا تستطيع النساء المطالبة بالإعفاء الضريبي للمُعالين.	يقر قانون الضريبة الجديد صراحةً بالنساء كمعيلات وبالتالي بحقهن في الحصول على إعفاءات المعالين؛ وبناءً على ذلك، فقد تم إلغاء الأُسس التي تقوم عليها الممارسات التمييزية التي كانت موجودة في القانون القديم.

التقديم المشترك مقارنة مع التقديم المنفصل للإقرارات الضريبية	يفرض التقديم المشترك للإقرار الضريبي على أصحاب المداخيل الثانوية (بمعنى، النساء من الناحية الهيكلية) نسبة ضريبة هامشية أعلى؛ لا يشجّع ذلك على مشاركة النساء في القوى العاملة والأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين؛ ويشجع الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر عازب.	ينص قانون الضريبة الأردني على الخيارين؛ ويتطلب التقديم المشترك من قبل الزوجين الحصول على موافقة مشتركة / متبادلة. يحفز التقديم المنفصل الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين (المرأة العاملة). رغم ذلك، يبقى التقديم المشترك خياراً للأزواج، ولا يزال شائعاً في الأردن بالنظر إلى محدودية المعرفة المالية لدى النساء[٣٧].
سقوف الإعفاءات الضريبية	من المحتمل أن يكون للتغييرات في سقوف الإعفاءات الضريبية أثر على النوع الاجتماعي، حيث تتركز النساء في أسفل توزيع الدخل.	من المحتمل أن تتأثر حصة من أصحاب الأجور والرواتب من النساء بدرجة أقل مما تتأثر به حصة الرجال نظراً لأن مداخيل النساء تتركّز في أسفل توزيع الأجور (بمعنى، حتى دون السقف المنخفض الجديد والبالغ ٩,٠٠٠ دينار أردني). ويرجع الافتقار إلى أثر النوع الاجتماعي المحدد إلى فجوتين هيكليتين بين الجنسين: فجوة التشغيل وفجوة الأجور بين الجنسين.
نسب وشرائح ضريبة الدخل، والضرائب التصاعدية	تفيد الضرائب التّصاعدية بشكل عام النساء (كما في الضرائب المباشرة مقارنة مع الضرائب غير المباشرة) حيث تحصل النساء في العادة على مداخيل أقل من الرجال. إذا أثرت التغييرات في النسب الضريبية حسب فئات الدخل على النساء بشكل أكبر من الرجال بالاعتماد على توزيعهن حسب شرائح ضريبة الدخل.	على نحو يماثل ما ورد ذ أعلاه. ونظراً لأن عدد النساء العاملات أقل بكثير من عدد الرجال العاملين (عدد النساء العاملات أقل من ربع عدد الرجال العاملين)، يتأثر عدد أقل من النساء صاحبات المداخيل بزيادة النسب الضريبية. ونظراً إلى أن غالبية النساء يتركزن تحت سقف الإعفاءات الضريبية الجديدة، فسوف تخضع حصص أقل من النساء إلى الزيادة في نسب الضريبة تقريباً في كل شريحة من شرائح ضريبة الدخل.
الضرائب غير المباشرة:		
الضريبة العامة على المبيعات	الضريبة العامة على المبيعات بشكل عام غير تصاعدية، وهي بالتالي تيسّر الفجوات بين الجنسين. وحيث أن النساء يحصلن على دخل متدن، فإنهن يخصص حصةً أعلى من مداخيلهن للنفقات الاستهلاكية، وبالتالي يتحملن عبئاً أكبر من الضرائب غير المباشرة.	من المحتمل أن تؤدي الزيادة في الضريبة العامة على المبيعات إلى زيادة فجوات الدخل بين الجنسين نظراً لأن الدراسة وجدت أن النساء في الأردن أيضاً يخصصن حصةً من مداخيلهنّ للنفقات الاستهلاكية أكبر من الحصة التي يُخصّصها الرجال.
ضرائب المبيعات التفضيلية (استهلاك المواد الأساسية مقارنةً مع استهلاك المواد الكمالية)	من المحتمل أن تنفق النساء حصة أكبر نسبياً من مداخيلهن على السلع والخدمات الأساسية للعائلة؛ وحصة أقل على المواد الكمالية للاستهلاك الفردي مقارنةً مع الرجال (حتى عندما يمتلكن القدرة على التحكم في مستوى الدخل).	تُخصص النساء في الأردن حصةً أكبر من نفقاتهن للمواد الأساسية مثل الأغذية، والخدمات التعليمية والطبية مقارنةً مع الرجال. ومن المحتمل أن تيسّر الزيادة في الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية المزيد من التّعميق لفجوة الدخل بين الجنسين، كما تؤثر سَلباً على الأطفال والعائلات. ومن المحتمل أن تفيد التخفيضاتُ والإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية النساءَ صاحبات الدخل المنخفض بالإضافة إلى أطفالهن وعائلاتهنّ.

٣٧ المصادر: ملاحظات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة حول مسودة التقرير.

القسم الخامس: الاستنتاجات

يتمثّل أحد التّحديات الهيكلية الهامة للاقتصاد الأردني في الفجوة الهائلة في التشغيل بين الجنسين، والتي تبلغ ٥٣ نقطة مئوية لأوج سن العمل (٢٥ – ٥٤ عاماً) لدى السكان (١٨,٢٪ نساء مقابل ٧١,٢٪ رجال في هذه الفئة العمرية هم عاملون). كما يُعَدُّ المعدل العام لتشغيل النساء حتّى أقل من ذلك أيضاً، حيث يصل إلى نحو ١٠٪ وقد بقي يراوح مكانه خلال العقدين الماضيين. ومع أنّ الإطار الحالي للسياسات الاقتصادية في الأردن بحاجة مُلحّة إلى تحسين مستوى تشغيل النساء، تتضمن الإصلاحات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الكلي برنامجاً لتحقيق الاستقرار على أساس تنفيذ تدابير تقشُّفية صارمة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي يتضمن إدخال المزيد من المرونة في سوق العمل. إن مثل هذه البيئة الاقتصادية الكلية تُهدّد بتعميق الفجوة الجوهرية أصلاً بين الجنسين بدلاً من التخفيف منها. واستناداً إلى هذه الخلفية، فإنّ هذا التقرير يُجري تقييماً للنوع الاجتماعي في السياسات المالية العامة الأخيرة في الأردن مع التركيز على الإصلاح الضريبي.

وبالنظر إلى محدودية البيانات، فإنّ مراجعتنا لمنظور النوع الاجتماعي في الإصلاح الضريبي الذي أُجري في الآونة الأخيرة في الأردن، قد ارتكزت على بيانات مسحية حول أصحاب الأجور والرواتب فقط. وقد شكّل ذلك تقييداً طفيفاً، مع ذلك، نظراً إلى أنّ غالبية التشغيل في الأردن (وبالتحديد للنساء) يندرج ضمن فئة الموظفين وليس العاملين لحسابهم الخاص (أو أصحاب الأعمال). وقد كشفت مراجعتنا عن بعض النتائج المُختلطة (انظر الجدول ٨ للاطّلاع على ملخص لذلك). فأولاً، وقبل كل شيء، ومن حيث إصلاح ضريبة الدخل الشخصي، ونظراً إلى أن الغالبية الساحقة (أكثر من ٩٠٪) من الأجيرات والأجيرين (العاملات والعاملين بأجر) متركّزون في المرتبة الدنيا من توزيع الأجور، فإنّ من الواضح أنّ تخفيض سقوف الإعفاء الضريبي (للأفراد الذين ليس لهم مُعالين من ١٢,٠٠٠ دينار أدرني إلى ٩,٠٠٠ دينار أردني) قد أثّر على أقليّة نسبية من الموظفين (٤,١٪ من إجمالي الأُجراء). ويُظهر تحليلٌ مفصَّل حسب النوع الاجتماعي بأن حصة الأَجيرين ذوي الدخل المنخفض، الذين أصبحوا خاضعين للضريبة بعد عملية الإصلاح، ارتفعت بشكل طفيف بالنسبة إلى الرجال (٤,٤٪ من أصحاب الأجور والرواتب «الأجيرين») مقارنةً بالعاملات (٢,٨٪ من صاحبات الأجور والرواتب «الأجيرات»).

لقد كان للإصلاح الضريبي أثرٌ متدنٍ نسبياً على النّساء (من حيث الأرقام المطلقة وحصة الأجيرات)، وهذا الأثرُ مستمدٌّ من نوعين من أوجه عدم المساواة بين الجنسين: فأولاً، فجوة التشغيل بين الجنسين؛ إذ يعتبر معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنياً جداً، وبالتالي فإنّ عدد الأجيرات أقل بكثير من عدد الأجيرين. فعدد الأجيرين (٨٢١,٥٧٨ عامل) يُشكّل أربعة أضعاف عدد الأجيرات (٢٠٨,٠٥٠). ونتيجة لذلك، فإن زيادة الضريبة المستحقة تؤثر على عدد أقل من الأجيرات مقارنةً مع الأجيرين من حيث الأرقام المطلقة. وثانياً، فجوة الأجور بين الجنسين: حيث تتركّز النساء في الطرف الأدنى من طيف الأجور والرواتب. فقبل الإصلاح الضريبي، كانت نسبة ٩٧,٨٪ من النساء دون سقف الإعفاء الضريبي، البالغ ١٢,٠٠٠ دينار أردني مقارنةً مع ٩٦٪ من الرجال. أما بعد الإصلاح الضريبي، فلا تزال ٩٥٪ من الأجيرات دون سقف الإعفاء الضريبي الجديد والبالغ ٩,٠٠٠ دينار أردني مقارنةً مع ٩١,٦٪ من الرجال. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان إجراء المزيد من التعديلات على الضرائب (حسب تصنيف البنود كما وردت في الملخص التنفيذي أعلاه)، لتحقيق هدف صريح، ألا وهو: تضييق الفجوة في التشغيل والأجور بين الجنسين.

ويَتمثّلُ أحدُ الجوانب المُهمّة للمساواة بين الجنسين في النظام الحالي لضريبة الدخل الشخصي في عدم فرض التقديم المشترك للإقرار الضريبي على الزوجين، بل إنّ النظام الضريبي يسمح بتقديم الإقرارات الضريبية على نحو منفصل. وهذا أمرٌ مرغوب فيه من منظور المساواة في النوع الاجتماعي، نظراً لأن نُظُم التقديم المشترك تُعرّض أصحاب المداخيل الثانوية (النساء في العادة) إلى نسبة ضريبية هامشية أعلى، وبالتالي تشكّل عاملاً مُثبِطاً من حيث تشجيع المرأة على الدخول إلى سوق العمل. ورغم ذلك، وبموجب

قانون الضريبة المعدل، لا يزال التقديم المشترك خياراً مطروحاً على الأزواج، ومن المحتمل أن تُوافق عليه الزوجات نظراً إلى افتقارهن إلى المعرفة المالية. ويمكن التغلب على ذلك من خلال إلزامية السلطات الضريبية بنشر المعلومات التي تستهدف الأسر الثنائية الدخل من الزوجين.

وكجزء من عملية تحليل النوع الاجتماعي، فقد قمنا بمقارنة العبء الضريبي للأسر المعيشية التي يُعيلها ذكر مع الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، ومع الأسر المعيشية التي تُعيلها أنثى في السياق السابق لعملية الإصلاح الضريبي مقارنةً بالسياق اللاحق لعملية الإصلاح من حيث الإنصاف الأفقي والرأسي. وكما كان متوقَّعاً، فقد كانت الأسر المعيشية التي يعيلها ذكر (والتي يعمل فيها الزوج فقط، بينما تكون الزوجة ربة منزل) هي العُرف السائد؛ حيث تُشكّل هذه الأسر ما يقرب من نصف الأسر المعيشية جميعها. وتُشكّل الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين (والتي يعمل فيها كل من الزوج والزوجة) أقل من ٨٪ من جميع الأسر المعيشية؛ بينما تُشكّل الأسر التي تعيلها أنثى (معيلة وحيدة مع أطفال مُعالين) أقل من ١٪. وحوالي خُمس الأسر المعيشية لا يوجد لديها أفراد عاملون (حيث تتألف المصادر الرئيسية للدخل من الرواتب التقاعدية، أو التحويلات الاجتماعية، أو الأقلية الصغيرة التي لديها دخل من العقارات أو الإيجارات). ويعكس توزيع الأسر عبر هذه الفئات المستويات المنخفضة للتشغيل، بشكل عام، والانخفاض الواضح في تشغيل النساء.

ومن الجوانب الإيجابية، نجد بعد الإصلاح أنّ الحافز لدى الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين أصبح أقوى نظراً إلى أنّ الأُسر المعيشية ذات المداخيل التي تتجاوز متوسط المداخيل أصبحت بالتالي خاضعة للضريبة؛ وهذا أثرٌ أحدثه تخفيض سقوف الإعفاءات ونظام التقديم المنفصل (الفردي) للإقرارات الضريبية. وإضافة إلى ذلك، فقد تم إلغاء التطبيق التمييزي بين الجنسين الذي لا يصبُّ في مصلحة الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى في قانون الضريبة الجديد بحيث أصبح النظام الضريبي يُقرُّ الآن صراحةً بوضع المُعيلة. وفي الوقت ذاته، فقد تم أيضاً تعزيز تصاعدية ضريبة الدخل الشخصي (العدالة الرأسية)، بحيث أصبحت الأسر ذات الدخل الأعلى تدفع الضرائب بنسب أعلى مقارنةً بمستويات ما قبل الإصلاح، بينما تبقى الأسر المنخفضة الدخل معفيةً ضريبياً. وبالرغم من ذلك، يجب إلغاء سقف الإعفاءات للأزواج (٢٣,٠٠٠ دينار أردني بحد أقصى) الذي يضع الأسر الثنائية الدخل من الزوجين في وضع ضريبي أسوأ إزاء الأنواع الأخرى من الأسر المعيشية المتعددة أصحاب المداخيل، مثل الأسر التي يعمل فيها كل من الأب والابن؛ وذلك لأنّ هذا الوضع يُشكّل مصدراً للتمييز ضد الأسر الثنائية الدخل من الزوجين. وبالإضافة إلى لذلك، من الممكن شمول النفقات على خدمات الرعاية الاجتماعية، مثل الحضانات وعاملات المنازل، بموجب الإعفاء الضريبي، لأجل تشجيع الأسر الثنائية الدخل من الزوجين.

ويتمثّل أحدُ الهواجس الهامة حيال تصاعدية النظام الضريبي في الأردن في اعتماد تحقيق الإيرادات على الضرائب غير المباشرة (المبيعات)، وليس على الضرائب المباشرة. كما أنّ الضريبة العامة على المبيعات غير تصاعدية لأنّها تؤدي بالأسر المعيشية المتدنية الدخل إلى دفع حصة من ضرائب المبيعات أكبر فيما يتعلّق بمداخيلها، مقارنةً مع الأسر المعيشية ذات الدخل الأعلى. ويَفسح الإصلاحُ الضريبي المجال أمام خطوة تسير في الاتجاه الصحيح من خلال توسيع الوعاء الضريبي لضريبة الدخل الشخصي، وزيادة الضريبة على أصحاب المداخيل الأعلى. ومن المحتمل أن يكون للزيادة المتزامنة في الضرائب على مؤسسات الأعمال مساهمة إضافية في زيادة إيرادات الضرائب المباشرة، مما يخفّف من الاعتماد على ضريبة المبيعات. وبالرغم من ذلك، فلا تزال الضرائب غير المباشرة تُشكّل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية.

لقد أكّد التحليل الذي أجريناه للضرائب غير المباشرة من منظور النوع الاجتماعي بأنّ الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض تُخصص حصةً أكبر من مداخيلها للإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى تخصيصها حصة أعلى من مجموع نفقاتها لاستهلاك المواد الأساسية وليس لاستهلاك المواد الكمالية، مقارنةً مع الأسر المعيشية الأخرى ذات الدخل الأعلى. كما توجد أنماط استهلاكية ترتبط بالنوع الاجتماعي: حيث تُخصص الأسر المعيشية، التي يكون فيها للنساء قدرة على الحصول على دخل مستقل (الأسر المعيشية الثنائية الدخل من الزوجين، والأسر التي تعيلها نساء) حصةً أعلى من مداخيلها للإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى تخصيص حصة أعلى من إجمالي نفقاتها على استهلاك المواد الأساسية (الإنفاق على رعاية الأسرة، مثل الغذاء، والتعليم، والصحة)، وليس على استهلاك المواد الكمالية عَبْرَ شرائح الدخل كافة. وبالتّالي، فإنّ النّسب التفاضلية للضريبة العامة على المبيعات، التي بموجبها تخضع المواد الأساسية لضريبة أعلى (أقل)، من المحتمل أن تُنتِجَ نواتج سلبية (إيجابية) يُعاد توزيعها حسب النوع الاجتماعي، نظراً إلى اختلاف أنماط الإنفاق بين النساء والرجال؛ وأن تُلحق الضرر برفاهة الأطفال (تجلب المنفعة إلى رفاهة الأطفال).

ويجب أن تُصمّم أي تعديلات في ضرائب المبيعات وهي تأخذ في الحسبان الأنماط الاستهلاكية، التي تتنوع حسب الدخل والنوع الاجتماعي؛ مع ضمان إعادة التوزيع الذي يعزّز المساواة.

وفيما يتعدى الإصلاح الضريبي، فإنّ إحدى القنوات الهامة تتعلّق بالمعيقات التي تواجه الإنفاق من المالية العامة، والتي من خلالها تُهيمن تأثيرات الإصلاحات التي أُجريت مؤخراً من منظور النوع الاجتماعي على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية والمالية. فبالنظر إلى الأدوار الهيكلية للنساء كمقدمات رعاية رئيسيات في العائلة، فإن التخفيضات في الإنفاق العام، والتدهور اللاحق في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، كمّاً ونوعاً، يزيد من عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي يقع على كاهل النساء، ويفرض المزيد من القيود على أوقاتهنّ، وبالتالي على الحصول المتكافئ على فرص التشغيل وكسب الدخل. وفي إطار التدابير التقشفية التي اتّخذها الأردن، فقد شهدت النفقات العامة تراجعاً حاداً (بنحو ١٠ نقاط مئوية في العقد الماضي)، بما في ذلك النفقات في مجال الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي. ولا تتوافر في الأردن بيانات تتعلّق بطرق استغلال الوقت، ويتعذر بالتّالي البحث في أثر التقشف على وقت عمل النساء من دون أجر. ورغم ذلك، فقد أظهرت مراجعتنا لأنماط سوق العمل حسب النوع الاجتماعي، والتعليم، ووضع سوق العمل، أن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تُعتبر من العوامل الرئيسية التي تُكيّف معدلات نشاط النساء في سوق العمل. وتُعَدُّ مقارنة متوسط أجور النساء مع متوسط تكاليف رعاية الأطفال شاهداً على الافتقار إلى الحصول على خدمات رعاية للأطفال الجيدة والميسورة الكلفة، عندما يقترن ذلك بانخفاض أجور النساء، الأمر الذي يشكل عائقاً رئيسياً أمام ارتباط النساء بسوق العمل.

وتُظهر مراجعتنا لخطاب السياسات بشأن تشغيل المرأة وجود إقرار عام يفيدُ بأنّ تحسين القدرة على الحصول على خدمات رعاية الأطفال، وضمان التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية في سوق العمل يعتبر أحد المبادرات التّدخلية الضرورية. ومع ذلك، وبالقدر الذي يتعلّق بالتنفيذ الفعلي للسياسات، فإنّ الحلول المتعلقة برعاية الأطفال تُركّز على مكان العمل، بدلاً من تركيزها على توفير هذه الخدمات بصورة عامة. ومن الاستراتيجيات الرئيسية المقترحة لتحقيق التوازن بين الحياة العملية والعائلية «العملُ المرن للنساء»، إذ يعتبر التغلب على المُعيقات أمام تحقيق هذا التوازن من خلال توجيه النساء نحو وظائف العمل غير المتفرّغ، والعمل من المنزل في وظائف مخصّصة «للأُنثى» إشكاليةَ كبيرةً، لأنّ ذلك يُهدد بالمزيد من الفصل في الوظائف بين الجنسين وتعميق الفجوات الاقتصادية بينهما، من حيث الأجور والضمان الاجتماعي تحت ذريعة تضييق فجوة التشغيل بين الجنسين. فالعمل المرن ينطوي على إمكانية أن يكون جزءاً من أحد الحلول الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في حال تم الترويج له على قدم المساواة لكلا الجنسين باعتباره يشكل فرصاً مؤقتة للعمل المرن طوال دورة الحياة.

ويُوجَدُ ارتباطٌ متداخل بين الأثر الذي تُحدثه سياسة المالية العامة على جانب الإيرادات (الضرائب)، وبين الأثر الذ تُحدثه في جانب الإنفاق (النفقات العامة) من منظور النوع الاجتماعي. وتُمكّن الكفاءةُ في تحصيل الإيرادات الضريبية وتحصيلها بمقادير أعلى (على افتراض القيام بذلك على أساس مبدأ تصاعدية الضريبة) من زيادة قدرة الدولة على تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال النفقات العامة. ونتيجة لذلك، فلن يكون التّقييم الحقيقي للمساواة بين الجنسين من حيث الإصلاح الضريبي في الأردن مكتملاً دون إجراء تحليل لأنماط الإنفاق المالي من منظور النوع الاجتماعي. ومن شأن إجراء هذا التحليل من منظور النوع الاجتماعي أن يستكمل التحليل المقدم في هذا التقرير، والذي ركز بشكل رئيسي على جانب الإيرادات الضريبية. وبصورة إجمالية، فإن اتّباع نهج مُراع ومستجيب للنوع الاجتماعي في إعداد الموازنة أمرٌ أساسيٌّ على المستويين الوطني والمحلي لتيسير التخصيص المتساوي للموارد العامة من منظور النوع الاجتماعي.

المراجع

1. Aguirre, De Anne, L. Hoteit, C. Rupp, and K. Sabbagh, (2012), "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.

2. Alam, Shamma A., Gabriela Inchauste, and Umar Serajuddin, (2017), "The Distributional Impact of Fiscal Policy in Jordan", In the Distributional Impact of Taxes and Transfers: Evidence from Eight Low-and Middle-Income Countries, edited by Gabriela Inchauste and Nora Lustig, 198-179. Washington, DC: World Bank.

3. Antonopoulos, R. and K. Kim, (2011), "Public Job Creation Programs: The Economic Benefits of Investing in Social Care. Case Studies in South Africa and the United States," Levy Economics Institute of Bard College Working Paper No. 671.

4. Bargawi, H., G. Cozzi and S. Himmelweit(ed.s) (2017). Economics and Austerity in Europe, London and New York: Routledge.
5. Beneria, L., G. Berik. And M. Floro. (2016) Gender, Development and Globalization; Economics as if All People Mattered, London and New York: Routledge.

6. Casale, D. M. (2012), "Indirect Taxation and Gender Equity: Evidence from South Africa", Feminist Economics, 64-25 ,18:3, DOI: 13545701.2012.716907/10.1080.

7. Cuberes, D., and M. Teignier, (2012), "Gender Gaps in the Labor Market and Aggregate Productivity," Sheffield Economic Research Paper SERP 2012017.

8. Grown, C. and Valodia, I. (2010),"Taxation and Gender Equity: A Comparative Analysis of Direct and Indirect Taxes in Developing and Developed Countries", Routledge, IRDC CRDI, ISBN: 9780415568227.

9. Ernst and Young (2018), Jordan amends Income Tax Law, https://www.ey.com/gl/en/services/tax/international-tax/alert--jordan-amends-income-tax-law

10. Ernst and Young (2019), https://www.ey.com/gl/en/services/tax/worldwide-vat--gst-and-sales-tax-guide---xmlqs?preview&XmlUrl=/ec1mages/taxguides/VAT2019-/VAT-JO.xml

11. FES (2018), Protest as the Last Straw- A Report on Jordan's Tax Reform in 2018, FES Jordan & Iraq.

12. http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report2018-/data-explorer/#economy=JOR

13. http://dosweb.dos.gov.jo/economic/price-indices/table-price-indices/

14. https://www.averagesalarysurvey.com/jordan

15. Ilkkaracan, I., K. Kim and T. Kaya (2015), "The Impact of Public Investment in Social Care Services on Employment Generation, Poverty Reduction and Gender Equality: The Turkish Case", Istanbul Technical University and Levy Economics Institute, New York. http://www.levyinstitute.org/publications/the-impact-of-public-investment-in-social-care-services-on-employment-gender-equality-and-poverty-the-turkish-case

16. Ilkkaracan, I. and S. Değirmenci. (2013). "The Impact of Household Labor Supply Structure on Poverty and Income Inequality", Topics in Middle Eastern and North African Economies, Vol. 2) 15), September 2013, pp: 133-121.

17. Jordanian Strategy Forum 2018, The new Tax Law in Jordan

18. Jordanian Ministry of Finance (JMoF), Income Tax Law No.38 of 2018, https://www.istd.gov.jo/English/Legislations/Laws.aspx

19. Jordanian National Council for Women JNCW (2019). Background Paper prepared for this Report, Amman: JNCW.

20. Karak Castle, (2018), "Concept Note on Draft Income Tax Law: Proposed Amendments and Their Impact On Women In General And Female Breadwinner In Particular", Amman: Karak Castle Center.

21. OAMDI, (2017), Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://erf.org.eg/data-portal/. Version 2.0 of Licensed Data Files; HEIS 2013 - Department of Statistics (DOS), The Hashemite Kingdom of Jordan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

22. OAMDI, (2018), Labor Market Panel Surveys (LMPS), http://erf.org.eg/data-portal/. Version 1.1 of Licensed Data Files; JLMPS 2016. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

23. PwC Jordan (2018), "Tax and Legal News 2018, Jordan: Approved amendments to the Income Tax Law", https://www.pwc.com/m1/en/services/tax/me-tax-legal-news.html

24. Sarangi, N., Bhanumurthy, N.R., Abu-Ismail, K., (2015), "Effectiveness Of Fiscal Policy In Jordan: Impact On Growth, Poverty and Equality", Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA, Beirut.

25. Stotsky, J. G and Asegedech, W. (1997), "Tax Effort in Sub-Saharan Africa", IMF Working Paper, pp. 57-1.

26. U.N. Women. (2018), "Promoting Women's Economic Empowerment: Recognizing and Investing in the Care Economy", UN Women Issue Paper (authored by I. Ilkkaracan), https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/5/2018/issue-paper-recognizing-and-investing-in-the-care-economy

27. U.S. Department of Agriculture (USDA). (2018), Jordan levies new special taxes on food and beverage products, USDA Report No: JO 18003.

الملحق الأول: مصادر البيانات

توفّر دائرة الإحصاءات العامة الأردنية العديد من البيانات الإحصائية من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي، وهي تجمعُ المسوح (الدراسات المسحية الاستقصائية) لتلبية الاحتياجات المتنوّعة لاستعمالات البيانات. وتُستَخدم ثلاث مجموعات مختلفة من البيانات في المشروع الحالي لتغطية جميع جوانب الموضوع الذي يتناوله التقرير تغطية شاملةً. وهذه المسوح هي على وجه التحديد: مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠١٨ [٣٨]، ومسح نفقات ودخل الأُسرة للفترة ٢٠١٣ / ٢٠١٤ [٣٩]، ومسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن لعام ٢٠١٦. وتُنفَّذ جميع هذه المسوح بصورة دورية منتظمة في سنوات مُحدّدة بعينها. وهي تَتّبع ترتيباً مُعيَّناً في تجميع وتصنيف البيانات، ويتم الحصول على هذه المسوح من البوابة الإلكترونية لبيانات منتدى البحوث الاقتصادية.

ويُجرى مسح نفقات ودخل الأُسرة بصورة منتظمة في سنوات مُحدّدة بعينها. ويُوفّر المسحُ بيانات تعكس نفقات «الأُسَر» و«الأفراد» والمداخيل (جمع «مدخول» أو «دخل»)، والعلاقة فيما بين الإنفاق والدخل باستخدام متغيّرات مختلفة. ويُستَخدَمُ في المشروع الحالي المسحُ الذي أُجري في عام ٢٠١٣ للحصول على التّحليل الضروري للتقرير. وقد جرى تصميم هذا المسح ليخدِم بعض الأهداف الأساسية. وبناءً على ذلك، فإن مجموعة البيانات المُستخدَمة في المسوح تتألف من المعلومات التي تُجمع، بصورة دورية منتظمة، من مختلف أجزاء الأردن لكي تُمثّله على مستوى النواحي (جمع «ناحية» وهي إحدى التّقسيمات الإدارية). وقد جرى أيضاً تصميم عيّنة المسح باستخدام طريقة العيّنات الطبقية العنقودية الثنائية المرحلة. ويتألف استبيان المسح من ثلاثة استبيانات متكاملة، هي على وجه التحديد: الاستبيان العام، واستبيان الإنفاق على المواد الغذائية والسّلع المتكررة، واستبيان الإنفاق على البنود غير الغذائية. ويشتمل الاستبيان العام على خصائص المساكن، وخصائص أفراد الأُسرة (المعيشية)، ومصادر الدخل المختلفة للأسر، والتي تتضمن ممتلكات الأُسرة، والأنشطة الإنتاجية للأسرة، ومصادر الدخل الحالية.

ويحتوي استبيان الإنفاق على المواد الغذائية والسلع المتكررة بيانات الإنفاق على سبع عشرة مجموعة (فئة) من المستهلكين. وإلى جانب ذلك، يحتوي هذا الاستبيان على أجزاء تشمل إنتاج السلع لأغراض الاستهلاك الذاتي، والهدايا (المِنَح) العينية من الأغذية من الأُسرة ذات العلاقة وإليها، وإنفاق الخَدَم (العمالة المنزلية) المقيمين مع الأُسرة على أنفسهم من أُجورهم الخاصة (على المواد الغذائية). ويتألف استبيان الإنفاق على المواد غير الغذائية من ١١ مجموعة (فئة) إنفاق وخمس مجموعات (فئات) إنفاق على الخدمات، بالإضافة إلى مجموعة من نفقات المستهلكين لم يرد ذكرها في المجموعات السابقة، ومجموعة من نفقات غير المستهلكين (التحويلات). وإلى جانب ذلك، يتوافرُ الاستبيان كذلك على الاستهلاك الذاتي، والهدايا العينية غير الغذائية من الأُسرة وإليها، وإنفاق الخَدَم (العمالة المنزلية) من أُجورهم الخاصة. وتتألف مجموعة البيانات الجزئية من ٢٥,٨٤٥ فرداً منهم ١٢,٩٩١ رجلاً و ١٢,٨٥٤ امرأةً. كذلك تحتوي العيّنة الكُلية على ٤,٨٥٠ أُسرة (معيشية)، ونسبة ٩٥٪ من الأفراد أردنيون. ((مبادرة الوصول المُتاح إلى البيانات الجزئية OAMDI، ٢٠١٧). والمسوح المُنسَّقة لنفقات ودخل الأسرة (http://erf.org.eg/data–portal، HHIES)./ والنسخة ٢ من ملفات البيانات المُرخّصة؛ ومسح نفقات ودخل الأُسرة لعام ٢٠١٣ – دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية؛ منتدى البحوث الاقتصادية).

٣٨ في المشروع الحالي، استَخدَم مسحُ العمالة والبطالة لعام ٢٠١٨ إمكانية الوصول المتاح للجمهور بالموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

٣٩ أُجريت الجولة الأخيرة من مسح نفقات ودخل الأسرة في الفترة ٢٠١٧ / ٢٠١٨، ولم تكن البيانات الجزئية متوافرة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

وقد صُمّمت مسوح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن لتكون كمسح اللوحة "panel survey"، وبناءً على ذلك، يُفترض بأن تكون أغلبية الأُسر والأفراد، ممّن أُجريت معهم المقابلات في جولات مُحدّدة، متماثلة. فالجولة الأولى من المسح أُجريت في عام ٢٠١٠، وبعد مرور ست سنوات، أُجريت الجولة الثانية. وتقتضي خطة المسح متابعة مجموعة قائمة من السكان على مرّ الزّمان؛ ومع ذلك، لكي يتسنّى رصد أثر المهاجرين إلى الأردن، فقد أُضيفت عينة مُجدّدة / مُنشّطة "refresher" كبيرة، عددها ٣,٠٠٠ أُسرة إلى العيّنة.

وبذلك المعنى، فإنّ مسح اللوحة يشمل بيانات مقطعية لعام ٢٠١٠، وبيانات مقطعية لعام ٢٠١٦، وبيانات مسح فريق الخبراء لعامي ٢٠١٠ / ٢٠١٦، والبيانات المقطعية المُعادة لعامي ٢٠١٠ / ٢٠١٦. ويسمح المسح بعمل تقدير على المستوى الوطني لمناطق الحضر والريف، ولجميع الأقاليم. ونظراً لأن المسح يوفّر معلومات عن الأُسر المعيشية والأفراد، فقد جرى تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء مختلفة، هي: الاستبيان على مستوى الأُسرة، والاستبيان على مستوى الفرد، والاستبيان على مستوى المؤسسات الأُسرية (الشركات العائلية) والهجرة. ويتألف استبيان الأُسرة من معلومات حول ظروف السكن، وملكية السّلع. أما استبيان الأفراد فهو يتضمّن معلومات شخصية، مثل التعليم والصحة ووضع سوق العمل، والإخصاب، ووضع المرأة، وتقاضي الأجور، وسلوك التوفير والاقتراض، والمواقف من النوع الاجتماعي. وأمّا استبيان المؤسسات الأُسرية والهجرة، فهو يتألف من المهاجرين الحاليين الموجودين، والتحويلات، ومعلومات عن المؤسسات الأُسرية غير الزراعية.

وتُستخدَم في المشروع الحالي البيانات المقطعية لعام ٢٠١٦ لأغراض التحليل التجريبي. فعيّنة مسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن لعام ٢٠١٦ تتألّف ممّا مجموعه ٧,٢٢٩ أُسرة (معيشية)، تضمُّ ٣,٠٥٨ أُسرة ممّا كانت تُشكّل جزءاً من عيّنة ٢٠١٠ الأصلية، و ١,٢٢١ أُسرة مُجزّأة (مُقسّمة)، و ٢,٩٥٠ أُسرة مُجدّدة / مُنشّطة. وتضمُّ العيّنة ما مجموعه ٣٣,٤٥٠ فرداً، منهم ١٦,٩٠٨ أفراد رجال و ١٦,٥٤٢ أُنثى. ونسبة ٨٥٪ منهم أردنيون. (مبادرة الوصول المُتاح إلى البيانات الجزئية (OAMDI)، ٢٠١٨). ومسوح اللوحات لسوق العمل (http://erf.org.eg/data–portal /LMPS). والنسخة ١–١ من ملفات البيانات المُرخّصة؛ ومسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن. مصر: منتدى البحوث الاقتصادية)).

وتُنفّذ دائرة الإحصاءات العامة مسح العمالة والبطالة عن طريق تنفيذ مسح قوة العمل من خلال أربع جولات سنوياً. ويستند هذا المسح على أساس معايير علمية في تصميم العينات الطبقية العنقودية المتعددة المراحل. وبناءً على ذلك، فإن المسح يُمثّل المملكة، والمحافظات، وثلاثة أقاليم، والحضر / الريف، والأردنيين وغير الأردنيين. ويُوفّر المسح خصائص العاملين والعاطلين (المتعطّلين) عن العمل. ويضم الاستبيان نوعين مختلفين من الاستبيانات: الاستبيان على مستوى الأسر، والاستبيان على مستوى الأفراد. أما الاستبيان على مستوى الأسر، فهو يضمُّ الخصائص الجغرافية، وتكوين الأسرة المعيشية، وملكية السّلع، وتصنيف قوة العمل (القوى العاملة) لأفراد الأُسر المعيشية. وأما الاستبيان القائم على الأفراد فيتألّف من معلومات تتناول المعلومات الشخصية، كالتعليم، وخصائص العمالة والبطالة، وأسباب البطالة، ووضع سوق العمل، والأجور والمداخيل. ويضمُّ المسح ١٦,٥٠٠ أُسرة معيشية من جميع المحافظات. وبالنسبة إلى المشروع الحالي، فقد تم لأغراض الحصول على نتائج اختبارية (تجريبية) الحصول حتّى على مسح عام ٢٠١٦ من البوابة الإلكترونية لبيانات منتدى البحوث الاقتصادية، ومن المسح الأكثر حداثةً لعام ٢٠١٨، ومن الوصول المفتوح إلى المعلومات المتاح من دائرة الإحصاءات العامة ((مبادرة الوصول المُتاح إلى البيانات الجزئية OAMDI، ٢٠١٧). والمسوح المُنسَّقة لقوة العمل (http://erf.org.eg/data–portal /HLFS). والنسخة ١ من ملفات البيانات المُرخّصة؛ ومسح العمالة والبطالة لعام ٢٠١٦ – دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية: منتدى البحوث الاقتصادية)).

الملحق الثاني: النتائج المُصنّفة لوحدات النوع الاجتماعي مسح لوحة سوق العمل (LMPS) الذي يُجريه مجلس البحوث الاقتصادية (ERF)، ٢٠١٦

الملحق ٢-١:
إمكانية حصول المرأة على الدخل، والتنقل والمواقف (التّوجّهات)

الجدول أ - الملحق ٢-١-١:
إمكانية الوصول إلى أموال الأسرة (المعيشية) لاستعمالها، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	٣٧٧,٩٧٨ (٪١٩,٤)	٣٧,٦٦٨ (٪٥,٣)	٢٩٥,٥٦١ (٪٢٥,٨)	١٢,٩٣٦ (٪٣٣,٧)	٣١,٨١٣ (٪٦٠,٣)
لا	١,٥٧١,٨٥٢ (٪٨٠,٦)	٦٧٤,٣٩٦ (٪٩٤,٧)	٨٥١,٠٣٦ (٪٧٤,٢)	٢٥,٤٨٠ (٪٦٦,٣)	٢٠,٩٤٠ (٪٣٩,٧)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٢:
التوفير أو الملكية الشخصية، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	١١٠,٧٠٢ (٪٥,٧)	١٥,٤٢٤ (٪٢,٢)	٨٩,٧٦٩ (٪٧,٩)	٢,٠٣٥ (٪٥,٣)	٣,٤٧٤ (٪٦,٦)
لا	١,٨٣٩,١٢٨ (٪٩٤,٣)	٦٩٦,٦٤٠ (٪٩٧,٨)	١,٠٥٦,٨٢٨ (٪٩٢,٢)	٣٦,٣٨١ (٪٩٤,٧)	٤٩,٢٧٩ (٪٩٣,٤)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٣:
حرية التنقل أخذ الإذن للذهاب إلى السوق المحلية، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
تذهب وحدها من دون أخذ الإذن	١١٠,٦٩٠ (٥,٧٪)	٣٢,٩٢٨ (٤,٦٪)	٣٩,٢٥٣ (٣,٤٪)	٩,٥١٧ (٢٤,٨٪)	٢٨,٩٩٢ (٥٥,٠٪)
تذهب وحدها، ولكن يجب أخذ الإذن	٧٧٤,٠٤٣ (٣٩,٧٪)	٢٢٢,٩٣٤ (٣١,٣٪)	٥٣٤,٨٤٣ (٤٦,٧٪)	١٠,٧٦٧ (٢٨,٠٪)	٥,٤٩٩ (١٠,٤٪)
تذهب وحدها بعد إعلام العائلة	١٥٩,٧٩٠ (٨,٢٪)	٤٩,٥٨٦ (٧,٠٪)	٩٨,٤٦٩ (٨,٦٪)	٧,٣٦٨ (١٩,٢٪)	٤,٣٦٧ (٨,٣٪)
لا تستطيع الذهاب وحدها	٨٩٢,٦٢٨ (٤٥,٨٪)	٣٩٧,٣٣١ (٥٥,٨٪)	٤٧١,٩٦١ (٤١,٢٪)	٩,٧٢١ (٢٥,٣٪)	١٣,٦١٥ (٢٥,٨٪)
لا أعرف	٤,٠٤٤ (٠,٢٪)	٢,٧٣٧ (٠,٤٪)	٥٧٤ (٠,١٪)	٦٢٦ (١,٦٪)	١٠٧ (٠,٢٪)
لا ينطبق	٨,٦٣٥ (٠,٤٪)	٦,٥٤٨ (٠,٩٪)	١,٤٩٧ (٠,١٪)	٤١٧ (١,١٪)	١٧٣ (٠,٣٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٤:
حرية التنقل: أخذ الإذن للذهاب إلى الطبيب، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
تذهب وحدها من دون أخذ الإذن	١٠٢,٥٧٦ (٥,٣٪)	٢٥,٨٣٦ (٣,٦٪)	٣٧,٤٣٣ (٣,٣٪)	١٠,١٤٩ (٢٦,٤٪)	٢٩,١٥٨ (٥٥,٣٪)
تذهب وحدها، ولكن يجب أخذ الإذن	٧٠١,٣٩٣ (٣٦,٠٪)	٢٠٣,٣٧٠ (٢٨,٦٪)	٤٨٤,٦٤٠ (٤٢,٣٪)	٩,٠٩٢ (٢٣,٧٪)	٤,٢٩١ (٨,١٪)
تذهب وحدها بعد إعلام العائلة	١٥٢,٧٩٥ (٧,٨٪)	٤٩,٨٤٨ (٧,٠٪)	٩٠,٣٧٣ (٧,٩٪)	٧,٨٥٤ (٢٠,٤٪)	٤,٧٢٠ (٩,٠٪)
لا تستطيع الذهاب وحدها	٩٨٢,٨١٨ (٥٠,٤٪)	٤٢٥,٤٩٧ (٥٩,٨٪)	٥٣٢,٠٥٢ (٤٦,٤٪)	١٠,٩٦٥ (٢٨,٥٪)	١٤,٣٠٤ (٢٧,١٪)
لا أعرف	٧٤٥ (٠,٠٤٪)	٢٤٠ (٠,٠٣٪)	٣٢٣ (٠,٠٣٪)	٧٥ (٠,٢٪)	١٠٧ (٠,٢٪)
لا ينطبق	٩,٥٠٣ (٠,٥٪)	٧,٢٧٣ (١,٠٪)	١,٧٧٦ (٠,٢٪)	٢٨١ (٠,٧٪)	١٧٣ (٠,٣٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٥:
حرية التنقل: أخذ الإذن لأخذ الطفل إلى الطبيب، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
تذهب وحدها من دون أخذ الإذن	٥٨,٦٨٠ (٣,٠٪)	٩,٦٠٩ (١,٤٪)	٢٩,٠٠٠ (٢,٥٪)	٥,٦٦٢ (١٤,٧٪)	١٤,٤٠٩ (٢٧,٣٪)
تذهب وحدها، ولكن يجب أخذ الإذن	٤٨٩,٤٨٦ (٢٥,١٪)	٩١,١٠٣ (١٢,٨٪)	٣٨٩,١٤٩ (٣٣,٩٪)	٦,١٥٥ (١٦,٠٪)	٣,٠٧٩ (٥,٨٪)
تذهب وحدها بعد إعلام العائلة	١٠٩,٤٦٥ (٥,٦٪)	٢٢,٧٤٨ (٣,٢٪)	٧٩,٩٢٠ (٧,٠٪)	٥,٤٧٥ (١٤,٣٪)	١,٣٢٢ (٢,٥٪)
لا تستطيع الذهاب وحدها	٧١٨,٠٢٢ (٣٦,٨٪)	٢٢٠,٢٧٥ (٣٠,٩٪)	٤٧٩,٣٧٤ (٤١,٨٪)	٨,٣١٤ (٢١,٦٪)	١٠,٠٥٩ (١٩,١٪)
لا أعرف	٣,٢٨٣ (٠,٢٪)	٢,٣٥٣ (٠,٣٪)	٨٢٣ (٠,١٪)	---	١٠٧ (٠,٢٪)
لا ينطبق	٥٧٠,٨٩٤ (٢٩,٣٪)	٣٦٥,٩٧٦ (٥١,٤٪)	١٦٨,٣٣١ (١٤,٧٪)	١٢,٨١٠ (٣٣,٤٪)	٢٣,٧٧٧ (٤٥,١٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٦:
حرية التنقل: أخذ الإذن لزيارة الصديقات / الأسرة، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
تذهب وحدها من دون أخذ الإذن	٩٦,٢٠٢ (٤,٩٪)	٢١,٦٦٦ (٣,٠٪)	٣٥,١٦٥ (٣,١٪)	١٠,٧٨٤ (٢٨,١٪)	٢٨,٥٨٧ (٥٤,٢٪)
تذهب وحدها، ولكن يجب أخذ الإذن	٧٣٤,٥٢٣ (٣٧,٧٪)	٢٠٤,٥٥٠ (٢٨,٧٪)	٥١٧,٦٤٢ (٤٥,٢٪)	٨,١٣٨ (٢١,٢٪)	٤,١٩٣ (٨,٠٪)
تذهب وحدها بعد إعلام العائلة	١٤٥,٧٦٩ (٧,٥٪)	٤٥,٥٢٦ (٦,٤٪)	٨٦,٨٢١ (٧,٦٪)	٧,٧٣٢ (٢٠,١٪)	٥,٦٩٠ (١٠,٨٪)
لا تستطيع الذهاب وحدها	٩٣٥,٢٢٤ (٤٨,٠٪)	٤١٢,٠٧٣ (٥٧,٩٪)	٤٩٨,٢٤٥ (٤٣,٥٪)	١١,٣٥٤ (٢٩,٦٪)	١٣,٥٥٢ (٢٥,٧٪)
لا أعرف	١,١٤٩ (٠,١٪)	٣١٨ (٠,٠٤٪)	٥٥١ (٠,١)٪	---	٢٨٠ (٠,٥٪)
لا ينطبق	٣٦,٩٦٣ (١,٩٪)	٢٧,٩٣١ (٣,٩٪)	٨,١٧٣ (٠,٧٪)	٤٠٨ (١,١٪)	٤٥١ (٠,٩٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٧:
هل توجد لديك أي عائلة يمكنك الاعتماد عليها لتوفير مكان لك لقضاء الوقت طوال الليل، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	١,٤٥٠,٠٩٨ (٧٤,٤٪)	٥٠٩,٤٢٦ (٧١,٥٪)	٨٧٩,١٠٢ (٧٦,٧٪)	٢٧,٢٠٩ (٧٠,٨٪)	٣٤,٣٦١ (٦٥,١٪)
لا	٤٩٨,٤٢٧ (٢٥,٦٪)	٢٠٢,٦٣٨ (٢٨,٥٪)	٢٦٧,٤٩٥ (٢٣,٣٪)	١١,٢٠٧ (٢٩,٢٪)	١٨,٣٩٢ (٣٤,٩٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٨:
هل توجد لديك أي عائلة يمكنك الاعتماد عليها لمساعدتك مالياً، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	١,٤٥١,٥٩٥ (٧٤,٥٪)	٥١٠,٣٧٤ (٧١,٧٪)	٨٧٩,٤١١ (٧٦,٧٪)	٢٧,٤٤٩ (٧١,٥٪)	٣٤,٣٦١ (٦٥,١٪)
لا	٤٩٨,٢٣٥ (٢٥,٥٪)	٢٠١,٦٩٠ (٢٨,٣٪)	٢٦٧,١٨٦ (٢٣,٣٪)	١٠,٩٦٧ (٢٨,٥٪)	١٨,٣٩٢ (٣٤,٩٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-٩:
للزوج الحقّ في ضرب الزوجة / معاقبتها: إذا حرقت الطعام عند طهيه، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	٨٠,٣٠٣ (٤,١٪)	٢٢,٩٧٩ (٣,٢٪)	٥٣,٥٣٢ (٤,٧٪)	٢,٢٢٣ (٥,٨٪)	١,٥٦٩ (٤,١٪)
لا	٦٨٩,٠٨٥ (٩٥,٩٪)	١,٠٩٣,٠٦٥ (٩٦,٨٪)	٣٦,١٩٣ (٩٥,٣٪)	٥١,١٨٤ (٩٤,٢٪)	١,٨٦٩,٥٢٧ (٩٧,٠٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-١٠:
للزوج الحقّ في ضرب الزوجة / معاقبتها: إذا أهملت أطفالها، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	**٧١٢,٠٦٤**	**١,١٤٦,٥٩٧**	**٣٨,٤١٦**	**٥٢,٧٥٣**
نعم	١٥٩,٠٤٢ (٨,٢٪)	٤٢,١٩٦ (٥,٩٪)	١١١,٨١٥ (٩,٨٪)	٢,٢٩٨ (٦,٠٪)	٢,٧٣٣ (٥,٢٪)
لا	١,٧٨٥,٢٣٩ (٩١,٦٪)	٦٦٦,٥٨٥ (٩٣,٦٪)	١,٠٣٢,٧٧٢ (٩٠,١٪)	٣٥,٩٤٢ (٩٣,٦٪)	٤٩,٩٤٠ (٩٤,٧٪)
لا أعرف	٥,٥٤٩ (٠,٣٪)	٣,٢٨٣ (٠,٥٪)	٢,٠١٠ (٠,٢٪)	١٧٦ (٠,٥٪)	٨٠ (٠,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-١١:
للزوج الحقّ في ضرب الزوجة / معاقبتها: إذا دخلت في جدال معه، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	١٦٠,٩٨٦ (٨,٣٪)	٤٤,٨٣٦ (٦,٣٪)	١٠٩,٥٥٦ (٩,٦٪)	٢,٣٥٩ (٦,١٪)	٤,٢٣٥ (٨,٠٪)
لا	١,٧٨٥,٠٢٦ (٩١,٦٪)	٦٦٤,١٣٦ (٩٣,٣٪)	١,٠٣٦,٥٧١ (٩٠,٤٪)	٣٥,٨٨١ (٩٣,٤٪)	٤٨,٤٣٨ (٩١,٦٪)
لا أعرف	٣,٨١٨ (٠,٢٪)	٢,٠٩٢ (٠,٣٪)	٤٧٠ (٠,٠٤٪)	١٧٦ (٠,٥٪)	٨٠ (٠,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-١٢:
للزوج الحقّ في ضرب الزوجة / معاقبتها: إذا تبادلت الحديث مع رجال آخرين، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	٢٢٧,١٧٦ (١١,٧٪)	٦٠,٦٣٩ (٨,٥٪)	١٥٩,١٤٢ (١٣,٩٪)	٣,٠٦٠ (٨,٠٪)	٤,٣٣٥ (٨,٢٪)
لا	١,٧١٧,٦٣٨ (٨٨,١٪)	٦٤٨,٢٩٢ (٩١,٠٪)	٩٨٥,٨٢٨ (٨٦,٠٪)	٣٥,١٨٠ (٩١,٦٪)	٤٨,٣٣٨ (٩١,٦٪)
لا أعرف	٥,٠١٦ (٠,٣٪)	٣,١٣٣ (٠,٤٪)	١,٦٢٧ (٠,١٪)	١٧٦ (٠,٥٪)	٨٠ (٠,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-١٣:
للزوج الحقّ في ضرب الزوجة / معاقبتها: إذا أهدرت أمواله، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	١٥٩,٢٩٥ (٨,٢٪)	٤٥,٩٣٥ (٦,٥٪)	١٠٨,٣٠٣ (٩,٥٪)	٢,٢٩٨ (٦,٠٪)	٢,٧٥٩ (٥,٢٪)
لا	١,٧٨٧,٥١٥ (٩١,٧٪)	٦٦٣,٥٤١ (٩٣,٢٪)	١,٠٣٨,٠٣٨ (٩٠,٥٪)	٣٥,٩٤٢ (٩٣,٦٪)	٤٩,٩٩٤ (٩٤,٨٪)
لا أعرف	٣,٠٢٠ (٠,٢٪)	٢,٥٨٨ (٠,٤٪)	٢٥٦ (٠,٠٢٪)	١٧٦ (٠,٥٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-١٤:
للزوج الحقّ في ضرب الزوجة / معاقبتها: إذا رفضت ممارسة الجنس معه، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	١٦٣,٤٦٠ (٨,٤٪)	٥٠,١٩٩ (٧,١٪)	١٠٨,٤٥٣ (٩,٥٪)	٢,٢٩٨ (٦,٠٪)	٢,٥١٠ (٤,٨٪)
لا	١,٧٨٠,٨٠٨ (٩١,٣٪)	٦٥٨,٠٨٣ (٩٢,٤٪)	١,٠٣٦,٦٢٠ (٩٠,٤٪)	٣٥,٩٤٢ (٩٣,٦٪)	٥٠,١٦٣ (٩٥,١٪)
لا أعرف	٥,٥٦٢ (٠,٣٪)	٣,٧٨٢ (٠,٥٪)	١,٥٢٤ (٠,١٪)	١٧٦ (٠,٥٪)	٨٠ (٠,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-١-١٥:
تخشى من الاختلاف مع الزوج / الأخ / الأب، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١,٩٤٩,٨٣٠	٧١٢,٠٦٤	١,١٤٦,٥٩٧	٣٨,٤١٦	٥٢,٧٥٣
نعم	٦٤٠,٩٣٠ (٣٢,٩٪)	٢٢٣,٢٢٢ (٣١,٤٪)	٣٩٥,٤٨٨ (٣٤,٥٪)	١١,٩٢٨ (٣١,٠٪)	١٠,٢٩٢ (٣٢,٩٪)
لا	١,٣٠٨,٩٠٠ (٦٧,٠٪)	٤٨٨,٨٤٢ (٦٨,٦٪)	٧٥١,١٠٩ (٦٥,٥٪)	٢٦,٤٨٨ (٦٩,٠٪)	٤٢,٤٦١ (٦٧,١٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الملحق ٢-٢: النساء العاملات بأجر (الأجيرات)

الجدول أ - الملحق ٢-٢-١:
الاستعمال الرئيسي للدخل المتأتي من العمل

استعمال الدخل المتأتي من العمل	
المجموع	٢٩٨,٢٤٠
في مساعدة العائلة مالياً	٢١٣,٣٣٦ (٧١,٥٪)
في تلبية الاحتياجات الشخصية	٨١,٦٢٤ (٢٧,٤٪)
في الادخار للزواج	٢,٩٣٤ (١,٠٪)
في الادخار لتلبية الاحتياجات في المستقبل	٥١ (٠,٠٢٪)
لا أعرف	٢٩٥ (٠,١٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٢:
الحصة من الدخل، التي تحتفظين بها لنفسك، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	٢٩٨,٢٤٠	٩٠,٧٧٦	١٨٧,٧٥٩	١١,١٠٠	٨,٦٠٥
لا شيء	١٣٩,٤٠٢ (٤٦,٧٪)	٢٩,٧٥٢ (٣٢,٨٪)	١٠٠,٤١٠ (٥٣,٥٪)	٤,٥٩٤ (٤١,٤٪)	٤,٦٤٦ (٥٤,٠٪)
أقل من ¼ ربع الدخل	٦٩,٠٨٢ (٢٣,٢٪)	٢١,٠٧٤ (٢٣,٢٪)	٤٤,٢٦٤ (٢٣,٦٪)	١,٨٤٩ (١٦,٧٪)	١,٨٩٥ (٢٢,٠٪)
من ¼ ربع الدخل إلى ½ نصف الدخل	٤٦,٧٢١ (١٥,٧٪)	١٦,٢٢٩ (١٧,٩٪)	٢٨,٨٠٦ (١٥,٣٪)	٩١٨ (٨,٣٪)	٧٦٨ (٨,٩٪)
من ½ نصف الدخل إلى ¾ ثلاثة أرباع الدخل	١٤,٥١٢ (٤,٩٪)	٨,٢٧٣ (٩,١٪)	٥,٦٩٢ (٣,٠٪)	١٩٧ (١,٨٪)	٣٥٠ (٤,١٪)
من ¾ ثلاثة أرباع الدخل إلى أقل من كامل الدخل	٥,٥٣٩ (١,٩٪)	٣,٩٨٨ (٤,٤٪)	١,٥٥١ (٠,٨٪)	---	---
كامل الدخل	٢٠,٩٨٩ (٧,٠٪)	١٠,٩٢٥ (١٢,٠٪)	٥,٦٠١ (٣,٠٪)	٣,٥١٧ (٣١,٧٪)	٩٤٦ (١١,٠٪)
لا أعرف	١,٩٩٥ (٠,٧٪)	٥٣٥ (٠,٦٪)	١,٤٣٥ (٠,٨٪)	٢٥ (٠,٢٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٣:
الحصة من الدخل التي يتم ادّخارها، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	٢٩٨,٢٤٠	٩٠,٧٧٦	١٨٧,٧٥٩	١١,١٠٠	٨,٦٠٥
لا شيء	١٩٣,٩٩٥ (٦٥,١٪)	٤٩,٧٨٥ (٥٤,٨٪)	١٢٩,٨٦٩ (٦٩,٢٪)	٦,٩٧٠ (٦٢,٨٪)	٧,٣٧١ (٨٥,٧٪)
أقل من ¼ ربع الدخل	٥٥,٠٧٦ (١٨,٥٪)	١٩,٥٣٤ (٢١,٥٪)	٣٣,٢١٦ (١٧,٧٪)	١,٧٤٥ (١٥,٧٪)	٥٨١ (٦,٨٪)
من ¼ ربع الدخل إلى ½ نصف الدخل	٢٩,٧٧١ (١٠,٠٪)	١١,٨٩٨ (١٣,١٪)	١٧,٠٥٦ (٩,١٪)	٧٤٢ (٦,٧٪)	٧٥ (٠,٩٪)
من ½ نصف الدخل إلى ¾ ثلاثة أرباع الدخل	٧,٣١٧ (٢,٥٪)	٤,٦٤٧ (٥,١٪)	٢,٤٧٨ (١,٣٪)	١٩٢ (١,٧٪)	---
من ¾ ثلاثة أرباع الدخل إلى أقل من كامل الدخل	٣,٠٩٦ (١,٠٪)	٢,٧٧٠ (٣,١٪)	١١١ (٠,٠٦٪)	٢١٥ (١,٩٪)	---
كامل الدخل	٦,٥٧٨ (٢,٢٪)	١,٥٣٢ (١,٧٪)	٣,٥٧٨ (١,٩٪)	٨٩٠ (٨,٠٪)	٥٧٨ (٦,٧٪)
لا أعرف	٢,٤٠٧ (٠,٨٪)	٦١٠ (٠,٧٪)	١,٤٥١ (٠,٨٪)	٣٤٦ (٣,١٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٤:
الوسيلة الرئيسة المُستخدمة في الادخار، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	١٠٤,٠٣٠	٤٠,٩٩١	٥٧,٨٩٠	٣,٩١٥	١,٢٣٤
بنك / مؤسسة مالية	٤١,٦٤٢ (٤٠,٠٪)	١٧,١١٥ (٤١,٨٪)	٢٢,٤٢٠ (٣٨,٧٪)	١,٥٥٨ (٣٩,٨٪)	٥٤٩ (٤٤,٥٪)
المشاركة في جمعية مؤلّفة من الأفراد	٩,٢٩٢ (٨,٩٪)	٥,٤١٩ (١٣,٢٪)	٣,٦٨١ (٦,٤٪)	١٩٢ (٤,٩٪)	---
شراء الذهب / المجوهرات	١,٠٦٨ (١,٠٪)	٢٢٢ (٠,٥٪)	٨٤٦ (١,٥٪)	---	---
ادخار المال داخل البيت	٤٩,٤٥٦ (٤٧,٥٪)	١٧,٤٧٩ (٤٢,٦٪)	٢٩,٦٠٩ (٥١,٢٪)	١,٨١٩ (٤٦,٥٪)	٥٤٩ (٤٤,٥٪)
لا أعرف	٢,٥٧٢ (٢,٥٪)	٧٥٦ (١,٨٪)	١,٣٣٤ (٢,٣٪)	٣٤٦ (٨,٨٪)	١٣٦ (١١,٠٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٥:
هل كنت تعملين مقابل أجر أثناء فترة الزواج، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	٢٠٧,٤٦٤	١٨٧,٧٥٩	١١,١٠٠	٨,٦٠٥
نعم	١٢٠,٢٥٣ (٥٨,٠٪)	١١٢,٧٣٠ (٦٠,٠٪)	٣,٧٥٨ (٣٣,٩٪)	٣,٧٦٥ (٤٣,٨٪)
لا	٨٧,١٨٦ (٤٢,٠٪)	٧٥,٠٢٩ (٤٠,٠٪)	٧,٣١٧ (٦٥,٩٪)	٤,٨٤٠ (٥٦,٣٪)
لا أعرف	٢٥ (٠,٠١٪)	---	٢٥ (٠,٢٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٦:
هل كنت تعملين مقابل أجر أثناء فترة الحمل الأول، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	١٧٩,٨٨٩	١٦٢,٩٠٢	٩,٥٧٩	٧,٤٠٨
نعم	٩٨,٢٧٠ (٥٤,٦٪)	٩٢,١٩٣ (٥٦,٦٪)	٢,٨١٥ (٢٩,٤٪)	٣,٢٦٢ (٤٤,٠٪)
لا	٨٠,٥٧٣ (٤٤,٨٪)	٦٩,٦٦٣ (٤٢,٨٪)	٦,٧٦٤ (٧٠,٦٪)	٤,١٤٦ (٥٦,٠٪)
لا أعرف	١,٠٤٦ (٠,٦٪)	١,٠٤٦ (٠,٦٪)	---	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٧:
عدد أسابيع إجازة الأمومة المدفوعة الأجر للحَمل الأول، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	٩٨,٢٧٠	٩٢,١٩٣	٢,٨١٥	٣,٢٦٢
لم أحصل على إجازة أُمومة	١٤,٢١٥ (١٤,٥٪)	١٤,٠٨١ (١٥,٣٪)	---	١٣٤ (٤,١٪)
من ٢ أُسبوعين إلى ٦ أسابيع	٢٧,٩٧٦ (٢٨,٥٪)	٢٤,٣٧٤ (٢٦,٤٪)	٢,٣٥٥ (٨٣,٦٪)	١,٢٤٧ (٣٨,٢٪)
من ٧ أسابيع إلى ١٣ أُسبوعاً	٤٤,٦٨٦ (٤٥,٥٪)	٤٣,٦١٥ (٤٧,٣٪)	٤٦٠ (١٦,٤٪)	٦١١ (١٨,٧٪)
من ١٤ أُسبوعاً إلى ١٧ أُسبوعاً	٢,٨٦٥ (٢,٩٪)	٢,٧٩٢ (٣,٠٪)	---	٧٣ (٢,٢٪)
أكثر من ١٨ أُسبوعاً	٧,٩٩٧ (٨,١٪)	٦,٩٣٦ (٧,٥٪)	---	١,٠٦١ (٣٢,٥٪)
لا أعرف	٥٣١ (٠,٥٪)	٣٩٥ (٠,٤٪)	---	١٣٦ (٤,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٨:
عدد أشهر إجازة الرّضاعة غير المدفوعة الأجر للحَمل الأول، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	٩٨,٢٧٠	٩٢,١٩٣	٢,٨١٥	٣,٢٦٢
لم أحصل على إجازة رضاعة	٤٨,٥٩٨ (٤٩,٥٪)	٤٦,٨٨١ (٥٠,٩٪)	٥٤٨ (١٩,٥٪)	١,١٦٩ (٣٥,٨٪)
حصلت على إجازة رضاعة أقل من ٣ أشهر	٢٠,٩٢٢ (٢١,٣٪)	١٩,٠٢٨ (٢٠,٦٪)	١,٣٦٤ (٤٨,٥٪)	٥٣٠ (١٦,٣٪)
حصلت على إجازة رضاعة لمدة ٣ أشهر	٢٤,٠٧٧ (٢٤,٥٪)	٢١,٧٤٧ (٢٣,٦٪)	٩٠٣ (٣٢,١٪)	١,٤٢٧ (٤٣,٨٪)
حصلت على إجازة رضاعة امتدت من ٤ إلى ٦ أشهر	٤١٨ (٠,٤٪)	٤١٨ (٠,٤٪)	---	---
حصلت على إجازة رضاعة امتدت من ٧ أشهر إلى سنة واحدة	١٤٨ (٠,٢٪)	١٤٨ (٠,٢٪)	---	---
حصلت على إجازة رضاعة امتدت من ١ سنة إلى ٢ سنتين	٣١٥ (٠,٣٪)	٣١٥ (٠,٣٪)	---	---
لا أعرف	٣,٧٩٢ (٣,٩٪)	٣,٦٥٦ (٤,٠٪)	---	١٣٦ (٤,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-٩:
هل لديك أي أطفال دون سنّ ١٢ عاماً، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	~~١٢٢,٢٤٣~~	~~١١٢,٨٨٤~~	~~٧,٤٣٤~~	~~١,٩٢٥~~
نعم	١٠٥,٢٧٠ (٨٦,١٪)	١٠٠,٨١٤ (٨٩,٣٪)	٣,٨٠١ (٥١,١٪)	٦٥٥ (٣٤,٠٪)
لا	١٦,٩٧٣ (١٣,٩٪)	١٢,٠٧٠ (١٠,٧٪)	٣,٦٣٣ (٤٨,٩٪)	١,٢٧٠ (٦٦,٠٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-١٠:
مقدّمة الرعاية الرئيسية أثناء وجودك في العمل، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	١٠٥,٢٧٠	١٠٠,٨١٤	٣,٨٠١	٦٥٥
الأم (أم المرأة)	**٢٣,٥٩٧ (٢٢,٤٪)**	٢٢,٨٥٥ (٢٢,٧٪)	٥٩٣ (١٥,٦٪)	١٤٩ (٢٢,٨٪)
الحماة	**٢٤,٤٧٩ (٢٣,٢٪)**	٢٣,٤٢٤ (٢٣,٢٪)	١,٠٥٥ (٢٧,٨٪)	---
الابنة	**٢,٤٥٤ (٢,٣٪)**	٢,٤٥٤ (٢,٤٪)	---	---
الأخت	**١,٦٠٨ (١,٥٪)**	١,٥١٠ (١,٥٪)	٩٨ (٢,٦٪)	---
الزوج	**٥,٣٩٠ (٥,١٪)**	٤,٨٦٠ (٤,٨٪)	٥٣٠ (١٣,٩٪)	---
الأقارب الآخرون	**٤,٣٩٩ (٤,٢٪)**	٣,٣٥٢ (٣,٣٪)	٦٨١ (١٧,٩٪)	٣٦٦ (٥٥,٩٪)
الجيران	**١,٠٨٨ (١,٠٪)**	١,٠٨٨ (١,١٪)	---	---
مربية أطفال	**١,٤٣٩ (١,٤٪)**	١,٤٣٩ (١,٤٪)	---	---
مدرسة حضانة	**٢٣,٨١٢ (٢٢,٧٪)**	٢٣,٧٣٧ (٢٣,٦٪)	٧٥ (٢,٠٪)	---
داخل المدرسة	**١٤,٠٥٠ (١٣,٤٪)**	١٣,٤١٥ (١٣,٣٪)	٤٩٥ (١٣,٠٪)	١٤٠ (٢١,٤٪)
أخرى	**٢,٧٦٢ (٢,٦٪)**	٢,٦٨٠ (٢,٧٪)	٨٢ (٢,٢٪)	---
لا أعرف	**١٩٢ (٠,٢٪)**	---	١٩٢ (٥,٠٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-١١:
هل تدفعين أجراً لمن يقدّمون الرّعاية للأطفال أثناء وجودك في العمل، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة	أرملة
	١٠٥,٢٧٠	١٠٠,٨١٤	٣,٨٠١	٦٥٥
نعم	٢٥,٧٦١ (٢٤,٥٪)	٢٥,٦١١ (٢٥,٤٪)	١٥٠ (٤,٠٪)	---
لا	٧٩,١٦٣ (٧٥,٢٪)	٧٥,٠٤٩ (٧٤,٤٪)	٣,٤٥٩ (٩١,٠٪)	٦٥٥ (١٠٠,٠٪)
لا أعرف	٣٤٦ (٠,٣٪)	١٥٤ (٠,٢٪)	١٩٢ (٥,٠٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-١٢:
استلام الأجور من العمل مباشرة، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	عزباء	متزوجة	مطلّقة	أرملة
	298,240	90,776	187,759	11,100	8,605
نعم	280,546	(92.2%) 83,665	(95.2%) 178,646	(97.3%) 10,803	(87.4%) 7,432
لا	17,694	(7.8%) 7,111	(4.8%) 9,113	(2.7%) 297	(13.6%) 1,173

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٢-١٣:
قيمة المبلغ الذي تم دفعه مقابل رعاية الأطفال الشهر الماضي، حسب الحالة الاجتماعية

	المجموع	متزوجة	مطلقة
الحد الأدنى	١٥	١٥	٢٠
الوسيط الحسابي	٤٠	٤٠	٥١٠
الوسط الحسابي	٣٠٧	٣٠٥	٥١٠
الحد الأقصى	٩٩٩٨	٩٩٩٨	١٠٠٠

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,١٤:
الاستعداد للاستمرار في العمل بعد الزواج

الاستعداد للعودة إلى العمل	
المجموع	**٩٠,٧٧٦**
بالتّأكيد	٦٢,٤٠١ (٦٨,٧٪)
لا	١١,٨٨٠ (١٣,١٪)
العودة إلى العمل تعتمد على الزوج	٩,٤٥٨ (١٠,٤٪)
العودة إلى العمل تعتمد على الظروف	٥,١٦٧ (٥,٧٪)
لا أُريد أن أتزوج	١,٦٢٢ (١,٨٪)
لا أعرف	٢٤٨ (٠,٣٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,١٥:
هل لديك أي مُدّخرات

	المجموع	النساء	الرجال
	٤,٣٦٦,٧٩٩	**٢,٢٠٥,٨٤٥**	**٢,١٦٠,٩٥٤**
نعم	٥٢,٠٣٤ (١,٢٪)	٣٤,٥٦١ (١,٦٪)	١٧,٤٧٣ (٠,٨٪)
لا	٤,٣١٤,٧٦٥ (٩٨,٨٪)	٢,١٧١,٢٨٤ (٩٨,٤٪)	٢,١٤٣,٤٨١ (٩٩,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,١٦:
وسائل الادخار

	المجموع	النساء	الرجال
	٥٢,٠٣٤	**٣٤,٥٦١**	**١٧,٤٧٣**
البنوك	١٦,٣١٨ (٣١,٤٪)	٧,١٠٦ (٢٠,٦٪)	٩,٢١٢ (٥٢,٧٪)
نقداً	١١,٣٦٩ (٢١,٩٪)	٦,٤٠٦ (١٨,٥٪)	٤,٩٦٣ (٢٨,٤٪)
ذهب	١٨,٢١٧ (٣٥,٠٪)	١٧,٤٤٢ (٥٠,٥٪)	٧٧٥ (٤,٤٪)
مجوهرات	١,٧٨٩ (٣,٤٪)	١,٧١٤ (٥,٠٪)	٧٥ (٠,٤٪)
أُخرى (داخل البيت)	٣,٥٤٢ (٦,٨٪)	١,٨٩٣ (٥,٥٪)	١,٦٤٩ (٩,٤٪)
لا أعرف	٧٩٩ (١,٥٪)	---	٧٩٩ (٤,٦٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,١٧:
هل تقدّمت بطلب للحصول على أي قروض رسمية خلال ١٢ شهراً؟

	المجموع	النساء	الرجال
	٤,٣٦٦,٧٩٩	**٢,٢٠٥,٨٤٥**	**٢,١٦٠,٩٥٤**
نعم	١٤٠,٧٦٢ (٣,٢٪)	٣٩,٩٨٢ (١,٨٪)	١٠٠,٧٨٠ (٤,٧٪)
لا	٤,٢٢٦,٠٣٧ (٩٦,٨٪)	٢,١٦٥,٨٦٣ (٩٨,٢٪)	٢,٠٦٠,١٧٤ (٩٥,٣٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,١٨:
هل نجحت في الحصول على القرض؟

	المجموع	النساء	الرجال
	١٤٠,٧٦٢	٣٩,٩٨٢	١٠٠,٧٨٠
نعم	١٣٧,١٧٠ (٩٧,٥٪)	٣٩,٥٣١ (٩٨,٩٪)	٩٧,٦٣٩ (٩٦,٩٪)
لا	١,٦٢٨ (١,٢٪)	١٥١ (٠,٤٪)	١,٤٧٧ (١,٥٪)
ما زال الطلب مُعلّقاً	١,٩٦٤ (١,٤٪)	٣٠٠ (٠,٨٪)	١,٦٦٤ (١,٧٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,١٩:
ما هي أسباب عدم النجاح في الحصول على القرض؟

	المجموع	النساء	الرجال
	١,٦٢٨	١٥١	١,٤٧٧
ضمان القرض غير كافي	٤٠٠ (٣٧,٠٪)	١٥١ (١٠٠,٠٪)	٢٨٩ (٢٠,٠٪)
الافتقار إلى الروابط (العلاقات والشبكات)	١,٠٥٨ (٦٥,٠٪)	---	١,٠٥٨ (٧١,٦٪)
أُخرى (الحصول على قروض أُخرى)	١٣٠ (٨,٠٪)	---	١٣٠ (٨,٨٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٠:
ما هي المؤسسة المالية التي تم اقتراض القرض منها؟ (المصدر الرئيسي)

	المجموع	النساء	الرجال
	١٤٠,٧٦٢	٣٩,٩٨٢	١٠٠,٧٨٠
صندوق الضمان الاجتماعي	٣٠,٦٠٠ (٪٢١,٧)	١٨,٩٦٧ (٪٤٧,٤)	١١,٦٣٣ (٪١١,٥)
البنوك	٨٧,٦٨٥ (٪٦٢,٣)	١٥,٣٥٤ (٪٣٨,٤)	٧٢,٣٣١ (٪٧١,٨)
منظمة غير حكومية / منظمة خيرية	١,٤١٨ (٪١,٠)	٤٦١ (٪١,٢)	٩٥٧ (٪١,٠)
شركات القطاع الخاص	١٠,٧٥١ (٪٧,٦)	٣,٧٠٥ (٪٩,٣)	٧,٠٤٦ (٪٧,٠)
أخرى*	٩,٩٤٨ (٪٧,١)	١,٣١٥ (٪٣,٣)	٨,٦٣٣ (٪٨,٦)
لا أعرف	٣٦٠ (٪٠,٣)	١٨٠ (٪٠,٥)	١٨٠ (٪٠,٢)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال.
* قرض زراعي، قرض من العمل، وغير ذلك.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢١:
أسباب محاولة الاقتراض (المصدر الرئيسي)

	المجموع	النساء	الرجال
	١٤٠,٧٦٢	٣٩,٩٨٢	١٠٠,٧٨٠
لتمويل مؤسسة غير زراعية	٤,٠٣٢ (٪٢,٩)	٨٢٤ (٪٢,١)	٣,٢٠٨ (٪٣,٢)
لتمويل مؤسسة زراعية / مشروع زراعي	١,١٠٤ (٪٠,٨)	١٦٨ (٪٠,٣)	٩٣٦ (٪٠,٩)
لشراء سيارة	٢٥,٨٨٠ (٪١٨,٤)	٥,٩٦٢ (٪١٤,٩)	١٩,٩١٨ (٪١٩,٨)
للزواج	١١,٩٩٢ (٪٨,٥)	١,٨٨٦ (٪٤,٧)	١٠,١٠٦ (٪١٠,٠)
للتعليم	٦,٤٣٥ (٪٤,٦)	٢,٥١٥ (٪٦,٣)	٣,٩٢٠ (٪٣,٩)
لشراء بيت	٢٠,٥٤٠ (٪١٤,٦)	٤,٩٧٥ (٪١٢,٤)	١٥,٥٦٥ (٪١٥,٤)
لطارئ طبي	٢,٧٧٢ (٪٢,٠)	١,٨٠٠ (٪٤,٥)	٩٧٢ (٪١,٠)
بسبب فقدان الوظيفة (العمل)	٢٣٢ (٪٠,٢)	١٥١ (٪٠,٤)	٨١ (٪٠,١)
أُخرى*	٦٤,٢٠٩ (٪٤٥,٦)	١٩,٩٥٨ (٪٤٩,٩)	٤٤,٢٥١ (٪٤٣,٩)
لا أعرف	٣,٥٦٦ (٪٢,٥)	١,٧٤٣ (٪٤,٤)	١,٨٢٣ (٪١,٨)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال.
* بناء بيت لنفسه / لنفسها، للأسرة، لسداد دين، ولتغطية مصاريف العائلة.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٢:
مبلغ الاقتراض من المصدر الرئيسي

	المجموع	النساء	الرجال
	١٤٠,٧٦٢	٣٩,٩٨٢	١٠٠,٧٨٠
١٠٠٠-٠	٤٤,٦٢٩ (٪٣١,٧)	٢٠,٣٧٩ (٪٥١,٠)	٢٤,٢٥٠ (٪٢٤,١)
٢٥٠٠-١٠٠١	٢٣,٩٢٢ (٪١٧,٠)	٧,٨٦٧ (٪١٩,٧)	١٦,٠٥٥ (٪١٥,٩)
٥٠٠٠-٢٥٠١	٢٣,٧٣٩ (٪١٦,٩)	٤,١٩٣ (٪١٠,٥)	١٩,٥٤٦ (٪١٩,٤)
٧٥٠٠-٥٠٠١	١٧,٤١٢ (٪١٢,٤)	١,٩٠٢ (٪٤,٨)	١٥,٥١٠ (٪١٥,٤)
٩٠٠٠-٧٥٠١	٨,٥٨٨ (٪٦,١)	١,٢٣٢ (٪٣,١)	٧,٣٥٦ (٪٧,٣)
أكبر من ٩٠٠٠	١٣,٨٩٦ (٪٩,٩)	٣,٣٤٠ (٪٨,٤)	١٠,٥٥٦ (٪١٠,٥)
لا توجد إجابة	٨,٥٧٦ (٪٦,١)	١,٠٦٩ (٪٢,٧)	٧,٥٠٧ (٪٧,٤)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٣:
الرسوم / الفوائد المستحقة على القرض (المصدر الرئيسي)

	المجموع	النساء	الرجال
	١٣٧,١٧٠	٣٩,٥٣١	٩٧,٦٣٩
الفوائد	٩٦,٢٤٣ (٪٧٠,٢)	٣٠,١٧٨ (٪٧٦,٣)	٦٦,٠٦٥ (٪٦٧,٧)
الرسوم	٢,٨٠٨ (٪٢,١)	---	٢,٨٠٨ (٪٢,٩)
الفوائد والرسوم	٢٧,٢١٢ (٪١٩,٨)	٦,٣٨٠ (٪١٦,١)	٢٠,٨٣٢ (٪٢١,٣)
لا شيء	١٠,٨٣٢ (٪٧,٩)	٢,٩٧٣ (٪٧,٥)	٧,٨٥٩ (٪٨,١)
لا أعرف	٧٥ (٪٠,١)	---	٧٥ (٪٠,١)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٤:
اقتراض الأموال من أي مصادر غير رسمية (أفراد)

	المجموع	النساء	الرجال
	٤,٣٦٦,٧٩٩	٢,٢٠٥,٨٤٥	٢,١٦٠,٩٥٤
نعم	٦٤,٠٢٠ (٪١,٥)	١٥,٨٨٦ (٪٠,٧)	٤٨,١٣٤ (٪٢,٢)
لا	٤,٢٨٨,٣٦٣ (٪٩٨,٢)	٢,١٨٢,٢٩٨ (٪٩٨,٩)	٢,١٠٦,٠٦٥ (٪٩٧,٥)
لا أعرف	١٤,٤١٦ (٪٠,٣)	٧,٦٦١ (٪٠,٤)	٦,٧٥٥ (٪٠,٣)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٥:
الشخص المُقترض منه

	المجموع	النساء	الرجال
	٦٤,٠٢٠	١٥,٨٨٦	٤٨,١٣٤
أحد أفراد الأُسرة	١٨,٩٠١ (٢٩,٥٪)	٦,٤٣٥ (٤٠,٥٪)	١٢,٤٦٦ (٢٥,٩٪)
الأقارب	٢٤,٥٣٨ (٣٨,٣٪)	٤,٥٦٠ (٢٨,٧٪)	١٩,٩٧٨ (٤١,٥٪)
الأصدقاء	١٦,٥٤٨ (٢٥,٩٪)	٣,٦٠٠ (٢٢,٦٪)	١٢,٩٤٨ (٢٦,٩٪)
الجيران	٢,٢٢٨ (٣,٥٪)	٩٩٧ (٦,٣٪)	١,٢٣١ (٢,٦٪)
مقرضو المال المحليون	١,١١٧ (١,٧٪)	---	١,١١٧ (٢,٣٪)
آخرون	٣٩٤ (٠,٦٪)	---	٣٩٤ (٠,٨٪)
لا أعرف	٢٩٤ (٠,٥٪)	٢٩٤ (١,٩٪)	---

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال من أي مصادر غير رسمية.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٦:
سبب محاولة الاقتراض من كل فرد من هؤلاء الأفراد

	المجموع	النساء	الرجال
	٦٤,٠٢٠	١٥,٨٨٦	٤٨,١٣٤
لتمويل مؤسسة غير زراعية	١,٨٨٥ (٢,٩٪)	٣٧٢ (٢,٣٪)	١,٥١٣ (٣,١٪)
لتمويل مؤسسة زراعية / مشروع زراعي	٥٧٠ (٠,٩٪)	---	٥٧٠ (١,٢٪)
لشراء سيارة	٢,٣٩٤ (٣,٧٪)	---	٢,٣٩٤ (٥,٠٪)
للزواج	٤,٧٥٨ (٧,٤٪)	٢٩٧ (١,٩٪)	٤,٤٦١ (٩,٣٪)
للتعليم	٥,٠٢٤ (٧,٩٪)	١,٧٢٦ (١٠,٩٪)	٣,٢٩٨ (٦,٩٪)
لشراء بيت	٣,٨٦٤ (٦,٠٪)	١,٣٥١ (٨,٥٪)	٢,٥١٣ (٥,٢٪)
لطارئ طبي	٦,٥٥٦ (١٠,٢٪)	٢,٩٧٥ (١٨,٧٪)	٣,٥٨١ (٧,٤٪)
بسبب فقدان وظيفة (عمل)	١,٧٤٣ (٢,٧٪)	---	١,٧٤٣ (٣,٦٪)
* أُخرى	٣٧,٠١٦ (٥٧,٨٪)	٩,١٦٥ (٥٧,٧٪)	٢٧,٨٥١ (٥٧,٩٪)
لا أعرف	٢١٠ (٠,٣٪)	---	٢١٠ (٠,٤٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال من أي مصادر غير رسمية.
* مصروفات البيت، احتياجات الأسرة المعيشية، سداد الديون.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٧:
قيمة مبلغ الاقتراض من المصدر غير الرسمي (أفراد)

	المجموع	النساء	الرجال
	٦٤,٠٢٠	١٥,٨٨٦	٤٨,١٣٤
0-1000	٤٢,٥٣٥ (٦٦,٢٪)	١٣,٧٢٢ (٨٦,٤٪)	٢٨,٨١٣ (٥٩,٦٪)
1001-2500	٩,٧٧٧ (١٥,٢٪)	١,١٢٨ (٧,١٪)	٨,٦٤٩ (١٧,٩٪)
2501-5000	٦,٠٥٣ (٩,٤٪)	٩٥ (٠,٦٪)	٥,٩٥٨ (١٢,٣٪)
5001-7500	١,٧٧٣ (٢,٨٪)	---	١,٧٧٣ (٣,٧٪)
7501-9000	٢,٠٢٣ (٣,٢٪)	٦٧٨ (٤,٣٪)	١,٣٤٥ (٢,٨٪)
أكثر من 9000	٢,٠٥٩ (٣,٢٪)	٢٦٣ (١,٧٪)	١,٧٩٦ (٣,٧٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال من أي مصادر غير رسمية.

الجدول أ - الملحق ٢,٢,٢٨:
الرسوم / الفوائد المستحقة على القرض (مصدر غير رسمي)

	المجموع	النساء	الرجال
	٦٤,٠٢٠	١٥,٨٨٦	٤٨,١٣٤
الفوائد	١,١٦٨ (١,٨٪)	---	١,١٦٨ (٢,٤٪)
الرسوم	١٧٧ (٠,٣٪)	---	١٧٧ (٠,٤٪)
الفوائد والرسوم	١٢٣ (٠,٢٪)	---	١٢٣ (٠,٣٪)
لا شيء	٦٢,٤١٨ (٩٧,٥٪)	١٥,٨٨٦ (١٠٠,٠)	٤٦,٥٣٢ (٩٦,٧٪)
لا أعرف	١٣٤ (٠,٢٪)	---	١٣٤ (٠,٣٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر، ممّن يقترضون الأموال من أي مصادر غير رسمية.

الملحق الثالث - ٣: مواقف (توجّهات) النساء والرجال نحو العمل المدفوع الأجر، والمركز الاجتماعي، حسب أنواع الأسرة المعيشية

الجدول أ - الملحق ٣-١:
مكان المرأة ليس داخل الأسرة المعيشية، ولكن يجب أيضاً أن يُسمح لها بالعمل.

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
مُعارض تماماً	٥٨,٥١٠ (٪٤,١)	٥٤٠ (٪٠,٥)	٤٠,٤٧٣ (٪٦,٢)	٤٨٨ (٪٣,٤)	---	---	٩,٨٧٠ (٪٢,٣)	٧,١٣٩ (٪٣,٤)
مُعارض	١٥٩,٤٣٣ (٪١١,٣)	١,٨٧٠ (٪٢,٠)	٩٩,٥٣٦ (٪١٥,٠)	٧٥٨ (٪٥,٠)	١٢٨ (٪٧,٧)	١٣١ (٪١,٠)	٣٨,٩٥٧ (٪٩,٠)	١٨,٠٥٣ (٪٩,٠)
لا أُوافق ولا أُعارض	١٥٦,٥٤٦ (٪١١,١)	٥,٣٧٥ (٪٥,٣)	٦٣,٨٥٤ (٪٩,٧)	١,٢١٢ (٪٨,٥)	١٩٥ (٪١١,٧)	٢,٠٨٠ (٪٢٢,٨)	٦٧,٥٨٥ (٪١٦,٠)	١٦,٢٤٥ (٪٧,٨)
موافق	٧٥٣,٥٠٣ (٪٥٣,٢)	٦٨,٣٤٦ (٪٦٦,٨)	٣٢٥,٦٠٤ (٪٤٩,٦)	٧,٢١٨ (٪٥٠,٦)	١,٠٤٤ (٪٦٢,٨)	٤,٥٣٥ (٪٤٩,٧)	٢٢٥,٥٦٨ (٪٥٣,٤)	١٢١,١٨٨ (٪٥٧,٨)
موافق تماماً	٢٨٨,٠٣٥ (٪٢٠,٣)	٢٦,٢٤٥ (٪٢٥,٦)	١٢٧,٣٣٣ (٪١٩,٤)	٤,٥٨٢ (٪٣٢,١)	٢٩٥ (٪١٧,٨)	٢,٣٧٨ (٪٢٦,١)	٨٠,٢٩٥ (٪١٩,٠)	٤٦,٩٠٧ (٪٣٢,٤)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٢:
يجب أن يُساعد الزوج زوجته العاملة في تربية أطفالهما.

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
مُعارض تماماً	٧٧,٦٣٧ (٪٥,٥)	١,٦٨٣ (٪١,٦)	٥٢,٤٨٦ (٪٨,٠)	٨٤٩ (٪٦,٠)	---	١,٢٥٨ (٪١٣,٨)	١٤,٧٨٥ (٪٣,٥)	٦,٥٧٦ (٪٣,١)
مُعارض	١٨٧,٧٩٩ (٪١٣,٣)	٥,٦٤٠ (٪٥,٥)	٩٨,٤٨٣ (٪١٥,٠)	٨١٦ (٪٥,٧)	---	٨١٦ (٪٨,٩)	٥٤,٥٣٦ (٪١٢,٩)	٢٧,٥٠٨ (٪١٣,١)
لا أُوافق ولا أُعارض	١٥٦,٣٩٨ (٪١١,٠)	٧,٦٣٨ (٪٧,٥)	٦٥,٩١٦ (٪١٠,٠)	١,٢٢٧ (٪٨,٦)	١٢٨ (٪٧,٧)	٢,٠٣١ (٪٢٢,٣)	٦١,٨٩٢ (٪١٤,٧)	١٧,٥٦٦ (٪٨,٤)
موافق	٧٤٦,٨٢٩ (٪٥٢,٧)	٦٥,٣٤٥ (٪٦٣,٨)	٣٣٣,٩٨٣ (٪٥٠,٩)	٧,١٤٣ (٪٥٠,١)	١,٣٠٧ (٪٧٨,٦)	٣,٦٩٠ (٪٤٠,٤)	٢١٩,٩٢٤ (٪٥٢,١)	١١٥,٤٣٧ (٪٥٥,١)
موافق تماماً	٢٤٧,٣٦٤ (٪١٧,٥)	٢٢,٠٧٠ (٪٢١,٦)	١٠٥,٩٣٢ (٪١٦,١)	٤,٢٢٣ (٪٢٩,٦)	٢٢٧ (٪١٣,٧)	١,٣٢٩ (٪١٤,٦)	٧١,١٣٨ (٪١٦,٩)	٤٢,٤٤٥ (٪٢٠,٣)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٣: يجب أن يُساعد الزوج زوجته العاملة في الأعمال المنزلية

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
مُعارض تماماً	٨٩,١٢٥ (٪٦,٣)	٢,٠٢٩ (٪٢,٠)	٥٨,٢٤٤ (٪٨,٩)	١,١٧٥ (٪٨,٢)	---	١,٢٥٨ (٪١٣,٨)	١٧,٣٤٥ (٪٤,١)	٩,٠٧٤ (٪٤,٣)
معارض	١٧٣,٩١٢ (٪١٢,٣)	٩,٢٥٥ (٪٩,٠)	١٠١,٩٥٣ (٪١٥,٥)	٣٦٦ (٪٢,٦)	---	٦٧٨ (٪٧,٤)	٤٢,٥٢٥ (٪١٠,١)	١٩,١٣٥ (٪٩,١)
لا أُوافق ولا أُعارض	١٧٠,٦٧٤ (٪١٢,١)	٧,٣٨٣ (٪٧,٢)	٧٣,٣٨٧ (٪١١,٢)	٢,٥٣٦ (٪١٧,٨)	١٢٨ (٪٧,٧)	٢,٠٠٥ (٪٢٢,٠)	٦٥,١٦٩ (٪١٥,٤)	٢٠,٠٦٦ (٪٩,٦)
موافق	٧٢٥,٢٢٣ (٪٥١,٢)	٦٣,١٨٣ (٪٦١,٧)	٣١٣,٩٦٩ (٪٤٧,٨)	٦,٢٩٢ (٪٤٤,١)	١,٠٨٣ (٪٦٥,٢)	٣,٧٨٨ (٪٤١,٥)	٢١٩,١١٨ (٪٥١,٩)	١١٧,٧٩٠ (٪٥٦,٢)
موافق	٢٥٧,٠٩٣ (٪١٨,٢)	٢٠,٥٢٦ (٪٢٠,١)	١٠٩,٢٤٧ (٪١٦,٦)	٣,٨٨٩ (٪٢٧,٣)	٤٥١ (٪٣٧,١)	١,٣٩٥ (٪١٥,٣)	٧٨,١١٨ (٪١٨,٥)	٤٣,٤٦٧ (٪٢٠,٧)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٤:
يجب أن تذهب الفتيات إلى المدارس للتأهل للعمل، لا لمجرد جعلهنّ أمهات وربّات منازل جيدات

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	٥٢,٤٩٩ (٪٣,٧)	٩٦٧,٠ (٪٠,٩)	٣٤,٩٢٣ (٪٥,٣)	١,١٣٨ (٪٨,٠)	---	٧٥ (٪٠,٨)	٩,٤٩٦ (٪٢,٣)	٥,٩٠٠ (٪٢,٨)
معارض	٢٣٥,٨٤٦ (٪١٦,٧)	٩,٤٩٤ (٪٩,٣)	١١٩,٠٥٦ (٪١٨,١)	١,٢٤٨ (٪٨,٨)	--	٢٦ (٪٠,٣)	٦٩,٩٥٢ (٪١٦,٦)	٣٦,٠٧٠ (٪١٧,٢)
لا أُوافق ولا أُعارض	٢٣٢,١٨٠ (٪١٦,٤)	١٠,٧٢٣ (٪١٠,٥)	١٠١,٨١٥ (٪١٥,٥)	٢,٤٦٥ (٪١٧,٣)	١٨٩ (٪١١,٤)	٢,٤٤٦ (٪٢٦,٨)	٨٧,٢٨٥ (٪٢٠,٧)	٢٧,٢٥٧ (٪١٣,٠)
موافق	٦٧٢,١٤١ (٪٤٧,٥)	٥٩,٧٣٠ (٪٥٨,٣)	٣٠٠,٩٣٣ (٪٤٥,٨)	٦,٨١٢ (٪٧,٨)	١,٠٤٩ (٪٦٣,١)	٤,٥١٢ (٪٤٩,٥)	١٩٧,٥٣٥ (٪٤٦,٨)	١٠١,٥٧٠ (٪٤٨,٥)
موافق تماماً	٢٢٣,٣٦١ (٪١٥,٨)	٢١,٤٦٢ (٪٢١,٠)	١٠٠,٠٧٣ (٪١٥,٢)	٢,٥٩٥ (٪١٨,٢)	٤٢٤ (٪٢٥,٥)	٢,٠٦٥ (٪٢٢,٦)	٥٨,٠٠٧ (٪١٣,٧)	٣٨,٧٣٥ (٪١٨,٥)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٥:
المرأة التي تعمل خارج البيت لا يُمكن أن تكون أُمّاً جيدة

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	١٢٢,٢٤١ (٪٨,٦)	١٠٧٥٤ (٪١٠,٥)	٥٥,٠٣٦ (٪٨,٤)	١,٨٩٠ (٪١٣,٣)	---	٩٩٦ (٪١٠,٩)	٣٢,٩٠٥ (٪٧,٨)	٢٠,٦٦٠ (٪٩,٩)
معارض	٦٩٢,٢٢١ (٪٤٨,٩)	٦٤١٧٩ (٪٦٢,٧)	٣١٠,٣٨٠ (٪٤٧,٣)	٨,٣٣٣ (٪٥٨,٤)	١,٢٧٨ (٪٧٦,٩)	٣,٦٤١ (٪٣٩,٩)	١٩٢,٨٦٩ (٪٤٥,٧)	١١١,٥٤١ (٪٥٣,٢)
لا أُوافق ولا أُعارض	٢٦٤,٣٨٥ (٪١٨,٧)	١١,٥٣٧ (٪١١,٣)	١١٩,٩٥٨ (٪١٨,٣)	٢,٠٤٩ (٪١٤,٤)	١٨٩ (٪١١,٤)	٢,٧٤٥ (٪٣٠,١)	٩٦,٩١٠ (٪٢٣,٠)	٣٠,٩٩٧ (٪١٤,٨)
موافق	٢٥٨,١٧٧ (٪١٨,٢)	١١,٦٠٣ (٪١١,٣)	١٣٣,٧٩١ (٪٢٠,٤)	١,٨٢٧ (٪١٢,٨)	١٩٥ (٪١١,٧)	١,٦٤٤ (٪١٨,٠)	٧٤,٤١٦ (٪١٧,٦)	٣٤,٧٠١ (٪١٦,٦)
موافق تماماً	٧٩,٠٠٣ (٪٥,٦)	٤,٣٠٣ (٪٤,٢)	٣٧,٦٣٥ (٪٥,٧)	١٥٩ (٪١,١)	---	٩٨ (٪١,١)	٢٥,١٧٥ (٪٦,٠)	١١,٦٣٣ (٪٥,٦)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٦:
يجب أن تعمل المرأة وتكسب دخلاً لكي تستقل مالياً

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	٢٩,١٩٤ (٪٢,١)	١,٣٠٦ (٪١,٣)	١٩,٤٢٩ (٪٣,٠)	٣٤٥ (٪٢,٤)	---	---	٦,٥٠٩ (٪١,٥)	١,٦٠٥ (٪٠,٨)
معارض	٢٠٠,٠٦٨ (٪١٤,١)	٧,٩٣١ (٪٧,٨)	١١٦,٨٩٦ (٪١٧,٨)	١,٣٧٠ (٪٩,٦)	١٧٣ (٪١٠,٤)	١٠٧ (٪١,٢)	٤٧,٦٢٥ (٪١١,٣)	٢٥,٩٦٦ (٪١٢,٤)
لا أُوافق ولا أُعارض	٢٧٦,٦٥٦ (٪١٩,٥)	١٤,٨٥١ (٪١٤,٥)	١٢٥,٥٤٤ (٪١٩,١)	١,٩١٩ (٪١٣,٥)	---	٢,٦٧٣ (٪٢٩,٣)	٩٧,٨٢٩ (٪٢٣,٢)	٣٣,٨٤٠ (٪١٦,٢)
موافق	٦٣٤,٧٤٠ (٪٤٤,٨)	٥٥,٥٠١ (٪٥٤,٢)	٢٧٣,١٨٣ (٪٤١,٦)	٥,٦٤٧ (٪٣٩,٦)	١,١٤٤ (٪٦٨,٨)	٤,٢٧٣ (٪٤٦,٨)	٩٤,٢٠٨ (٪٤٦,٠)	١٠٠,٧٨٤ (٪٤٨,١)
موافق تماماً	٢٧٥,٣٦٩ (٪١٩,٥)	٢٢,٧٨٧ (٪٢٢,٣)	١٢١,٧٤٨ (٪١٨,٥)	٤,٩٧٧ (٪٣٤,٩)	٣٤٥ (٪٢٠,٨)	٢,٠٧١ (٪٢٢,٧)	٧٦,١٠٤ (٪١٨,٠)	٤٧,٣٣٧ (٪٢٢,٦)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٧:
عمل المرأة يتداخل مع قدرتها على المحافظة على علاقة جيدة مع زوجها

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	١٠٦,٥٩٨ (٪٧,٥)	٨,٧٦٨ (٪٨,٦)	٤٥,٧٨٥ (٪٧,٠)	٢,١٣٥ (٪١٥,٠)	---	٥٧٧ (٪٦,٣)	٢٧,٢٠٩ (٪٦,٤)	٢٢,١٢٤ (٪١٠,٦)
معارض	٦٢٩,٠١٧ (٪٤٤,٤)	٦١,٣٤٣ (٪٥٩,٩)	٢٧٧,١٥٢ (٪٤٢,٣)	٦,٦٦١ (٪٤٦,٧)	١,٣٥٧ (٪٨١,٧)	٣,٨١٧ (٪٤١,٨)	١٧٩,٠١٢ (٪٤٢,٤)	٩٩,٦٧٥ (٪٤٧,٦)
لا أُوافق ولا أُعارض	٢٥٣,٧٦٢ (٪١٧,٩)	١٣,٤٤٣ (٪١٣,١)	١١١,٦٨٠ (٪١٧,٠)	٣,١٥٦ (٪٢٢,١)	٣٠٥ (٪١٨,٤)	٢,٩٨٨ (٪٣٢,٨)	٩٢,٢٧٤ (٪٢١,٩)	٢٩,٩١٦ (٪١٤,٣)
موافق	٣٢٢,٩٩١ (٪٢٢,٨)	١٣,٧٧١ (٪١٣,٥)	١٦٥,٧٩١ (٪٢٥,٢)	١,٤٩٣ (٪١٠,٥)	---	١,٦٤٤ (٪١٨,٠)	٩٦,١٦٧ (٪٢٢,٨)	٤٤,١٢٥ (٪٢١,١)
موافق تماماً	١٠٣,٦٥٩ (٪٧,٣)	٥,٠٥١ (٪٤,٩)	٥٦,٣٩٢ (٪٨,٦)	٨١٣ (٪٥,٧)	----	٩٨ (٪١,١)	٢٧,٦١٣ (٪٦,٥)	١٣,٦٩٢ (٪٦,٥)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٣-٨:
يجب أن تستمر المرأة في الحصول على مراكز قيادية داخل المجتمع

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	٣٧,٧٧٢ (٪٢,٧)	١,٠٦٧ (٪١,٠)	٢٣,٤١٨ (٪٣,٦)	١,٥٥٥ (٪١٠,٩)	---	---	٨,٩٥٠ (٪٢,١)	٢,٧٨٢ (٪١,٣)
معارض	١٧٨,٦٥٨ (٪١٢,٦)	٨,٣٩٤ (٪٨,٢)	١١٢,٠٢٢ (٪١٧,١)	٥٤٦ (٪٣,٨)	---	٣٤٥ (٪٣,٨)	٣٩,٧٦٤ (٪٩,٤)	١٧,٥٧٧ (٪٨,٤)
لا أُوافق ولا أُعارض	٢٣٦,٦٨٧ (٪١٦,٧)	١١,٥١٥ (٪١١,٣)	١٠٢,٥٧٦ (٪١٥,٦)	١,٤٨٣ (٪١٠,٤)	١٧٣ (٪١٠,٤)	٢,٠٠٥ (٪٢٢,٠)	٨٧,٩٥٨ (٪٢٠,٨)	٣٠,٩٧٧ (٪١٤,٨)
موافق	٦٢٩,٩١٠ (٪٤٤,٥)	٥٤,٧٦٨ (٪٥٣,٥)	٢٧٣,٨٨٠ (٪٤١,٧)	٥,٤١٤ (٪٣٨,٠)	١,١٣١ (٪٦٨,١)	٤,١٧٣ (٪٤٥,٧)	١٨٧,٠٧٨ (٪٤٤,٣)	١٠٣,٤٦٦ (٪٤٩,٤)
موافق تماماً	٣٣٣,٠٠٠ (٪٢٣,٥)	٢٦,٦٣٣ (٪٢٦,٠)	١٤٤,٨٩٤ (٪٢٢,١)	٥,٢٦٠ (٪٣٦,٩)	٣٥٨ (٪٢١,٥)	٢,٦٠١ (٪٢٨,٥)	٩٨,٥٢٥ (٪٢٣,٣)	٥٤,٧٣٠ (٪٢٦,١)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق الثالث ٣-٩:
يجب أن يحصل الفتيان والفتيات (الأولاد والبنات) على القدر نفسه من التعليم

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	٩,٣٩٤ (٪٠,٧)	١١٤ (٪٠,١)	٤,٩٦٨ (٪٠,٨)	٣٤٥ (٪٢,٤)	---	---	٣,١١٤ (٪٠,٧)	٨٥٣ (٪٠,٤)
معارض	٢٨,٩٠١ (٪٢,٠)	٦٦٥ (٪٠,٧)	١٨,٣٢٨ (٪٢,٨)	٢٦ (٪٠,٢)	---	---	٦,٠٤٩ (٪١,٤)	٣,٨٣٣ (٪١,٨)
لا أُوافق ولا أُعارض	١٠٧,٧٣٦ (٪٧,٦)	٥,٨٧٥ (٪٥,٧)	٤٢,٤٧٠ (٪٦,٥)	٨٣٣ (٪٥,٨)	---	٢,٠٠٥ (٪٢٢,٠)	٤٥,٧٩٠ (٪١٠,٨)	١٠,٧٦٣ (٪٥,١)
موافق	٧٩٠,٦٤٧ (٪٥٥,٨)	٥٤,٥٦٦ (٪٥٣,٣)	٣٦٩,٣٦٠ (٪٥٦,٢)	٦,٧٧٢ (٪٤٧,٥)	١,٠٣٦ (٪٦٢,٣)	٤,٠٤٥ (٪٤٤,٣)	٢٣١,٧٦٣ (٪٥٤,٩)	١٢٣,١٠٥ (٪٥٨,٨)
موافق تماماً	٤٧٩,٣٤٩ (٪٣٣,٩)	٤١,١٥٦ (٪٤٠,٢)	٢٢١,٦٧٤ (٪٣٣,٨)	٦,٢٨٢ (٪٤٤,١)	٦٢٦ (٪٣٧,٧)	٣,٠٧٤ (٪٣٣,٧)	١٣٥,٥٥٩ (٪٣٢,١)	٧٠,٩٧٨ (٪٣٣,٩)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الجدول أ - الملحق ٢-٣-١٠:
يجب أن يُعامل الفتيان والفتيات على قدم المساواة

	المجموع	تكوين فئات العمل لدى الأسر المعيشية						
		ثنائية الدخل	مُعيل		معيلة		لا يعمل أحد	أخرى
			متزوج	غير متزوج	متزوجة	غير متزوجة		
	١,٤١٦,٢١٤ (٪١٠٠,٠)	١٠٢,٣٧٦ (٪٧,٢)	٦٥٦,٨٠٠ (٪٤٦,٤)	١٤,٣٥٨ (٪١,٠)	١,٦٦٢ (٪٠,١)	٩,١٢٤ (٪٠,٦)	٤٢٢,٢٧٥ (٪٢٩,٨)	٢٠٩,٧١٩ (٪١٤,٨)
موافق تماماً	٤,٥٥٦ (٪٠,٣)	---	٢,٧٢٢ (٪٠,٤)	---	---	---	١,٥٥٢ (٪٠,٤)	٢٨٠ (٪٠,١)
معارض	١٤,٥٣٨ (٪١,٠)	١٨٣ (٪٠,٢)	٩,٢٤١ (٪١,٤)	٣٤٥ (٪٢,٤)	---	---	٣,٨٨٦ (٪٠,٦)	٨٨٣ (٪٠,٤)
لا أُوافق ولا أُعارض	١٠١,١٧٢ (٪٧,١)	٤,١٧٩ (٪٤,١)	٣٥,٥٦٥ (٪٥,٤)	٨٣٣ (٪٥,٨)	---	١,١٣٦ (٪١٢,٥)	٤٨,٣٨٩ (٪١١,٥)	١١,٠٧٠ (٪٥,٣)
موافق	٧٢٠,٧٠٥ (٪٥٠,٩)	٥٤,٥٤٩ (٪٥٣,٣)	٣٢٢,٤٢٥ (٪٤٩,١)	٦,٢٤٥ (٪٤٣,٨)	١,٠٢٢ (٪٦١,٥)	٥,١٣٥ (٪٥٦,٣)	٢١٥,٢٩١ (٪٥١,٠)	١١٦,٠٣٨ (٪٥٥,٤)
موافق تماماً	٥٧٥,٠٥٦ (٪٤٠,٦)	٤٣,٤٦٣ (٪٤٢,٥)	٢٨٦,٨٤٧ (٪٤٣,٧)	٦,٨٣٥ (٪٤٧,٩)	٦٤٠ (٪٣٨,٥)	٢,٨٥٣ (٪٣١,٣)	١٥٣,١٥٧ (٪٣٦,٣)	٨١,٢٦١ (٪٣٨,٨)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للأردنيين في سنّ ١٥ عاماً فأكبر.

الملحق ٢-٤-١:
الخبرات في تشغيل المرأة والمواقف من التشغيل

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-١:
الاستعداد للعودة إلى العمل

الاستعداد	
المجموع	٧٧,٢٧٤
بكل تأكيد	٦٤,٢٩٢ (٨٣,٢٪)
لا	٣,٦٧٦ (٤,٨٪)
العودة إلى العمل تعتمد على الظروف	٨,٥٩٢ (١١,١٪)
لا أعرف	٧٤١ (٠,٩٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية العازبة في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق الثاني ٤-١-٢:
عمل المرأة في وظائف ومهن أساسية*

الوظيفة أو المهنة – المجموع	٢٢٢,٤٥٢
التشريع، منصب رسمي متقدّم، مدير	٢,٩٠٢ (١,٣٪)
مهنة احترافية	١٣٥,٤٨٣ (٦٠,٩٪)
فني، مساعد مهني احترافي	٢٣,٢٨٥ (١٠,٥٪)
موظف مكتبي مساند	١٥,٩٣٨ (٧,٢٪)
موظف خدمات ومبيعات	١٨,٥٥٩ (٨,٣٪)
عامل ماهر في مجال الزراعة والغابات وتربية الأسماك	٣,٠٧٣ (١,٤٪)
عامل حرفي وما يتعلّق بذلك من المهن	٨,١٩٧ (٣,٧٪)
مُشغّل مصانع وآلات، أو مُجمّع آلات	٦٢١ (٠,٣٪)
مهن ابتدائية	١٤,٣٩٤ (٦,٥٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.
* من بين ما مجموعه ٢٢٤,٩٧٠ امرأة، أجابت ٢٢٢,٤٥٢ منهنّ عن نوع المهنة.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٣:
رأي الزوج في عمل المرأة

المجموع	١٨٧,٧٥٩
داعم بقوة	٩١,٢٧٦ (٤٨,٦٪)
داعم	٧٧,٨٢٣ (٤١,٥٪)
لا رأي لديه	٤,٤٧١ (٢,٤٪)
غير داعم	١١,١٦٦ (٦,٠٪)
لا أعرف	١٧١ (٠,٠٩٪)
لا ينطبق (لا يوجد زوج)	٢,٨٥٢ (١,٥٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية المتزوجة في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي تعمل حالياً، أو التي سبق لها أن عملت بأجر.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٤:
الأسباب التي اتُّخذ على أساسها قرار التّوقُّف عن العمل بأجر (الأسباب الرئيسة)

أسباب ترك العمل	
المجموع	٨٣,٠٨٢
أحد أفراد الأسرة رفض أن أعمل	٪٢١,٠
لا توجد وظائف ملائمة	٪٨,٨
لا يوجد أجر ملائم	٪٦,٤
لم تتوافر فرص عمل على الإطلاق	٪٦,٥
لا أريد أن أعمل	٪٢٠,٥
لكي أرعى عائلتي (أطفالي / والدي)	٪١٣,٠
أُخرى	٪٢٣,٨
– التقاعد	٪١٥,٢
– الانتقال من المكان / الهجرة	٪٠,٨
– الإصابة / المرض	٪١,٨
– بسبب الإداري (المدير)	٪٠,١
– بدأت العمل بأجر	٪٠,١
– إكمال الدراسة	٪٠,٢
– بُعد المسافة عن العمل	٪٠,١
– لدي دخل	٪٠,٢
– انتهاء العقد / إنهاء الخدمة	٪١,٣
– أُخرى	٪٤,٠

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي لا تعمل حالياً، ولكنها اكتسبت في الماضي خبرةً في العمل.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٥:
الاستعداد للعودة إلى العمل يوماً ما

الاستعداد للعودة إلى العمل	
المجموع	٨٣,٠٨٢
بكل تأكيد	٪١٩,٦
إذا كانت هناك حاجة مالية إلى العمل	٪٧,٩
العودة إلى العمل تعتمد على الظروف	٪٤,٨
العودة إلى العمل تعتمد على فرص العمل المتوافرة	٪١,٩
لا	٪٦٢,٦
لا أعرف	٪٢,٩
أسباب أُخرى	٪٠,٧

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي لا تعمل حالياً، ولكنها اكتسبت في الماضي خبرةً في العمل.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٦:
توزيع النساء غير المستعدّات للعودة إلى العمل، حسب الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي

الاستعداد للعودة إلى العمل	
المجموع	٥١,٠٩١
متزوجة – حاصلة على الثانوية العامة ومستوى من التعليم أعلى	٢٣,٧٧٦ (٤٦,٥٪)
متزوجة – حاصلة على مستوى تعليمي دون الثانوية العامة	١٥,٥٦١ (٣٠,٥٪)
عازبة – حاصلة على الثانوية العامة ومستوى من التعليم أدنى	٤,١٢٧ (٨,١٪)
عازبة – حاصلة على مستوى تعليمي دون الثانوية العامة	٢,٤٨٦ (٤,٩٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي لا تعمل حالياً، ولكنها اكتسبت في الماضي خبرةً في العمل.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٧:
خبرة العمل السابقة المدفوعة الأجر لدى النساء غير العاملات حالياً

الاستعداد للعودة إلى العمل	
المجموع	١,٧٠٨,٩٨٤
نعم	٨٢,٠٨٨ (٤,٨٪)
لا	١,٦٢٦,٨٩٦ (٩٥,٢٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٨:
آراء النساء العازبات بشأن العمل المدفوع الأجر والقابلية للزواج

تأثير العمل على القابلية للزواج	٧٨,٨٩٦
يُعزّز فرص الزواج	٤٨,٦٠٥ (٦١,٦٪)
يمنع من الزواج	١,٠١٤ (١,٣٪)
ليس له تأثير على الزواج	٢٨,٥٦٨ (٣٦,٢٪)
لا أعرف	٧٠٩ (٠,٩٪)

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً.

الجدول أ - الملحق ٢-٤-١-٩:

رأي النساء بشأن الاستمرار أو عدم الاستمرار في العمل بعد الزواج، لمختلف الفئات العمرية

الفئة العمرية	المجموع	نعم	لا	يعتمد على موافقة الزوج	يعتمد على الظروف	لا أُريد أن أتزوج	لا أعرف
يافعة وشابة (١٩–١٥)	٣,١٠٣	٧١,٠٪	---	٢٣,٤٪	٥,٦٪	---	---
شابة (٢٩–٢٠)	٤٤,٢١٦	٦٤,٤٪	١٩,٨٪	١٠,٧٪	٤,٦٪	---	٠,٣٪
في أوج سنّ العمل – الفئة ١ (٣٩–٣٠)عاماً	٢٥,٨٣٦	٧٨,٢٪	٧,٧٪	١١,٨٪	١,٨٪	٠,٤٪	٠,٢٪
في أوج سنّ العمل – الفئة ٢ (٤٩–٤٠)عاماً	١٣,١٠٦	٧٢,٠٪	٧,١٪	٥,٨٪	١٠,٢٪	٤,٤٪	٠,٥٪
في سنّ العمل المتأخرة (٥٠– ٥٩) عاماً	٤,٩٦٥	٤٦,٣٪	٤,١٪	٧,٨٪	٣٣,٣٪	١٨,٥٪	---
أكبر من (٦٠) عاماً		---	---	---	---	---	---
المجموع	٩٠,٢٢٦	٦٢,٤٠١	١١,٩٣٠	٩,٠٩٨	٥,١٦٧	١,٦٢٢	٢٤٨

المصدر: حسابات المؤلّفين استناداً إلى البيانات الجزئية لمسح لجنة الخبراء لسوق العمل في الأردن ٢٠١٦، للمرأة الأردنية في سن ١٥ - ٥٩ عاماً، التي لا تعمل حالياً، ولكنها اكتسبت في الماضي خبرةً في العمل.

الملحق الثالث: العمليات الحسابية لضريبة الدخل الشخصي لمختلف أنواع الأسر المعيشية

الجدول أ - الملحق الثالث ١:
العمليات الحسابية لضريبة الدخل الشخصي في فرض الضريبة على الدخل الأعلى من ٢٠,٠٠٠ دينار أردني.

بعد عملية الإصلاح الضريبي	أُسرة ذات مُعيل واحد ذكر (أحادية الدخل)، زوجة مُعالة، ٢ طفلان مُعالان	أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، والدخلان متساويان			أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، ودخل الذكر أكثر من دخل الأنثى			أمّ معيلة عازبة، و ٢ طفلان معالان	أب معيل عازب، و ٢ طفلان معالان
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع		
إجمالي الدخل السنوي (٢٠٢٠)	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠	٧,٥٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
ناقصاً:									
الإعفاء الشخصي*	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠		٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
المعالون	٩,٠٠٠	٠	٠	٠	٠			٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
مقابل مصروفات محددة** (١٠٠٠ للفرد، ١٠٠٠ للزوجة، ١٠٠٠ لكل طفل بحد أقصى ٣٠٠٠ أطفال)	٣,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠	١,٠٠٠
الطفل الأول	١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠	١,٠٠٠
الطفل الثاني	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠	١,٠٠٠
الطفل الثالث									
مجموع الاستثناءات الضريبية	٢٢,٠٠٠	١١,٠٠٠	١١,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠
الدخل السنوي الخاضع للضريبة	٢,٠٠٠-	١,٠٠٠-	١,٠٠٠-	٢,٠٠٠-	٥٠٠	١,٥٠٠-		١,٠٠٠-	١,٠٠٠-
أول ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٥٪	٠	٠	٠		٢٥	٠	٢٥		
ثاني ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ١٠٪	٠								
ثاني ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ١٥٪									

ثاني ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٠٪									
المتبقي من الدخل السنوي الخاضع للضريبة (٩,٠٠٠) يخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٥٪									٠
مجموع الدخل الشخصي الخاضع لضريبة الدخل	٠	٠	٠	٠	٢٥	٠	٢٥	٠	٠
صافي الدخل	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢,٤٧٥	٧,٥٠٠	١٩,٩٧٥	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
حصة الضريبة من الدخل الشخصي	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
حصة الضريبة من إجمالي الدخل	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قبل عملية الإصلاح الضريبي	أُسرة ذات مُعيل واحد ذكر (أحادية الدخل)، زوجة مُعالة، ٢ طفلان مُعالان	أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، والدخلان متساويان			أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، ودخل الذكر أكثر من دخل الأنثى			أمّ معيلة عازبة، و ٢ طفلان معالان	أب معيل عازب، و ٢ طفلان معالان
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع		
إجمالي الدخل السنوي (٢٠١٨)	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠	٧,٥٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
ناقصاً:									
الإعفاء الشخصي*	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠		١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
المُعالون	١٢,٠٠٠	٠	٠	٠	٠				١٢,٠٠٠
مقابل مصروفات محدّدة**	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠
الطفل الأول	١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠	١,٠٠٠
الطفل الثاني	١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠	١,٠٠٠
الطفل الثالث									
مجموع الإعفاءات من الضريبة	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
الدخل السنوي الخاضع للضريبة	٨,٠٠٠-	٥,٠٠٠-	٣,٠٠٠-	٨,٠٠٠-	٢,٥٠٠-	٤,٥٠٠-		٥,٠٠٠	٧,٠٠٠-
أول ١٠,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٧٪	٠	٠	٠	٠			٠	٣٥٠	
ثاني ١٠,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ١٤٪									
المتبقي الخاضع للضريبة السنوية الذي يتجاوز ٢٠,٠٠٠ دينار أردني يخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٠٪									
مجموع ضريبة الدخل الشخصي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٠	
صافي الدخل	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢٥٠٠	٧٥٠٠	٢٠٠٠٠	١٩,٦٥٠	٢٠,٠٠٠
حصة الضريبة من صافي الدخل	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٢	٠,٠٠
حصة الضريبة من إجمالي الدخل	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٢	٠,٠٠

الجدول أ - الملحق الثالث ٢: العمليات الحسابية لضريبة الدخل الشخصي في فرض الضريبة على الدخل الأعلى من ٤٠,٠٠٠ دينار أردني.

بعد عملية الإصلاح الضريبي	أُسرة ذات مُعيل واحد ذكر (أحادية الدخل)، زوجة مُعالة، ٢ طفلان مُعالان	أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، والدخلان متساويان			أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، ودخل الذكر أكثر من دخل الأنثى			أسرة ذات معيل واحد ذكر، مع زوجة معالة + دخل ثانٍ من ابن / ابنة + طفل			أمّ معيلة عازبة، و ٢ طفلان معالان		أب معيل عازب، و ٢ طفلان معالان	
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	الزوج	ابن / ابنة	المجموع				
إجمالي الدخل السنوي (٢٠٢٠)	٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	
ناقصاً:														
الإعفاء الشخصي*	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠		٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٩,٠٠٠		٩,٠٠٠	
المعالون	٩,٠٠٠	٠	٠	٠	٠			٩,٠٠٠	٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠		٩,٠٠٠	
مقابل مصروفات محدّدة** (١٠٠٠ للفرد، ١٠٠٠ للزوجة، ١٠٠٠ لكل طفل بحد أقصى ٣٠٠٠)	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠		٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	
الطفل الأول	١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	
الطفل الثاني	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠				٠	٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	
الطفل الثالث														
مجموع الإعفاءات الضريبية	٢٢,٠٠٠	١١,٠٠٠	١١,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢١,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠		٣١,٠٠٠	
الدخل السنوي الخاضع للضريبة	١٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٥,٠٠٠		٩,٠٠٠	٠	٩,٠٠٠	١٩,٠٠٠		١٩,٠٠٠	
أول ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٥٪	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٥,٠٠٠	٦٥٠	٥٠٠		٢٥٠	٠	٢٥٠	٢٥٠	٥,٠٠٠	٢٥٠	٥,٠٠٠
ثاني ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ١٠٪	٥٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤,٠٠٠	٨٠٠			٤٠٠	٠	٤٠٠	٥٠٠	٥,٠٠٠	٥٠٠	٥,٠٠٠
ثاني ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ١٥٪	٧٥٠			٩,٠٠٠				٠	٠	٠	٧٥٠	٥,٠٠٠	٧٥٠	٥,٠٠٠

ثاني ٥,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٠٪	٦٠٠						٠	٠	٠	٨٠٠	٤,٠٠٠	٨٠٠	٤,٠٠٠
المتبقي من الدخل السنوي الخاضع للضريبة (٩,٠٠٠ دينار أردني) تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٥٪							٠	٠	٠		١٩,٠٠٠		١٩,٠٠٠
مجموع ضريبة الدخل الشخصي	٢,١٠٠	٦٥٠	٦٥٠	١,٣٠٠	١,٤٥٠	٥٠٠	١,٩٥٠	٦٥٠	٠	٦٥٠		٢,٣٠٠	
صافي الدخل	٣٧,٩٠٠	١٩,٣٥٠	١٩,٣٥٠	٣٨,٧٠٠	٢٣,٥٥٠	١٤,٥٠٠	٣٨,٠٥٠	٢٩,٣٥٠	١٠,٠٠٠	٣٩,٣٥٠		٣٧,٧٠٠	
حصة الضريبة من صافي الدخل	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٦٢	٠,٠٣٤	٠,٠٥١	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٢		٠,٠٦	
حصة الضريبة من إجمالي الدخل	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٥٨	٠,٠٣٣	٠,٠٤٩	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٢		٠,٠٦	
قبل عملية الإصلاح الضريبي	أُسرة ذات مُعيل واحد ذكر (أحادية الدخل)، زوجة مُعالة، ٢ طفلان مُعالان			أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، والدخلان متساويان			أسرة ذات معيلين (ثنائية الدخل من الزوجين)، و ٢ طفلان، ودخل الذكر أكثر من دخل الأنثى			أسرة ذات معيل واحد ذكر، مع زوجة معالة + دخل ثانٍ من ابن / ابنة + طفل		أمّ معيلة عازبة، و ٢ طفلان معالان	أب معيل عازب، و ٢ طفلان معالان
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	ابن / ابنة	المجموع			
إجمالي الدخل السنوي (٢٠١٨)	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠
ناقصاً:													
الإعفاء الشخصي*	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠		١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠		١٢,٠٠٠		١٢,٠٠٠
المُعالون	١٢,٠٠٠	٠	٠	٠	٠			١٢,٠٠٠	٠				١٢,٠٠٠
مقابل مصروفات محدّدة**	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠		٢,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠		١,٠٠٠
الطفل الأول	١,٠٠٠	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠			١,٠٠٠			١,٠٠٠		١,٠٠٠
الطفل الثاني	١,٠٠٠		١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠						١,٠٠٠		١,٠٠٠
الطفل الثالث													
مجموع الإعفاءات الضريبية	٢٨,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٠	١٥,٠٠٠		٢٧,٠٠٠
الدخل السنوي الخاضع للضريبة	١٢,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢,٠٠٠		٣,٠٠٠	٣,٠٠٠-		٢٥,٠٠٠		١٣,٠٠٠

أول ١٠,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٧٪	٧٠٠	٤٢٠	٤٢٠	١٠,٠٠٠	٧٠٠	١٤٠		٢١٠	٠		٧٠٠	١٠,٠٠٠	٧٠٠	١٠,٠٠٠
ثاني ١٠,٠٠٠ دينار أردني تخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ١٤٪	٢٨٠							٠	٠		١,٤٠٠	١٠,٠٠٠	٤٢٠	٣,٠٠٠
المتبقي الخاضع للضريبة السنوية الذي يتجاوز ٢٠,٠٠٠ دينار أردني يخضع لضريبة الدخل الشخصي بنسبة ٢٠٪								٠	٠		١,٠٠٠	٥,٠٠٠		
مجموع ضريبة الدخل الشخصي	٩٨٠	٤٢٠	٤٢٠	٨٤٠	٧٠٠	١٤٠	٨٤٠	٢١٠	٠	٢١٠	٣,١٠٠		١,١٢٠	
صافي الدخل	٣٩,٠٢٠	١٩,٥٨٠	١٩,٥٨٠	٣٩,١٦٠	٢٤,٣٠٠	١٤,٨٦٠	٣٩,١٦٠	٢٩,٧٩٠	١٠,٠٠٠	٣٩,٧٩٠	٣٦,٩٠٠		٣٨,٨٨٠	
حصة الضريبة من صافي الدخل	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢٩	٠,٠٠٩	٠,٠٢١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٨		٠,٠٣	
حصة الضريبة من إجمالي الدخل	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢٨	٠,٠٠٩	٠,٠٢١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٨		٠,٠٣	